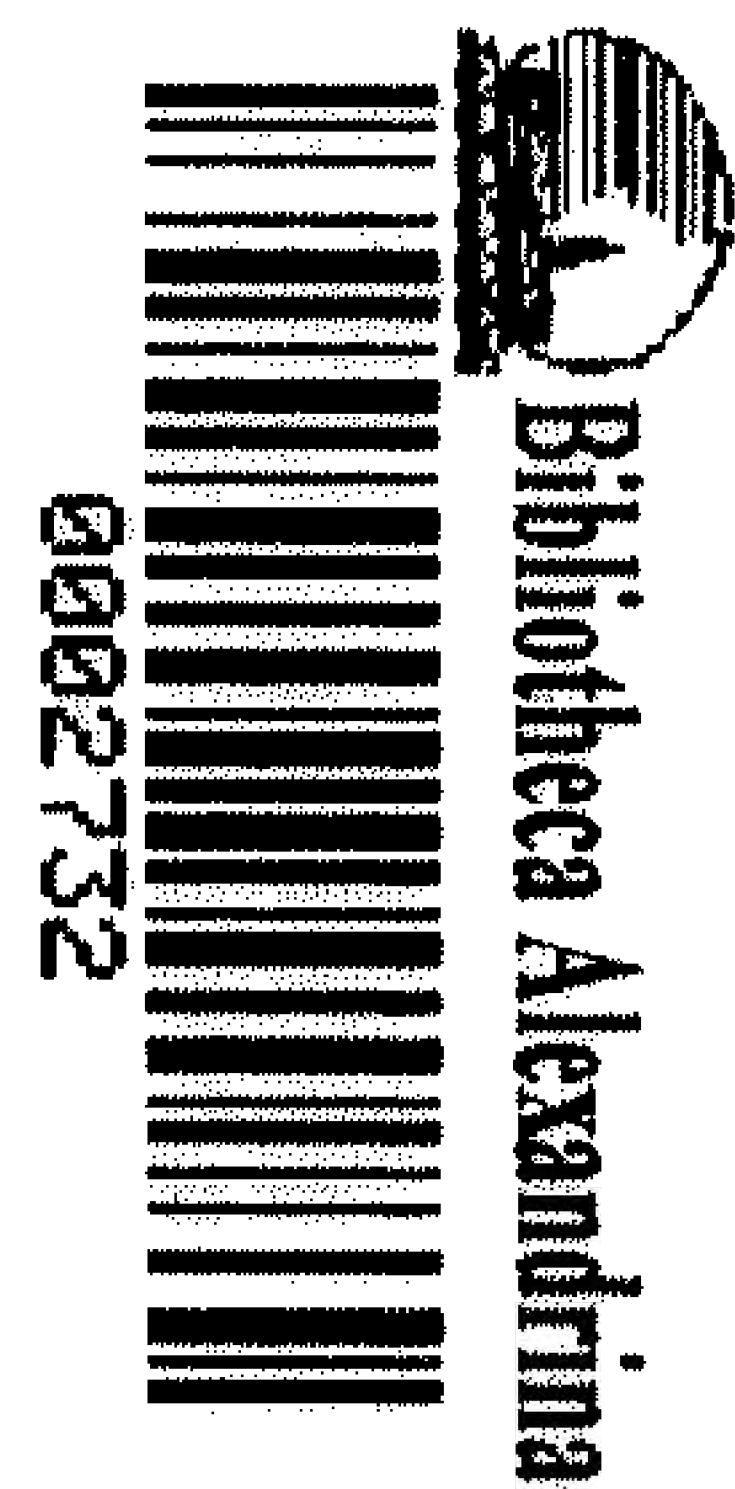


كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية

محمد شوقي الضنجرى



كيف نحكم بالاسلام

في داره عصريه

الهيئة العامة للكتاب

د. أحمد شوقي الفنجري

٠٠١١٤



الهيئة العامة للكتاب

١٩٩٠

● الاخراج الفنى

ماجدة السيد



●● تمهيد ●●

« الجمهورية الفاضلة » هي الدولة المثالية التي يحلم كل انسان على ظهر هذه الأرض ان يعيش فيها . وان ينتسب اليها . ويصبح أحد مواطنيها . .

— انها دولة تنعم بأعظم قدر من الديمقراطية ومن الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ومن العدل المطلق والمساواة بين الرعية .

— دولة يعم فيها الرخاء فيشمل جميع مواطنيها على السواء وتيسر فيها كل الخدمات . . في الصحة والتعليم والاسكان والمواصلات .

— دولة النهضة العلمية والصناعية والتطور العمراني . والذوق الفني والاناقة في المظهر والملبس والحس المرهف في أسلوب التعامل والحياة .

— دولة الطمأنينة والسلام .. فلا سرقات ولا مخدرات
ولا مسكرات ولا انحرافات .. ولا سجون ولا معتقلات .

— وهي بعد هذا كله دولة عزيزة الجانب قوية الشوكة يهابها
الاعداء .. ويحتمى بها الأصدقاء ويعتز بها الأبناء .

— ولقد كان أول من فكر فى كلمة « الجمهورية الفاضلة »
وكتب عنها الفيلسوف الاغريقى أفلاطون . ولكن أفكاره ظلت على
مر العصور من خيالات الفلاسفة التى يصعب تحقيقها على ظهر
الأرض .

ولكننا كمسلمين . نعلم علم اليقين . ويعلم معنا كل كتاب
التاريخ المنصفين والصادقين . أن الجمهورية الفاضلة التى تحلم
بها الانسانية قد تحققت فعلا .. ولكن بصورة أعظم وأكمل وابدع
من كل خيالات الفلاسفة والكتاب ممثلة فى دولة النبى محمد صلى
الله عليه وسلم فى المدينة ثم الخلفاء الراشدين من بعده .

ونحن نعلم علم اليقين ان هذه الدولة يمكن أن تتحقق فى
عصرنا هذا لأن دستورها ونظام الحكم الذى قامت عليه مازال
موجودا بين أيدينا . فى كتاب الله وتعاليم نبيه .. وما علينا
الا أن نتبع هذا الهدى الربانى لكى نحقق المعجزة الكبرى هبة
أخرى .

وهذا الكتاب « كيف نحكم بالاسلام فى دولة عصرية » يبين
الطريق الى ذلك .

والسؤال الهام الذى يشيره هذا الكتاب ويحاول الاجابة عنه
هو كيف نجمع بين أمرين هامين وحيويين فى هذه المسألة :

الأول : كيف نفهم ونستنبط من تعاليم كتاب الله وسنة نبيه كل ما جاء حول نظام الحكم ونخرج من ذلك بفقه جديد ودستور اسلامي جديد يتناسب مع عصرنا ومجتمعنا .

والثاني : كيف نستفيد من تجارب غيرنا من الشعوب الناهضة سواء في الغرب أم في الشرق لكي نخرج بنظام تطبيقي مثالي يكفل تحقيق أهداف الإسلام وغاياته في الحكم .

وفي الوقت نفسه فقد كان لابد لنا أيضا من تدارس كل ما في الساحة الإسلامية المعاصرة من أفكار ومحاولات وان نناقشها بموضوعية لمعرفة الخطأ فيها من الصواب .
ومن ذلك :

١ - ما يطرحه المفكرون الاسلاميون المعاصرون لنا من رؤية لنظام الحكم الاسلامي المثالي المعاصر .

٢ - أفكار الجماعات الإسلامية في شتى أنحاء العالم وتصورها لما يمكن ان تطبقه لو وصلت الى الحكم .

٣ - النظم التي طبقت الحكم بالاسلام في دولها ومنها السعودية وباكستان وايران والسودان .

بهذه الرؤية .. يخرج الكتاب ليشمل النظرية والتطبيق في وقت واحد .. ويحاول أن يصحح مسار الفكر الاسلامي في هذه القضية الهامة والحيوية .. قضية « الحكم بالاسلام في دولة عصرية » .

اننا جميعا كمسلمين نتفق على الهدف .. الا وهو ان الحل الوحيد والأمثل لكل مشاكل تخلفنا هو العودة الى الحكم بالاسلام .

ولكن الخلاف الحيوى والرئيسى بيننا • والذى يعيق التطبيق فعلا والذى لا بد من مناقشته بموضوعية وتدارسه بامعان هو أسلوب التطبيق فى مجتمع القرن العشرين •• حيث تغيرت الحياة عن عصور الاسلام الأولى تغيرا جذريا •

الدكتور

أحمد شوقى الفنجري

القاهرة المعادى الكورنيش - أبراج عثمان

برج ١٤ - دور ٢٤ ص٠ ب ٢٤٢

ت ٣٥١١٧٥٦

● الباب الأول

● الفصل الأول : لماذا الحكم بالاسلام ؟

● الفصل الثاني : كيف يتصور المسلمون اليوم الحكم الاسلامي ؟

– نظرية الحاكمية الالهية !!

– الخليفة المعصوم .

● الفصل الثالث : من أين الطريق اذا ؟

● الفصل الرابع : شبهات حول : الحكم بالاسلام

١ – الاسلام والمعارضة

٢ – الاسلام والاحزاب السياسية

٣ – الحكم بالاسلام لا يعنى الحكم برجال الدين

٤ – بين الراى الدينى والراى العلمى

٥ – الحدود والعقوبات فى الاسلام

٦ – الاسلام والفن والترفيه

٧ – الاسلام وعصر الحرملك !!

٨ – سياسة العصا والهرأوة !!

- ٩ - الأقليات غير الإسلامية
- ١٠ - الإسلام ونظام البنوك والاقتصاد
- ١١ - دولة الإسلام والسياحة
- ١٢ - الأزياء والمظهر فى دولة الإسلام

● الفصل الخامس : الدستور الإسلامى

- ١ - حاجتنا الى وضع دستور اسلامى من الآن
- ٢ - مفهوم الديموقراطية فى القرآن والسنة

● الفصل السادس : نموذج للدستور الإسلامى

- ١ - الوطن الإسلامى والمواطن المسلم
- ٢ - رئيس الدولة الإسلامية وسلطاته . . . و
- ٣ - محاسبة الخليفة أو عزله
- ٤ - الحريات العامة والخاصة
- ٥ - حقوق المرأة فى الدستور الإسلامى

الفصل الأول

لماذا الحكم بالاسلام ؟

حال المسلمين بين اليوم والامس :

لو أنك سألت أى انسان مسلم فى أنحاء هذا العالم الاسلامى الفسيح عن رأيه فى أحوال هذه الأمة ومستقبلها فليس بمستغرب ان نسمع قدرا لا حده له من السخط على الحاضر والياس من المستقبل لو استمرت الأحوال على ما هى عليه الآن . وعلى نفس الأسلوب الذى تسير عليه حياتنا .

ان تعداد العالم الاسلامى اليوم قرابة الألف مليون نسمة وهم يشكلون خمس سكان الكرة الأرضية . وتمتد بلادهم من شرقى الصين وماليزيا واندونيسيا شرقا وحتى الجزائر والمغرب غربا . ومع ذلك فانظر الى أحوال هذه الأمة من جميع الأوجه السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية .

١ - النظام السياسى :

فبرغم تعدد نظم الحكم فى العالم الاسلامى وتنوعها من ملكيات وجمهوريات وحكم عسكرى وحكم حزبى .. الا أن النتيجة دائما واحدة .. وهى حكم دكتاتورى .. تسود فيه النزعة الفردية . ويسيطر عليه المفسدون والانتهازيون والمنحرفون على مصائر الأمة ولا يسمح للمصلحين والأكفاء من أبناء الأمة بالوصول الى القيادة والمسئولية بل انه لا يسمح بحرية النقد وكشف الأخطاء والانحرافات وهو أضعف الايمان .

٢ - والاقتصاد :

فى دول العالم الاسلامى يعانى من تدهور شديد . ورغم أن هذه المنطقة تعيش فوق كنوز من الموارد الطبيعية ابتداء من البترول والمناجم فى باطن الأرض الى الأنهار والأراضى الخصبة والآثار السياحية والتاريخية والجو المعتدل طوال العام . رغم كل هذه الخيرات فإن العالم الاسلامى يعيش فى فقر مدقع وديون مثقلة وأستعمار أقتصادى .

٣ - ودوليا :

فبرغم أن الاستعمار قد أنتهى من العالم كله . الا أن بعض دول العالم الاسلامى ما يزال مستعمرا مثل فلسطين وأفغانستان ومن ليس مستعمرا بالجيوش الأجنبية فهو مستعمر سياسيا أو اقتصاديا .. ورغم الشعارات الكثيرة التى نرفعها عن حرية ارادتنا واستقلالنا السياسى فليست هناك دولة واحدة فى العالم الاسلامى كله تستطيع أن تقف على أقدامها وتواجه العالم بسياسة مستقلة نابعة من مصالحها الذاتية .

٤ - وعسكريا :

فقد لاقت الكثير من دول العالم الاسلامى الهزائم العسكرية على ايدى اعدائها . ولم تحقق دولة واحدة معاصرة نصرا عسكريا واحدا للاسلام والمستلمين . ومن ذلك هزيمه الباكستان امام الهند . وما تبعها من تمزق هذه الدولة الى دولتين . وهزائم العرب امام اسرائيل . واليوم تعتبر جيوش العالم الاسلامى فى مؤخرة جيوش العالم كله تطورا وتسليحا وخيرة .

٥ - وعلميا :

فان العالم الاسلامى بالذات بجميع دوله تعتبر فى مؤخرة شعوب العالم . وبينما دول العالم كله تتسابق على غزو الفضاء وتكنولوجيا القرن الواحد والعشرين . اذا بنا اليوم نستورد كل شئ من الابرة الى الصاروخ . ولا نستطيع حتى استغلال خيرات بلادنا بالاساليب العلمية المتطورة التى يمكنها ان تزيد الدخل وترفع مستوى المواطنين .

٦ - وأمنيا :

فان دول العالم الاسلامى هى الأقل أمنا واستقرارا وهى الأكثر حوادث سرقة ونهب حتى أصبح الانسان لا يأمن على بيته اذا غاب عنه أياما معدودة . وزاد الطين بله انتشار حوادث هتك العرض وخطف النساء فى وضوح النهار وهى ظاهرة لم يعرفها العالم الاسلامى فى تاريخه الطويل الا فى بداية عصر المماليك .

هذا هو حال المسلمين اليوم بعد أن أصبحوا خمس سكان الكرة الأرضية وأصبحوا يزيدون على ٦٦ دولة و ٦٦ جنسية و ٦٦ شعبا .

فتأمل أحوال هذه الأمة يوم كانوا دولة واحدة في عصور
ازدهار الاسلام . وفي ظل خلافة واحدة وحكم اسلامي واحد .

فعلى مدى قرون طويلة ابتداء من الخلافة الرشيدة ثم الأموية
ثم العباسية كانت للدولة الاسلامية هيبة في العالم كله .

كانت الدولة الاسلامية تمتد من ولاية كسفر الاسلامية في
الصين شرقا . الى ولاية الأندلس والمغرب غربا . أى نصف العالم
المعروف في ذلك العصر . ويكفى دليلا على هيبة تلك الدولة القصة
المشهورة (وامعتصماه) والتي أطلقتها امرأة بدوية كانت ترعى
الغنم على الحدود فحاول بعض جنود الرومان اغتصابها . فاستجاب
المعتصم لصرختها . واكتسحت جيوشه هضبة الأناضول . .
واستولت على العواصم والمدن واعتقلت الجنود والأسرى بالآلاف .
ثم فرضت الجزية على سكان تلك المناطق .

وقد حقق الاسلام لابنائه من الأجداد والانتصارات العسكرية
على مر العصور والتاريخ . ما لم تحلم أمة بمثله . . ابتداء من
معارك الاسلام الأولى في القادسية واليرموك . الى انتصاراته الرائعة
في حطين وعين جالوت والمنصورة وبيت المقدس .

أما عن نظام الحكم . . فلم تشهد الانسانية في تاريخها الطويل
نظاما ديمقراطيا عادلا كما شهد العالم الاسلامي في عصور الخلافة
الرشيدة . . وحتى في عصور الخلافة الأموية والعباسية والتي
اصطلح المؤرخون المسلمون على تسميتها بعصور « الملك العضوض »
أو الحكم الكسروى . . الا أن الوازع الدينى لدى الخلفاء والولاة
والمسؤولين في تلك الدولة قد كفل للرعية المسلمة من العدالة وحقق
من الديمقراطية ما عجزت عن مثله كل النظم المعاصرة لنا في العالم
الاسلامي سواء كانت نظاما ملكية أو جمهورية أو حكما عسكريا .
وأبسط دليل على ذلك . هو تلك الانتصارات العسكرية والفتوحات

الواسعة التي تمت على يد الأمويين والعباسيين . فان الشعب الذي يشغز بالقهر والظلم من تحكاه لا يمكن أبدا أن يحقق نصرا عسكريا واحدا على أعدائه .

أما عن الحالة العلمية . . فقد كانت تلك الدولة مهد العلم والحضارة في وقت كانت أوروبا في العصور الوسطى تعيش في الظلام الدامس وكان طلاب العلم من أنحاء الدنيا يأتون الى جامعاتنا ليتعلموا الطب والهندسة والفلك وشتى العلوم على أيدي علماء المسلمين أمثال ابن سينا وابن النفيس وابن رشد وابن الهيثم . وعلى من يريد الاطلاع على المزيد في هذا الميدان أن يرجع الى كتابنا « العلوم (*) الإسلامية » لكي يعرف فضل علماء المسلمين والعلوم الإسلامية على مسيرة الحضارة وعلى العلوم المعاصرة .

أما عن الاقتصاد : في الدولة الإسلامية فيكفي أن نذكر كيف كان الناس في كثير من عصور الاسلام الزاهرة يردون أموال الزكاة والصدقات التي يأتيهم بها بيت المال . . باعتبار انهم قد استغنوا من عملهم وكدهم وكسب أيديهم عن الحاجة الى معونة الدولة . وكيف كانت الدولة تلتزم بمسكن لكل أسرة وراتب ومرافق أو خادم لكل مقعد أو معوق . وتفرض راتبا لكل مولود .

أما عن الأمن : في الدولة الإسلامية فما يزال مضرب الأمثال عند المستشرقين الغربيين حتى يومنا هذا . كان التجار في شتى العواصم الإسلامية يتركون متاجرهم مفتوحة . وبضاعتهم معروضة ليذهبوا الى الصلاة في المسجد . فلا يفكر أحد في سرقة شيء منها مهما صغر حجمه . . وكان الرجل يسقط منه كيس المال أو الذهب فيعود بعد ساعات أو أيام فيجده في مكانه أو في بيت المال . .

(*) كتاب « العلوم الإسلامية » ٣ أجزاء للمؤلف نشره مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

وكانت المرأة تخرج من بيتها في بغداد أو دمشق أو القاهرة أو أى عاصمة اسلامية بل قد تسافر الى أى بلد دون أن تخشى على نفسها أو مالها .

وربما يقول قائل انك قدمت صورة من جانب واحد من التاريخ الاسلامى : هو الجانب المشرق والمضى . . . وتركت الجانب الآخر المظلم . . . حيث كانت فترات تعم فيها الفوضى . ويكثر الظلم . وتراق الدماء لأهون الأسباب . ونقول نعم فلسنا ننكر ذلك . . ولكن وجود مثل هذه الانحرافات لا يسئ الى النظام نفسه . ولا يجوز أن ينسب اليه . . انه خطأ المنحرفين أنفسهم . الذين بعدوا عن الطريق الحق . ويكفى أن نقول ان الاسلام عندما طبق تطبيقاً سليماً وعن فهم صحيح قد رفع هذه الأمة من الحضيض الى القمة . فلما تركته وانحرفت عنه هبطت الى أسفل السافلين .

كان هذا هو الفارق الواضح في حال المسلمين بين اليوم والأمس انه الفارق بين الظلام والنور . بين الذل والعزة . بين الظلم والرحمة . بين الكبت والحرية . بين الفقر والرخاء . بين الفوضى والأمان . وهذا الفارق يعود الى عامل واحد لا شك فيه ولا جدال حوله انه الحكم بالاسلام .

وما أصدق ذلك الشعار الذى أصبح جميع المسلمين فى شتى أنحاء المعمورة يرفعونه اليوم « الحل هو الاسلام » . ولا حل الا بالاسلام .

مكاسب الحكم بالاسلام :

١ - المكسب الأول هو طاعة الله :

- يقول الله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون » المائدة ٤٤ .

– ويقول أيضا « وان أحكم بينهم بما أنزل الله • ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك »
« المائدة ٤٩ » •

ومعنى ذلك أن الله تعالى لن يرضى عن أى أمة مسلمة لا تطبق تعاليمه فى حياتها وفى دستورها وحكمها • ولن يحقق لهذه الأمة العزة والمجد الذين وعد الله بهما المؤمنين فى قوله تعالى « وانتم الأعلون ان كنتم مؤمنين » « آل عمران ١٣٩ » •

وقوله تعالى : « ولله العزة ورسوله والمؤمنين » « المنافقون ٨ » .
ان بعض الناس يتساءلون • لماذا نجد المسلمين اليوم يعانون من الذلة والفقر والفرقة والهوان بينما وعدنا الله بالعزة والمجد والرخاء • والرد على ذلك واضح وبسيط وهو أننا قد بعدنا عن تطبيق الدين وعن الحكم به • • فلا نتوقع من الله أن ينصرنا ويعطينا العزة والرخاء • وهو يصف من يبعد عن حكمه بالكفر والفسوق •

٢ – والعقيدة الاسلامية من أهم ثمار الحكم بالاسلام •••

ولا أعتقد أن هناك من يجادل فى أهمية العقيدة فى نهضة الأمم وخروجها من مرحلة التخلف الى النهضة والمجد • • ان الشعوب لا يمكن أن تنهض الا بأحد أمرين •• اما بالعلم أى أن يصبح الشعب كله منفقاً متعلماً واعياً • مثل الشعب الألمانى أو الانجليزى أو الأمريكى وهذا قد يحتاج منا الى مئات السنين لكى نصل بشعوبنا المتخلفة الجاهلة الى درجة من العلم والوعى لكى تنافس هذه الشعوب الناهضة • وأما الطريق الأسرع والأكثر فعالية فهو العقيدة الدينية • فالعقيدة تشجذ الهمم • وتوقظ النيام من غفلتهم وتبعث فيهم الرغبة فى خدمة دينهم كل حسب موهبته وفى مجال عمله • فيظهر المسئول العقائدى الذى لا ينام الا أن يقضى مصالح الرعاية ويرعاه •

ويوصل الحقوق الى مستحقيها . ويظهر العالم العقائدى الذى يتفرغ بعقله وروحه الى البحث العلمى حتى يحقق لأمتة ودينه التفوق التكنولوجى .

ويظهر العامل والجندي والفلاح العقائدى الذى يتقن عمله طمعا فى رضا الله وثوابه قبل أن يكون الطمع فى المال والمكافأة الدنيوية . العقيدة الدينية قبس من نور الله تعالى . اذا دخلت قلب المؤمن أضاءت له الطريق . وبعثت فيه شعلة من التفانى واتقان العمل .

هذه العقيدة لا يمكن أن تظهر . . أو تكون لها فعالية الا فى البيئة الصالحة لها . المناسبة لنموها . الا وهى الدولة الاسلامية . وقد رأينا ما فعلته هذه العقيدة الدينية فى الشعب الاسرائيلي وكيف حولت هؤلاء المرابين وبياعى العطور النسائية الى مقاتلين عقائدين وحققتم لهم أعظم الانتصارات .

٣ - وتطبيق الحدود والعقوبات الاسلامية هو أحد مكاسب الحكم بالاسلام بما تحمله من حزم وعزم وردع . فهذه الحدود لا يمكن أن تطبق وحدها فى غير مجتمع اسلامى وبيئة اسلامية متكاملة ومثالية بما فى ذلك التزامات الاحكام نحو الرعاية باقامة مجتمع الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية .

وقد أصبحت هذه الحدود والعقوبات مطلبا عاما لكل مسلم يرى فى بلاده الرشاوى العلنية والتسيب ونهب أموال الرعاية . ويرى عدم استتباب الأمن . ويرى الفساد والخمور والمخدرات تنتشر حتى بين الشباب والأطفال بحيث لم تعد هناك وسيلة للقضاء على كل هذه الانحرافات الا بحدود الله وليس بقانون العقوبات المدنى .

الخلاصة :

ان الحكم بالاسلام سوق يغير حياة هذه الأمة الخاملة ويبعث فيها عزما جديدا وروحا جديدة .

– سوف يقضى على كل مظاهر الفساد والانحراف والعش .

• سوف يقضى على الجهل والفقر والمرض .

• سوف يقضى على الكسل والتواكل والاهمال .

– وكما كانت تجربة الاسلام الاولى حين جعل من البدو الحفاة الفقراء قادة عسكريين وحكاما يديرون سياسة الأمم وعلماء يبتكرون وينشئون ويشيدون . كل ذلك فى فترة كأنها حلم قصير من عمر الزمان .

كذلك سوف يفعل الاسلام بالآلف مليون مسلم الذين يعيشون اليوم على ظهر هذه الأرض ولكن هناك شرط واحد . . .

شرط واحد سوف نكرره ولا نمل من تكراره فى هذا الكتاب هذا الشرط أن يكون تطبيق الاسلام عن فهم صحيح لهذا الدين وعن علم ودراية بتعاليم الاسلام .

وتكفيينا تلك التجارب الفاشلة لتطبيق الاسلام فى بعض الدول المعاصرة لنا والتي أساءت الى الاسلام وأخرته قرونا الى الوراء بسبب سوء التطبيق .

وفى الفصل القادم سوف نناقش الأفكار الخاطئة التى تتبناها بعض الجماعات الاسلامية حول مفهومها لنظام الحكم بالاسلام .

الفصل الثانى

كيف يتصور المسلمون اليوم الحكم الاسلامى ؟

الاسلام مظلوم من أبنائه ودعائه :

لقد ناقشت الكثيرين من الدعاة الى الاسلام والى اقادة حكم اسلامى وقد هالنى تصور بعضهم لهذا النوع من الحكم على أنه دكتاتورية اسلامية .

فالمعارضة : فيها تعتبر نوعا من اللغو والجدل الذى يحرمه الدين ..

والأحزاب : فيها تعتبر انشقاقا فى الصف ودعوة جاهلية ..

والشورى : معلمة للرعية وليست ملزمة للحاكم ...

والحاكم المسمم : بذلك يصبح مطلق السلطات ...

وهم يعتبرون أن الحاكم المسلم طالما كان يقوم بأركان الدين من صلاة وصوم وزكاة . وطالما كان حسن النية راغبا في الخير للرعية فان هذا وحده يكفي لكي يحكم دون رقابة من الشعب . فيؤى في نظرهم دكتاتور . ولكنهم يطلقون عليه صفة عجيبة فيقولون انه (دكتاتور عادل) ناسين أن الدكتاتورية تعنى الانفراد بالسلطة ، وعدم سيادة القانون ، ومنع حرية الرأي والنقد . . . وكل سبيطة من هذه السببئات الثلاث تكفى لهدم المبادئ والقواعد الرئيسية التى يشترطها الاسلام فى الحكم لكي يصبح شرعيا . . بل ان الاسلام يعتبر الحاكم الذى يتبعها منحرفا عن طريق الحق والدين ! .

وكثيرا ما يتصور عامة المسلمين أن الخلفاء الراشدين كانوا يحكمون حكما منفردا مطلقا فيقف الخليفة على المنبر ويقول (أيها الناس اسمعوا وأطيعوا) ثم يأخذ فى القاء أوامره ونواهيه دون أن يعترضه أحد . . بل يقول الجميع (السمع والطاعة لك يا خليفة رسول الله) .

وهم بهذا ينسون أن الرعية كانوا يقولون للخليفة لو انحرفت لقومناك بسيوفنا . . . وكانوا يحاسبونه حتى على ملابسه الشخصية وكيف أصبح ثوبه أطول من أثوابهم . . ويحاسبونه على طعامه وشرابه وعلى راتبه وعلى كل تفاصيل حياته فما بالك بحسابهم العسير له فى السياسة العامة التى تمس مصيرهم ومستقبلهم .

وكأنما المسلمون فى عصرنا هذا لا ينقصهم الا أن يصبخوا على الاستبداد والحكم الفردى نوعا من الشرعية فأخذ بعض الدعاة المتطرفين يعلن أن الديمقراطية بدعة مستوردة من الغرب . . وأن الاسلام يرفضها لفظا وروحا . وفى ذلك يقول تقرير نشرته جريدة الأهرام : (١) .

(١) الأهرام - عدد الثلاثاء ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٧ مقال فهمى هويدى .

(ان أكثر ما يثير الانزعاج والقلق حقا هو تلك الخصومة التي
يكنها كثير من المتدينين لفكرة الديمقراطية وهي خصومة ليست
مقصورة على بعض الشباب الذي لم ينل حظه الكافي من المعرفة
والدراية ولكنها تمتد للأسف لتشمل بعضا من الدعاة الاسلاميين
والمفكرين) .

وللأسف الشديد أن معظم الأحزاب والجماعات الاسلامية في
بشتى أنحاء العالم العربي والاسلامى . . قد أصبحت تتبنى نظريات
متطرفة عن نظام الحكم في الاسلام بحيث لو طبقت لتحول الخليفة
المسلم إلى دكتاتور مستبد لا يحاسبه أحد . . ولا يمكن عزله . .
فمن ذلك نظرية (الحاكمية الالهية) ونظرية (العصمة للخليفة ما لم
يكفر) .

أما نظرية الحاكمية الالهية :

فكان أول من أعلنها أبو الأعلى المودودي المتوفى سنة ١٩٧٩م
في كتابه (نظرية الاسلام السياسية) ثم جاء من بعده المرحوم
سيد قطب فتبناها في كتابه (معالم في الطريق) .

فهذه النظرية ترفض الديمقراطية باعتبار ان الهدف منها هو
حكم الشعب بالشعب . . وأن الأمة هي مصدر السلطات . . . وهذا
بزعمهم شرك بالله لأن الله تعالى يقول (ان الحكم الا لله) وفي ذلك
يقول المودودي (ان الله تعالى نزع (١) جميع سلطات الأمر والتشريع
من أيدي البشر لأن ذلك مختص به الله وحده . ولما كانت الديمقراطية
السلطة فيها للشعب جميعا فلا يصح اطلاق كلمة الديمقراطية على

(١) كتاب (نظرية الاسلام السليمة) أبو الأعلى المودودي ص ٣٠ طبعة

نظام الدولة الاسلامية بل أصدق منها تعبيراً كلمة الحكومة الالهية
أو الشيوقراطية) .

والتاريخ يحدثنا عن نظام الحكومة النيوفراطيه والذي كان
مطبقة في أوربا في عصور الظلام حيث كان الحكم والسلطة بأيدي
رجال الدين والرهبان حتى مفاتيح دخول الجنة كانت بأيديهم
وكانوا يحكمون على أى معارض لهم بالحرق حيا أو بوضعه على
الخوازيق . . . كل ذلك كان يتم باسم الدين والكنيسة والمسيح .
ثم يحاول المودودى أن يدافع عن نظريته هذه فيقول :

أن « الشيوقراطية الاسلامية تختلف اختلافا جذريا عن
الشيوقراطية المسيحية الأوربية وذلك لأن الاسلام ليس فيه طبقة
الكهنوت » . (١) .

ولكن سرعان ما أثبتت الأحداث خطأ هذه النظرية حين طبقت
في أول دولة اسلامية هي ايران . . . وظهرت طبقة الملالي التي تحكم
باسم الدين . . . وتنصب المشانق باسم الاسلام .

وليست دعوة (الحاكمية الالهية) جديدة على الاسلام فقبل
ذلك بعدة قرون نادى بها الخوارج وذلك عندما رفضوا التحكيم
وصاحوا قائلين (لا حكم الا لله) واتهموا كل من قبل التحكيم وعلى
رأسهم على وعاوية بالكفر . . . لأن التحكيم بزعمهم هو (اشراك
المرجال فيما يختص الله به نفسه وحكم به فى القرآن الكريم) .
وما أبلغ الامام على حين قال عن دعوتهم (انها كلمة حق أريد
بها باطل) .

(١) كان للمودودى فى نظرية الحاكمية الالهية رأى أسىء فهمه وتفسيره ،
فهو يميز بين حاكمية الله - السيادة العليا - وبين حاكمية البشر - (الخلفاء)
ولكن الذين أخذوا عنه أو بعضهم لم يفهموه .

ويرد الدكتور محمد عمارة فى كتابه الاسلام والمستقبل على نظرية (الحاكمية الالهية) (١) وأصحابها . . . بأنهم يخلطون بين أصول الدين وقواعده وعباداته أى بين (الثوابت) التى حكم بها الله تعالى . . . وبين شئون الدنيا ومنها سياسة الأمة والمجتمع سلما وحربا وعمرانا وهم ينسبون فى ذلك قوله (صلعم) (ما كان من أمر دينكم فالى . وما كان من أمر دنياكم فشأنكم به أنتم أعلم بأمور دنياكم) (رواه مسلم) .

فمعنى هذه النظرية أن الحكم بالاسلام فى نظرهم يلغى عقول الناس ويمنعهم من حرية التفكير والحوار وكشف الأخطاء فى إدارة الدولة ويمنعهم من اتخاذ أى قرار أو وضع تشريع فى شئون الاقتصاد أو السياسة أو العمران أو الطب أو المواصلات أو غير ذلك من شئون الدنيا الا باذن رجل الدين وحسب تفسيره الشخصى للآية أو الحديث وحسب ميوله الشخصية .

وهكذا يريد هؤلاء الخوارج المعاصرون أن يضيفوا على الاستبداد صبغة شرعية .

النظرية الثانية هى « عصمة الخليفة من العزل ما لم يكفر بالله » لقد اطلعت على انكثير مما كتبه الجماعات والأحزاب الاسلامية المتاصرة لنا والمنتشرة فى أنحاء العالم العربى والاسلامى وقرأت مسودة الدساتير التى كتبها المودودى فى الهند والخميينى فى ايران والنبهاني فى الأردن وقطب فى مصر وغيرهم كثير .

وكنت دائما أتعجب من هالة التقديس والعصمة التى تضيفها بعض هذه الجماعات على شخص الخليفة المقترح . . . فهو حاكم

(١) كتاب (الاسلام والمستقبل) . د. محمد عمارة دار الشروق ص ١٧٤ ؛

مدى الحياة وليست له مدة محددة وهو غير قابل للعزل اذا أهمل
أو أخطأ أو ظلم وأن المبرر الوحيد لعزله هو الكفر البواح . ومعناه
أن يبرح بنفسه بالكفر ويقر على نفسه به وهو أمر مستحيل الحدوث
فى عصرنا . . .

ويقول أصحاب هذا الرأى ان الخليفة اذا انحرف فعلى الرعية
أو مجلس الشورى الذى يمثلهم أن ينصحوه وينبهوه الى خطئه .
فاذا رفض النصيحة ولم يعدل عن ظلمه أو خطئه فليس لهم حق
عزله أو إجباره على الاستقالة وهم يستشهدون بالحديث النبوى
الذى يقول : -

« سيكون أمراء تعرفون وتثكرون . فمن عرف برىء ومن أنكر
مسلم . ولكن من رضى تابع » قالوا « أفلا نقاتوهم ؟ » قال :
لأما صلوا . وفى رواية أخرى « أفلا نسابدهم بالسيف » فقال
« لأنا أقاتوا فيكم الصلاة » رواه مسلم .

فهم يفسرون هذا الحديث بأنه أمر الى الأمة الاسلامية بالرضى
بالأمر الواقع وعدم عزل الحاكم اذا استبد أو ظلم طالما كان يقيم
الصلاة .

وهذا تفسير خاطيء ومضلل للحديث النبوى . فنص الحديث
النبوى عن القتل وليس النهى عن العزل . . . وهناك ألف طريقة
لعزل الحاكم الظالم بنوسائل والأجهزة الديمقراطية الحديثة دون
الرجوع الى القتل والعنف واراقة الدماء .

وجميع الأحاديث النبوية الصحيحة التى جاءت فى نفس هذا
المعنى وفى هذا المقام تدل على عكس ما ذهب اليه هؤلاء المفسرون
من الاستسلام للظلم والرضى بالانحراف : -

— ومن ذلك قوله صلعم « على المرء أن يسمع والسمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية » فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » أخرجه الحمسة .

— وقوله « سيكون بعدى أمراء من غشى أبوابهم وصدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الخوض » ومن لم يغش أبوابهم ولم يصدقهم في كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الخوض » رواه الترمذي والنسائي .

ويؤكد الرسول على وجوب خلع الامام الظالم أو المنحرف فيقول (صلعم) .

« وأنا أشهد الله تعالى على من وليته شيئاً قليلاً أو كثيراً (١) من أمور المسلمين فلم يعدل فيهم أنه لا طاعة له » وهو خلیع مما وليته . وقد برئت ذمم الذين معه من المسلمين » .

التجربة الايرانية أصدق مثل على سوء تطبيق الاسلام :

تقول الحكمة العربية « العاقل من يتعظ بغيره » .

وأصدق مثل نضربه هنا على عواقب هذه الأفكار المنحرفة هو ما حدث في ايران . لقد زرت ايران أثناء الثورة الأهلية ضد حكم الشاه . وكانت أمنية الشعب التي يتطلعون اليها كبديل لسيئات عهد الشاه هي العودة الى الحكم بالاسلام لكي يخلصهم من الاستبداد والفساد وحكم العساكر والمخابرات .

وجمعتني الظروف ببعض قادة الثورة الاسلامية هناك .

(١) من رسائل النبي (صلعم) الى أهل البحرين عندما ولي عليهم العلاء الحضرمي المطالب العالية ج ٥ ص ٢٣٧ طبعة وزارة الاوقاف الكويت .

وكان الخميني مبعدا في المنفى • وكل يوم تطوف بالشوارع العامة مظاهرات عنيفة تطالب بعودة الامام والحكم بالاسلام •

كان أول سؤال سألته لهم : — هل بين قادة هذه الحركة علماء متخصصون في شئون الدنيا وخاصة علوم الادارة والسياسة والحكم أم أن القيادة كلها من رجال الدين ؟ •

— هل لديكم برنامج عمل أى دستور مكتوب من الآن • أم ان هذا متروك لما بعد الاستيلاء على السلطة •

— ما هو مفهومكم للحكم بالاسلام وللحريات السياسية والديموقراطية ؟

— ما هو مفهومكم للحياة الاجتماعية فى ظل الاسلام ولوضع المرأة وعملها • • ؟

ولا أكتف القاريء ان هذه الأسئلة هى نفس ما كنت أوجهه الى أى جماعة أو حزب دينى فى العالم العربى والاسلامى • • • وللأسف الشديد أن الرد فى كثير من هذه الأحوال يكون واحدا مع اختلاف الصيغ والأعذار • • •

— شعارات عامة دون مضمون عملى و • •

— وعواطف ملتهبة دون دراسة عقلانية •

— وردة فعل متشنجة أكثر من كونها خطة هادفة لبناء المستقبل •

هذا الى جانب الميل الى القسوة فى الحكم • والاسراف فى العقاب والتحجر فى التفكير • • •

وتوقعت أن يصاب الاسلام فى ايران بنكسة كبيرة اذا طبق على أيدي هؤلاء القادة •

وقد صبح ما توقعته .. فما أن استولت الثورة الاسلامية في ايران على الحكم حتى أخذت تنصب المشانق وحمامات الدم لمن تسميهم أعداء الشعب .. ثم انقلبت الثورة على أبنائها تصفيهم وتريق دمائهم .

- وبدلاً من أن توحد الشعب فرقته ومزقته .
- وبدلاً من أن تعطيه الأمن والحرية نشرت الدعر والاستبداد .
- وبدلاً من أن تحقق له الرخاء وزيادة الدخل خربت الاقتصاد وزاد الفقر .

وما أصدق الكاتب الايراني المنفى في باريس « أمير طاهري في كتابه (*) » لرعب المقدس "The Sacred Terror" « حين يقول « لقد استبدلنا حكم العساكر بحكم العمائم وسجون الشاه بمشانق الملالي فلم يتغير فينا شيء سوى زيادة عدد قبورنا » .

فهل هذا هو الاسلام ؟ وهل هذا هو الأمل الذي عشنا ننتظر حدوثه قروناً طويلة منذ توقف تطبيق الاسلام في عالمنا الاسلامي .

إن التجربة الايرانية .. والمأساة التي آلت اليها بعد سنوات من التخبط والدماء .. والعداوات مع الدنيا كلها ... تدعونا جميعاً .. كدعاة اسلاميين .. وكمطالبيين للعودة الى الحكم بالاسلام ..

- الا نقع في نفس أخطاء الثورة الايرانية .
- لأن العالم الاسلامي في محنته الراهنة .
- وفي مرحلة التخلف الرهيب التي يمر بها .

(*) كتاب « الرعب المقدس » نشر مسلسلاً في الصحافة الكويتية ، جريدة القبس الكويتية مترجماً عن الانجليزية (يناير سنة ١٩٨٨) .

لا يحتمل كبوه أخرى ٠٠٠ أو نكسة جديدة ٠٠
والا سوف يضيع منا الامل الكبير ٠٠٠
وتموت الصحوة الحالية التي تطالب بالحكم بالاسلام .
وها نحن نرى بعد التجربة الايرانية بالذات :

أصبح الكثير من المسلمين في أنحاء العالم الاسلامي يقولون
انه من الخير ان يتأخر تطبيق الاسلام قرنا آخر من الزمان ٠٠٠ من
أن يطبق بهذه الصورة المشوهة التي تبعث على اليأس ٠٠ وتسيء
الى هذا الدين الحنيف .

خطر هذه الأفكار على مستقبل الاسلام :

ان الباحث في شئون المسلمين ٠٠٠ المخلص المحب لدينه
لا يمكنه أبدا ان ينكر أو يتجاهل وجود مثل هذه الأفكار الظالمة
والأخطاء في حق الدين في مجتمعنا المعاصر .

حقيقة انها ليست الظاهرة العامة بين الدعاة الاسلاميين
والحركات الاسلامية المعاصرة ، ولكن على الأقل هذا هو الفكر الأعلى
صوتا وخاصة في أوساط الشباب المسلم المتطرف .

وعلى المفكرين وقادة الدعوة الاسلامية في كل مكان العمل على
تنقية وتطهير الدعوة الاسلامية من مثل هذه الخرافات والأباطيل
والظنون والأوهام ٠٠٠ وان يقدموا الاسلام في صورته الحقيقية
المتفتحة وخصوصا فيما يتعلق بأسلوب الحكم الاسلامي وبالحرريات
السياسية في الدستور الاسلامي .

ان ترك مثل هذه الأفكار دون رد علمي ودون توعية بحقيقة
الحكم الاسلامي ومدى ما يحققه من حريات سياسية قد أضر كثيرا
بهذا الدين مما أدى الى :

- (أ) تأخر التطبيق الاسلامى .
- (ب) فشل الحركات الاسلامية .
- (ج) فشل الحكام المسلمين .
- (د) نفور الشباب المثقف من الاسلام .. فلننظر فى كل واحدة من هؤلاء :

النتيجة الأولى تأخر التطبيق الاسلامى : فما من دولة اسلامية فى القرن العشرين حصلت على استقلالها حديثا الا وكان اتجاه شعبها أول الامر الى الاسلام كنظام للحكم والحياة .

لقد حدث هذا لكل دولة عربية ولجميع الشعوب الافريقية والآسيوية المسلمة ابتداء من أندونيسيا وماليزيا والباكستان شرقا الى الصومال والمغرب والجزائر غربا ... ولكن الملاحظ دائما أن هذا الاتجاه سرعان ما يفتر عندما يكتشف أنصار الدعوة الاسلامية أنهم لم يكونوا مهئين لهذا الظرف ، وليست لديهم أية دراسات علمية وتنظيمية ، ولا دستور جاهز ولا فكرة واضحة . ثم تكون النتيجة الحتمية لهذا التردد وهذه البلبلة أن يتغلب الرأى المعارض للإسلام ويستأثر بالسلطة والحكم لأنه يجد دائما فى النظم المستوردة من الغرب المدروسة بعناية ودقة والمجربة فى بلادها ما يساعد على حسم الأمور ووضع الاسلام فى غياهب النسيان .

وكمثل بسيط على هذا التطور ما حدث فى الباكستان فى بداية استقلالها . فقد جاء فى كتاب (منهاج الحكم) (*) فى الاسلام (للدكتور محمد أسد أنه عندما قامت دولة الباكستان « كان شعبنا فى مجموعة مشبعا بالحماسة لفكرة قيام دولة اسلامية ولكنه لم تكن

(*) كتاب منهاج الحكم فى الاسلام للمستشرق محمد أسد ، نقله الى العربية منصور محمد ماضى طبعة سنة ١٩٦٤ .

لديه صورة واضحة عن أساليب الحكم وعن الأنظمة التي ستعطي الدولة الإسلامية شخصيتها المتميزة » .

وقد كلفت الحكومة الباكستانية الدكتور محمد أسد بتشكيل لجنة خاصة لوضع الدستور الإسلامي ٠٠٠ ثم يقول في ص ١١ :

« ولكن بسبب تطورات سياسية لا ضرورة للكلام عنها هنا فان قليلا جدا من مقترحاتنا أتيح الانتفاع بها في دستور جمهورية الباكستان الذي صدر مؤخرا) .

وبرغم أن هذا الكتاب يتكلم عن أحداث الأربعينات عندما قامت دولة الباكستان لأول مرة ٠٠ فمن الحقائق العجيبة التي لم تنزع الا مؤخرا وبعد هزيمة الباكستان أمام الهند وانقسامها الى دولتين : أن الدستور الذي وضع انذاك لم يكن ينص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن هذه الفقرة قد أضيفت فقط في مارس ١٩٧٣ .

وهذا مثل واضح لما يحدث لهذا الدين من اهمال بسبب تقصير الدعاة في الاجتهاد والبحث وعدم اعداد دستور نموذجي ٠٠٠ وعدم وضوح فكرة الحكم الإسلامي في أذهان عامة الناس بل وخاصتهم . ولا ننسى في هذا المجال أن الغرب المسيحي لا تفوته مثل هذه الفرصة بحيث يعمل بتخطيط ودهاء على ازاحة الإسلام .

النتيجة الثانية هي : فشل الحركات الإسلامية :

فمن الملاحظ أن جميع الحركات الدينية المعاصرة لنا والتي تطالب باقامة حكم إسلامي يكون مصيرها دائما الفشل . فلم تصل حركة واحدة منها الى الحكم لكي تطبق الإسلام ٠٠٠ فاما ان تتمزق من الداخل وتنقسم على نفسها الى حركات صغيرة متصارعة واما أن تتمزقها القوى الخارجية والمحلية .

وترجع أسباب هذا الفشل الى عاملين كبيرين :

الأول : أنها لا تقوم على نظام ديمقراطى سليم البنیان . . .

بل تعتمد فى اداراتها على الفردية والمركزية بحيث يصبح الرئيس كل شىء فى الجماعة أمره مطاع ومعارضته محرمة . وبذلك تصبح الطريقة الوحيدة لبدء الرأى هى الانشاق عن الجماعة وتكوين جماعة أخرى مما يفتت تلك الحركات ويضعفها أمام التيارات الأخرى ولو علموا أن هذا التنظيم فى ذاته مخالف لقواعد الاسلام لما أتبعوه .

والثانى : عدم وضوح الفكرة التى يدعون اليها فى أذهانهم وعدم وضعهم لها فى صورة مفصلة ومحددة مما يتسبب عنه الكثير من الخلافات الداخلية عند التفسير أو التطبيق .

النتيجة الثالثة هى فشل الحاكم المسلم :

فكثير من الشباب المسلم المتمسك بدينه عندما يصلون الى مراكز الحكم والمسئولية سرعان ما ينقلب الواحد منهم الى دكتاتور مستبد لا يقبل المعارضة ولا النصيحة . وهو معتقد عن اخلاص أنه هو وحده الذى يعمل فى سبيل الله وصالح المسلمين . . .

وكم من حاكم مسلم لا تزوره فى بيته الا لتجده جالسا على سجادة الصلاة . . فما أن يفرغ من صلاته حتى يبدأ بالقاء الأوامر بسجن معارضيه أو أقصائهم أو محاربتهم فى الرزق ومنهم من يلفق لهم التهم فيعدهم وهو فى هذا كله لا يعلم انه يفسد دينه وصلاته . . . ثم هو بعد ذلك لابد أن يفشل فى حكمه كما فشل أى حاكم فردى من قبله وبذلك يخسر الاسلام والمسلمون . . .

النتيجة الرابعة : فنور الشباب المثقف من فكرة العودة الى الدين .
فما من شاب مسلم مثقف فى عصرنا هذا (وخاصة أبناء الثقافة والفكر الغربى والذى يجهل حقيقة الاسلام) يسمعك تنادى

بالعودة الى الاسلام وتطبيقه فى حياتنا حتى يقفز الى ذهنه فجأة حكم الكهنوت فى أوربا أو مساوىء الحكم العباسى والخلافة التركية أو بعض الأمثلة التى نراها فى عصرنا الحاضر من تجار الاسلام ومستغليه لأغراض سياسية . فهم لا يحكمون على الاسلام من دراسة الاسلام ولكن من مساوىء تطبيق المسلمين له . . . وكثيرا ما يشرح هؤلاء وجهة نظرهم قائلين :

ان الحكومة الدينية لها سلطان رهيب والدين قد يكون فى يدها سلاحا ذا حدين يستعمله الحاكم المستبد كما يشاء لكى يقضى على معارضيه وسيتأثر بحكمه متبهما غيره بالزندقة والالحاد او الخروج على أوامر الدين . . . بل لقد كان بعض الخلفاء من ترك وعرب يقطع رؤوس معارضيه أو يصادر أرضهم وأموالهم وذلك باسم الدين وتحت ستاره ويفتوى شرعية تؤيد حكمه وتحل دم عدوه .

فالحكومة الدينية تعتبر نفسها ظل الله على الأرض وما على الناس الا السمع والطاعة دون تفكير . فلا ابتكار ولا اصلاح ولا حرية معارضة أو نقد . بل جمود فى كل مرافق الحياة وتقليد السلف مع تطرف فى رأى وقسوة فى العقاب . ويذهب الكثير من هؤلاء الناس الى حد الظن أو التوهم أن نظام الحكم الاسلامى لا بد أن يؤدى الى أحد أمرين :

- اما حكم فردى يكون الخليفة فيه مطلق السلطات .
- أو حكم ثيوقراطى كهنوتى يكون رجال الدين فيه هم الحكام . . . فيصبحون هم الرقباء والمهيمنون على الفكر والتصرف فى الدولة وبذلك تلغى العقول العلمية المتخصصة وحملة الدكتوراه فى فروع العلم . . . فلا يجرى بحث علمى أو تجرى عملية جراحية أو يشتري سلاح أو يشق شارع الا باذن من رجال الدين . . . وتعزل

المرأة عن العلم والعمل ونعود الى عهد الحریم والحجاب والأغوات
والعبدات وهكذا .

والاسلام برزق من كل هذا . وكم هو مظلوم من بعض أبنائه
ودعائه أكثر مما هو مظلوم من أعدائه .

الفصل الثالث

من أين الطريق اذا ؟

كيف نشيء نظاما عصريا للحكم بالاسلام ؟

والآن بعد ان استعرضنا الأفكار المعروضة فى الساحة حول نظام الحكم الاسلامى لابد ان ينشأ سؤال هام .. من أين الطريق اذا ؟

وفى هذا المجال هناك ثلاث اتجاهات : الأول يطالب بالعودة الى الماضى وبالذات الى عصر الخلافة الرشيدة وننقل هذا النظام كما كان دون زيادة ولا نقصان . والثانى يرى ان نأخذ من تجارب الدول الاسلامية المعاصرة لنا والتي طبقت الاسلام وهى بالتحديد : السعودية وايران وباكستان والسودان فنستفيد من تجاربهم ونتلاقى بعض أخطائهم فنخرج من ذلك بنظام مجرب يتناسب مع هذا العصر .. والثالث يقول : ان المذاهب الفقهية المختلفة لم تغفل قضية الحكم

بل أوفتها حقها بحيث نستطيع اليوم ان نأخذ من تلك المذاهب
الاسلامية نظاما دقيقا مفصلا قامت بوضعه أكبر العقول فى تاريخ
الاسلام .

وقبل ان نجيب برأينا سوف أناقش هذه المقترحات الثلاثة
مناقشة حرة وموضوعية :

أولا : نظام الخلافة الرشيدة :

لقد كانت فترة الخلافة الرشيدة وماتزال مصدر الهام وأمل
لكل العصور الاسلامية من بعدها . . ولكن يجب هنا أن نميز بين
المنهج وبين التجارب والتطبيقات . ففى عصرنا هذا لا يمكننا أن
نطبق هذا النظام أو ننقله حرفيا كما كان . . كما يدعو الى ذلك
بعض غلاة السلفيين . ولا بد من وضع بعض الاعتبارات .

١ - فرغم ما حققته فترة الخلافة الرشيدة من انتصارات باهرة
للأمة ومن عدالة وديموقراطية لم تشهد الدنيا لها مثيلا . . الا انه
كان نظاما بدائيا بسيطا حسب متطلبات ذلك العصر . . وانما يعود
هذا النجاح أولا وقبل كل شيء الى وجود الوازع الدينى الذى ربه
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم جيل الصحابة .والذى كان
القبس النورى الذى اهتدى به الحكم والولاة واستمتع به الرعية .
ولا نستطيع أبدا ان ندعى أن هذا الوازع موجود فى عصرنا الحاضر .
فهذه المرحلة كانت بكل المقاييس معجزة من الله تعالى ولا يمكن
تكرارها أو نقلها الا ان نبني جيلا جديدا من المسلمين له نفس الوازع
الدينى الذى كان عند أصحاب رسول الله وتلاميذه .

وايس ذلك بالأمر المستحيل . . فتعاليم الرسول ما زالت
موجودة بيننا ولكن الى أن نبني هذا الجيل لابد من اقامة الحكم
الاسلامى أولا . .

٢ - والى بجانب وجود الوازع الدينى . فقد كان جيل الصحابة مشغولون بأمر أهم بكثير من قضية الحكم الا وهو الجهاد والفتوح الاسلامية ونشر الدعوة . . . فقد شغلهم الجهاد عن وضع القواعد المناسبة للحكم أو حتى مجرد التفكير فيما يحدث لو انحرف الحاكم أو ظلم . . . وكيف يقومونه . فما أن توقفت الموجة الأولى للفتوحات والجهاد . . . حتى ظهر الخلاف بينهم أثناء خلافة عثمان . ولم يكن فى نظام الحكم بند معين يحل هذه المسألة بالطريق الديموقراطى واضطروا الى الاقتتال بالسيف وعمت الفوضى والفتن . . . وقتل عثمان ثم على ثم الزبير .

٣ - وبصرف النظر عن كل هذه الحقائق والاعتبارات فان نظام الحكم فى الخلافة الرشيدة فى القرن السابع الميلادى بما فيه من بساطة وبدائية لا يستطيع ان يواجه متطلبات مجتمع القرن العشرين بما فيه من تعقيد . . . فقد جلت على المسلمين الكثير من المشاكل والقضايا الاجتماعية والادارية والاقتصادية والسياسية مما لم يكن معروفا فى ذلك العصر . وتغير الناس والمجتمع والمكان والبيئة . . . وأى مخطط سياسى أو خبر دستورى لا يمكنه أن يتصور تطبيق نظام الخلافة الرشيدة كما كان على عصرنا الحاضر . ان المسألة تحتاج منا الى تطوير وتجديد وتقنين . وما كان مثاليا بالأمس البعيد ليس بالضرورة صالحا لمجتمع اليوم . وما هو صالح لعصرنا قد لا يصلح لغدنا . . . فقواعد الحكم ليست ثابتة . . . ولا دائمة . . . والا لكان نزل بها أمر فى القرآن والسنة . . . ولكنها تتغير حسب حاجات كل مجتمع وظروفه .

ثانيا : التجارب المعاصرة لنا لتطبيق الاسلام :

هناك أربعة دول اسلامية أعلنت رسميا تطبيق الحكم بالاسلام (هى السعودية وايران وباكستان والسودان) وقد اتخذ تطبيق

الاسلام فى كل واحدة منها اتجاها مختلفا وأسلوبا مغايرا للآخرى وذلك حسب تصور القادة والمسؤولين فى كل دولة منهم وحسب ظروفنا السياسية !! فماذا كانت النتيجة ! لقد أصبح الناس جميعا فى شتى أنحاء العالم إسلاميين يتساءلون إذا كان هذا الذى طبق هو الإسلام حقا وهو الأسلوب الأمثل لتطبيقه .. فلا حاجة لنا به . وليبق بعيدا عنا طالما نتيجته الحرمان من الحرية والعدل والديموقراطية . وطالما لا يحقق الرخاء والاستقرار والنهضة الحضارية .

أما إذا كان ما طبق بعيد عن الإسلام ولا يحتسب عليه .. فيبقى السؤال الحائر . ما هو التطبيق السليم إذا ؟ . وعلى من يرفعون شعار « الحل هو الإسلام » ان يبينوا لنا أى اسلام يريدون .. هل هو اسلام الخميني أو النمرى أم ضياء الحق أم غيرهم .. أم لديكم نموذج آخر معد للتطبيق أو أفكار أخرى تنتظر دورها ؟

ونرد على ذلك بالحقائق التالية :-

- ان جميع التجارب المعاصرة لنا لتطبيق الحكم الإسلامى لم تقم على مبادئ أو دراسات علمية وفقهية مسبقة . ولم يكن لها برنامج عمل مدروس ولا رؤية جاهزة لأسلوب التطبيق كما هو شأن أى ثورة أو حركة ناجحة فى العالم ولكنها قامت على أفراد وجدوا أنفسهم فجأة أو بضربة حظ فى مركز السلطة والحكم . ثم أرادوا تثبيت أنفسهم على كرسى الحكم وكسب تأييد الشعب بلبس رداء الاسلام .

- ولم يحدث ان طبق أحدهم الاسلام تطبيقا صادقا لوجه الله تعالى والدليل على ذلك انهم اكتفوا بالمظهر وحده دون الجوهر .. طبقوا الاسلام فى الحدود على الرعية ولم يطبقوه فى

الشورى التى هى زكن رئيسى فى الحكيم بالاسلام .وبغيرها .لا يصبح الحكم اسلاميا وحتى فى الحدود فقد طبقوها على فقراء الأمة الذين يسرق .النواحد منهم بسبب الحرمان والفقر . ولم يطبقوه على المسئولين الذين يرتشون بالملايين ويهربونها خارج البلاد فهل هذا هو الاسلام ؟ .

— ومع ذلك فان هذه التجارب يجب ان تكون موضع دراسة دقيقة جدا من كافة المفكرين الاسلاميين والدعاة الى تطبيق الاسلام على الأقل حتى يستفيدوا من أخطاء غيرهم وعليهم ان يعملوا على كشف هذه الانحرافات للناس وحتى يعرف كل مسلم أين الوجه الصحيح لتطبيق الاسلام . وحتى تعرف الدنيا كلها ان فشل هذه التجارب لا يعود الى عيب فى النظام الاسلامى ولكن الى عيب فيمن طبقوه بهذه الصورة المشوهة .

ثالثا : المذاهب الاسلامية المختلفة ونظام الحكم :

لقد قام علماء أصول الدين الفقهاء أصحاب المذاهب الاسلامية المختلفة باجتهادات رائعة فى وضع نظام مثالى للحكم . . وذلك تحت عنوان « الامامة الكبرى وشروطها » . . ومع تقديرنا الشديد لجهود هؤلاء الأئمة واخلاصهم . . وذكائهم الحاد فى الاستنباط والاجتهاد . . الا أن بعض ما جاء فى هذا المجال لا يناسب لغة العصر ولا يسد حاجة المجتمع المعاصر . . فمن ذلك شرط ان يكون رئيس الدولة الاسلامية من قريش وأن يكون ذكرا بحيث لا تصلح المرأة لتولى هذا المنصب . والخليفة عند بعضهم غير قابل للعزل أو الإقالة الا اذا كفر وأقر بكفره أو اذا لم يقم بالصلاة . . أما اذا ظلم الرعية أو حرمتهم حقوقهم . أو أهمل فى تنمية موارد الدولة . واصلاح الاقتصاد فهذا ليس مبررا للعزل وفى ذلك يقول الفقيه الاسلامى

الدسوقي (١) « يحرم الخروج على الامام الجائر لأنه لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد امامته وانما يجب وعظه وعدم الخروج عليه » . كذلك في بيعة الخليفة . لم يعرف الأقدمون نظام المنافسة والتسابق بين أكثر من مرشح واحد حتى يكون لدى الشعب فرصة لاختيار الأفضل . . كذلك نظام البيعة نفسه حدث فيه خلاف كبير . . فمنهم من يرى ان الامامة يمكن ان تنعقد بخمسة فقط يجتمعون على عقدها أو بعقد أحدهم برضا الباقيين وذلك اسوة بما حدث في خلافة أبي بكر . ومنهم من يرى عقدها بستة كما فعل عمر في خلافة عثمان ومنهم من يرى ان أقل عدد أربعون شخصا . . ولكنهم لم يشترطوا الرجوع الى القاعدة الشعبية كلها أي يكون الانتخاب عاما بأصوات جميع الرعية وهو ما تفعله الدول الديمقراطية اليوم . ومن المذاهب ما يسمح بنظام الوراثة في الحكم . وللخليفة ان يستخلف ابنه أو أباه من بعده وعلى الرعية اعطاء البيعة للمستخلف ومن حجبتها فهو آثم . ويعلل أصحاب هذا الرأي ذلك بقولهم « ان الخليفة أمير الأمة نافذ الأمر لهم وعليهم » . فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للتهمة طريقا على امامته ولا سبيلا الى معارضته وصار فيها كعهده بها الى غير والده ووالده « (الموسوعة الفقهية ص ٢٢٣) كذلك أجاز بعض الفقهاء خلافة من يستولى على الحكم بالقوة والسلاح أي بانقلاب عسكري وقالوا بشبوت ولايته وانعقاد امامته وحمل الأمة على طاعته وان لم يعقد هذه الولاية أهل الاختيار (أي وان لم يكن بانتخاب حر وبرضى الشعب) وقد علموا ذلك بأن المقصود بالاختيار هو تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته . فيلزم أهل الاختيار عقد الامامة له فان توقفوا آثموا لأن الامامة عقد لا يتم الا بعقد :

(١) راجع الامامة الكبرى في الموسوعة الفقهية ج ٦ ص ٢٢٠ طبعة وزارة الأوقاف - الكويت .

وقال آخر « من غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى
أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه
أماناً برا كان أو فاجراً » .

كانت هذه لمحة سريعة وخاطفة عن نظام الحكم فى الشريعة
الاسلامية. ومن هنا نرى ان الأئمة والفقهاء الذين اجتهدوا فى وضع
هذه المذاهب والآراء هم بشر مثلنا . . . يعترهم الصواب والخطأ . .
وان اجتهاداتهم هذه لا تصبح ملزمة لكل عصر وزمان . . . فهى ليست
قرآنا منزلا ولا سنة مفروضة .

واذا كانوا قد استقوا هذه الآراء من القرآن والسنة فعليتنا أن
نفعل مثلهم فنعود الى نفس المنبع الذى أخذوا منه بدلا من العودة
الى آرائهم . وفى قضية الحكم بالذات نلاحظ ان معظم فقهاء تلك
العصور قد تأثروا بعدة عوامل :

أولا : تأثرهم بعصور الخلافة الرشيدة كمرجع رئيسى .
ثانيا : تأثرهم بالفتنة التى حدثت بعد عثمان بحيث جعلوا
همهم الأول استقرار الحاكم وعدم معارضته حتى لا تتكرر هذه
الفتنة .

ثالثا : ان الآراء الفقهية التى ترفض عزل الحاكم الجائر
الظالم الفاسق جاءت وليدة الفترات التى تعرض المسلمون فيها للغزو
الخارجى (كالصليبي والتتري) فكان الصبر على حكام الجور سياسة
مرحلية أملتها ظروف خاصة الى حين مواجهة العدو والتغلب عليه .

رابعا : ان الحكام الأمويين والعباسيين كانوا يضغطون بشدة
على الفقهاء حتى يصدروا لهم الفتاوى التى تناسبهم . ولا نعرف
قاعدة فى الاسلام تعرضت للاجتهادات والخلافات الفقهية المتناقضة
مثل مبدأ الشورى وذلك لتعلقه بسلطات الحاكم وتدخل الحكام

في تلك الفتاوى • والتاريخ الإسلامي حافل بقصص المفكرين
الإسلاميين فقهاء المذاهب الذين كانوا يتصدون للحكام ويرفضون
الاستجابة لرغباتهم وما لا قوة من ضرب وسجن وتعذيب وهم
مصرّون على رأيهم ومبادئهم •

ونعود الآن بعد هذا الاستغراض السريع للحلول المطروحة
أمامنا إلى السؤال الأول • : من أين نبدأ إذا • • ؟

ونقول اننا إذا أردنا أن نضع نظاماً سليماً ودقيقاً للحكم
بالإسلام يتناسب مع مطالب هذا العصر • • فلا بد لنا من دعائمين
رئيسيتين :

الأولى : الاجتهاد المعاصر في الفقه والشريعة لمواجهة المشاكل
والقضايا التي جدت على المجتمع الإسلامي • • ويجب أن يكون هذا
الاجتهاد عاماً وشاملاً لكل جوانب الحياة في دولة الإسلام • • وليس
قاصراً على نظام الحكم وحده ويجب أن يكون هذا النظام جاهراً
ومعدداً من الآن على الأقل في القضايا الرئيسية والمبادئ العامة •
فلا يجوز أن يصل المسلمون إلى الحكم • • ثم يبدأون الخلاف بينهم
حول التطبيق أو يبدأون في مرحلة التجارب على الناس مما قد
يعرض دولة الإسلام إلى هزة عنيفة •

وهذا الاجتهاد يجب أن يشمل النظام الاقتصادي والنظام
الاجتماعي والنظام التربوي والتعليمي والنظام السياسي وغير ذلك
من النظم التي ستطبقها الدولة وترعاها •

وإذا كان هناك من يرى الاستنارة بالاجتهادات السابقة من
عصور الإسلام المختلفة • • فيجب أن لا تأخذ منها إلا ما يناسب
عصرنا وظروف مجتمعنا الحاضر • • وما لا يتفق مع ظروفنا نرجع
فيه إلى المنبع الأول الذي استمدوا منه اجتهادهم وهو القرآن والسنة
ثم نجتهد كما اجتهدوا •

الدعامة الثانية : الاستفادة من النظم الغربية المعاصرة لنا سواء كانت في الشرق أو الغرب . واقتباس ما يصلح منها للإسلام فهذه الدول الناهضة العريقة قد مرت بتجارب عديدة استمرت قرونا طويلة الى ان توصلت الى النظام الأمثل لهذا العصر والذي يعطيها أقصى قدر من الديمقراطية والتقدم والاستقرار وليس من صالح الإسلام والمسلمين أن نغفل هذه النظم العريقة والمجربة بحجة ان لدينا في تعاليم ديننا وفي تجاربنا القديمة ما يغني عن الاقتباس من الغرب .

من هذا المنطلق وبه وحدة واعتمادا على هاتين الدعامتين يمكننا ان نخرج الى العالم الاسلامي بنظام للحكم في دولة عصرية . . بحيث يكون مدروسا ومعدا للتطبيق . وهذا هو ما نريد أن نقدمه في هذا الكتاب .

وفي الباب القادم سوف نرد على العديد من الأسئلة التي تدور في اذهان المفكرين حول الحكم العصري بالإسلام كيف يكون وأين هي نقط الخلاف بينه وبين ما هو معروض في الساحة الاسلامية من أفكار واجتهادات وتطبيقات .

الفصل الرابع

شبهات وظنون حول الحكم بالاسلام

هناك الكثير من الأسئلة الملحة والحائرة التي سوف يواجه بها كل داعية الى الحل الاسلامي . . . وما لم تكن كدعاة اسلاميين مهيين لها . . . ونرد عليها بمنطق علمي هاديء ومدرّوس ومحدد . . . سنكون مقصرين في حق ديننا ونخسر أهم قضية ندعو اليها . .

ويجب أن تتسم هذه الردود بثلاثة صفات :

أولاً : البعد عن الانفعال أو الجدل غير الموضوعي أو المهاترات التي قد تسييء الى صورة الداعية الاسلامي وتسييء الى الاسلام كدين .

ثانياً : أن تكون هذه الردود واضحة ومحددة وليست مجرد كلام عام أو ألفاظ مطاطة أو أفكار غامضة لمجرد التخلص من الموقف ومن حرج السؤال ولكن تكون بناء على دراسة مسبقة ومتفق عليها .

ثالثا : أن يكون الرأى مبنيا على تعاليم ونصوص من القرآن والسنة حتى تكون له صفة الالتزام والجدية ولا يؤخذ على أنه مجرد رأى شخصى قابل للنفاذ أو الترك أو الإهمال .

وسوف يلاحظ القارىء أن جميع هذه الأسئلة هى بمثابة شبهات وظنون فى أذهان الناس حول الحكم بالاسلام . . . وأن مرجعها الى عاملين أساسيين :

أولا : سوء تطبيق الاسلام فى الدول المعاصرة لنا والتي أعلنت الحكم بالاسلام لأسباب سياسية بحته استغلت فيها الدين وشوهت صورته . .

ثانيا : أفكار بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة أو المتعصبة والتي تحاول تطبيق الاسلام فى محيطنا العربى بأسلوب منفر وفكر ضحل مما يسيء الى هذا الدين .

ولسنا هنا فى مجال نقد الآخرين أو تعداد أخطائهم . ولكننا نحاول جاهدين أن نصصح مسار الفكر الاسلامى عن أسلوب الحكم حتى نتلافى الأخطاء والمعوقات ونزيل الظنون والشبهات وأن نبين الصورة الصحيحة المستنيرة التى جاء بها الاسلام فى هذا المجال .

السؤال رقم (١) :

موقف دولة الاسلام من المعارضة ؟

يقول أصحاب هذا السؤال . . ان الملاحظ ان جميع الدول التي طبقت الحكم بالاسلام في عصرنا هذا قد خنق حكمها كل صسوت معارض وطاردوهم في بيوتهم أو أودعوهم في السجون والمعتقلات . . دون تهمة أو محاكمة . أو تعرضوا لتعذيب وحشي قبل اعدامهم :

ففي **الباكستان** أعدم ضياء الحق زعماء المعارضة وفي مقدمتهم سلفه على بوتو . .

وفي **السودان** : قام النميري (الذي تمسح بحكم الاسلام) وأعدم زعيم حركة الاخوان الجمهوريين محمود محمد طه البالغ من العمر ٧٦ عاما . . وآخرين غيره .

أما في **ايران** فان الخميني (الذي كان بعضهم يزكيه خليفة للمسلمين) فقد أمر باعدام ٢٤٤٤ شخصا من المعارضة داخل السجون خلال شهرين فقط من عام ١٩٨١ م هذا عدا بضع آلاف آخرين بعد ذلك .

وهذه البيانات منقولة من نشرة (١) منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩ م .

والى جانب التهم الملفقة والمحاكمات السرية : فالعجيب أن هؤلاء الحكام كانوا يستندون في أحكامهم الى فتاوى دينية تقول ان المعارضة حرام مستشهرين في ذلك بالحديث النبوي « من آتاكم وأمركم بجميع

على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق بينكم فاقتلوه » ..
رواه مسلم ..

ونقول رداً على ذلك .. ان استعمال هذا الحديث قد جاء في غير موضعه الذي قصد به فهو نوع من البأس الباطل بالحق ..
فهذا الحديث جاء عن المنافقين الذين يعملون على زرع الفتنة بين المسلمين والوقية بينهم . والله تعالى يقول « الفتنة أشد من القتل » (البقرة ١٩١) أما المعارضة الصريحة في وضوح النهار وعلى ما من الناس وفي القضايا السياسية بالذات .. فهذه لم يحرمها الإسلام بل هي واجب ديني . فالمعارضة هي ما يسمى في الشريعة بالرأي أو النصيحة . وبهذا المفهوم فإن المعارضة (في الأخطاء تعتبر فريضة على كل مسلم كما أن سماع الرأي المعارض واجب وفريضة على كل حاكم مسلم .. فالبيعة التي تعطيها الرعية للحاكم تنص على توجيه النصيح له . عن جرير رضي الله عنه قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والمناصحة لأئمة المسلمين » ابن ماجه ..

وفي رواية أخرى « وان تناصحوا من ولاه الله أمركم » رواه ابن حنبل والموطأ .

وما لم يستمع امام المسلمين للنصيحة من الرعية يكون قد خان الأمانة وأخل بشرط بيعته واستحق العزل . حقيقة أن بعض حكام المسلمين أو بعض الفقهاء الذين يطوعون الشريعة لصالح الحكم يدعون بأنه لا وجود للمعارضة في ظل الإسلام وان هناك فارقا بين كلمة المشورة أو النصيحة أو الرأي التي تادى بها الإسلام وبين كلمة المعارضة التي تستعمل في النظام الأوروبي .. وهم يدعون أن النصيحة تعني ابداء الرأي الخالص لوجه الله دون هوى ودون قصد الهدم والاحراج . أما المعارضة فتعني المعارضة لذات المعارضة وبمقصد

احراج الحاكم وزعزعة الثقة فيه وتعطيل المشروعات ويضيق أصحاب هذا الرأي الى ذلك :

ان كلمة المعارضة تعنى أن يكون هناك فريق من الناس . . كل وظيفتهم هي المعارضة بصفة دائمة في كل قرار أو مشروع حتى لو كانوا في قرارة نفوسهم مقتنعين بفائدته للأمة وخيره على الوطن والواقع أن هذا الرأي مغالطة كبيرة .

فالعامل الوحيد هنا الذي يفرق بين النصيحة والمعارضة هو نية صاحبها وهدفه :

— فإذا افترضنا وجود حسن النية والرغبة في الصالح العام تصبح النصيحة اذا رفضها الحاكم نوعا من معارضته لأن صاحب النصيحة ملتزم بالجهاد في سبيل كلمة الحق وعدم الوقوف عند مجرد ابداء الرأي . .

— ولو افترضنا وجود سوء النية والرغبة في الهدم والتعطيل فلن يكون هناك أى فارق عملي بين الكلمتين : النصيحة والمعارضة .

— وكم من نصيحة قيلت للحكام وهي في حقيقتها فتنة يقصد بها الشر والهدم .

— وكم من معارضة تبدو لأول وهلة منفرة ثم يتضح بعد ذلك اخلاصها وفائدتها .

ليست هناك وسيلة قاطعة ومحددة غير مجرد الظن والحدس والتخمين للكشف عن نية الناصح أو المعارض ومعرفة هدفه وخصوصا اذا كان الناصح من دهاء السياسة الذين يستطيعون الباس الحق بالباطل والباطل بالحق ؟؟

أما الاسلام فانه فى مثل هذه الأمور يعتمد على وجود الوازع الدينى الذى لا يمكن أن ننكر أثره وأهميته . . ولكن الاسلام شأنه فى ذلك شأن أى قانون وضعى لا يمكنه بعد التربية الدينية الا أن يأخذ الناس بظاهرهم وبما يعلنونه ولا يحكم على ما فى قلوبهم . .

وكثيرا ما كان بعض المنافقين يعارضون الرسول بجراح الكلام تحت اسم حرية الرأى التى كفلها الاسلام وهم لا يقصدون الخير فكان صلى الله عليه وسلم ينهى الصحابة عن التعرض لهم أو اسكاتهم ويقول فى ذلك قوله المشهورة :

« انى لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس أو أشق بطونهم » رواه البخارى ومسلم .

وفى نفس الوقت فقد كان الرسول (صلعم) ينهى الحكام والولاة عن التشكيك أو سوء الظن بنية من يعارضهم أو يقدم اليهم النصيحة فيقول « اذا ابتغى الوالى الريبة فى الناس أفسدهم » رواه أبو داود .

والمعارضة فى عصرنا هذا لا تعتبر نوعا من الرفاهية الزائدة عن الحاجة كما يدعى بعض أنصار الحكم الفردى . . بل انها أصبحت ضرورة من ضرورات استقرار المجتمع وفلاح الأمة . . فمن المعروف فى عصرنا هذا ان الأسلوب العلمى لدراسة المسائل العميقة والقرارات الخطيرة هى أن يتولى أحد الأطراف شرح فوائدها ثم يتولى الطرف الآخر شرح مضارها . وعلى باقى أعضاء المجلس أن يوازنوا بين الفوائد والمضار ويختاروا الكفة الراجحة لصالح المشروع أو ضده . . وبديهي أن يكون الجانب الذى يشرح الفوائد هو صاحب المشروع أى الحكومة، أما الجانب الذى يشرح الأضرار فهو ما يسمى فى عصرنا هذا بالمعارضة .

وعلى هذا الفهم العلمى الصحيح لرسالة المعارضة تصبح المعارضة ضرورة من ضرورات الحياة السياسية وبغيرها لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تتجنب الأخطاء فى المشروعات الكبرى .

ولم يكن الرسول ليغضب من رأى المعارض له . وكان يتبع رأى الجماعة الا فى الأمور التى يأتية فيها أمر من السماء .

ومما لا شك فيه فان أى مشروع أو رأى مهما بدت فيه من ايجابيات وحسنات فان فيه أيضا جانب سلبى أو نقاط ضعف وان من واجب المعارضة اظهار هذا الجانب تنبيها للحاكم وتنويرا للرأى العام .

واذا كانت الدول الكبرى الحديثة التى تأخذ بنظام المعارضة تعطى المعارضين كل ثقة وتقدير واحترام وتفترض فيهم العمل للصالح العام . فما بالك بدولة الاسلام التى تقوم أساسا على الوازع الدينى والخلقى أليست أحق بتقديم حسن الظن بمن يبدى رأيا مخالفا .

ومن هنا نقول : ان على دولة الاسلام أن تحترم المعارضة وتشجعها وتعطيها كل الضمانات والكفالات لكى تؤدى رسالتها . وأن تتجنب استعمال سلاح التشهير الذى يعمل الحكم الفردى دائما على هدم المعارضة به من اتهامهم بسوء النية . . وتفريق الكلمة . . وزعزعة الثقة الى غير ذلك من الألفاظ التى اعتدنا سماعها .

السؤال رقم (٢) :

دولة الاسلام والأحزاب السياسية ؟

ويقول أصحاب هذا السؤال . . ان هناك فريق كبير من الاسلاميين يرى :

ان الاسلام اذا عاد لابد من الغاء جميع الأحزاب الأخرى وعدم السماح بحزب معارض . . واذا كان لابد من حزب فليكن نظام الحزب

الواحد وهو حزب الاسلام . ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن الدولة الاسلامية طالما سمحت بحرية الرأي السياسى وطالما سمحت بالمعارضة داخل النظام فلا مبرر لوجود الأحزاب .

وليس هذا بالرأى الجديد على العالم . فقد نادى به الشيوعيون والاشتراكيون وطبقوه فى بلادهم فماذا كانت النتيجة ؟ لقد أصبح الحزب الحاكم مطلق السلطان . . . لأنه ليس له منافس يعارضه ويكشف أخطائه وأصبح الحاكم الذى يرأس هذا الحزب بالتالى دكتاتورا لا يرد له قول ولا يراجعه أحد . وقد حاولت بعض تلك الدول تنشيط المعارضة داخل الحزب الحاكم أو فى مجلسها النيابى تحت اسم تجربة النقد الذاتى . . . ففشلت التجربة لان كل عضو داخل الحزب مضطر الى مجاملة رئيسه أو زميله ولو على حساب المصلحة العامة . وهكذا نرى نظام الحزب الواحد لا بد أن يصل فى نهاية المطاف الى الدكتاتورية المطلقة والى قتل الحريات .

وأكبر دليل على ذلك ما يحدث الآن فى أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى نفسه .

ولو أن الحكم الاسلامى دخل فى تجربة مصادرة الأحزاب واكتفى بحزب اسلامى واحد هو الحزب الحاكم . . . لتحول الأمر الى عهود الخلافة المتأخرة كالخلافة العباسية والتركىة التى كان الخلفاء فيها يعدمون خصومهم باسم الدين وينصبون لمعارضيهـم المشانق والسجون بفتوى يستصـدرونها ولا أحد يعارضهم .

أما الادعاء بأن الدولة الاسلامية اذا سمحت بحرية الرأي وحرية المعارضة داخل نظام الحكم فان ذلك يغنى عن الأحزاب ونرد على ذلك بالآتى :

★ ان الحزب المنظم أقوى على المعارضة من الجهد الفردى المبعثر وأقدر على إيقاف الظلم وأكثر هيبة لدى الحاكم من الأفراد وهو

أقدر على سحب الثقة من الحكومة اذا تمادت وتجاهلت النصيح
والتحذير .

★ والجهاز الحزبي في الدول المتقدمة له عادة مراجعة ولجانه
العلمية والفنية ، فهو أقدر من الأفراد على دراسة المشاكل
المعقدة وابداء الرأي فيها . . بل انه في بعض البلاد العريقة
في الديمقراطية يقيم (حكومة الظل) بحيث يصبح كل وزير
في الحكم له ظل في المعارضة يراقب أعماله ويكشف أخطائه
أولا بأول .

ويفسر لنا الشيخ عبد الرحمن الكواكبي المتوفى سنة ١٩٠٣
هذه الحقيقة في كتابه أم القرى فيقول :

« ان التخلص من الاستبداد السياسي لا يأتي الا عن طريق
يقظة لعقلية الأمة عن طريق الدين . ولكن تلك اليقظة لا تأتي الا بعد
مضي مدة من الزمن قد تكون أطول من عمر الانسان الواحد . . لذلك
يجب ربط جهاد الآباء بالأبناء في الجهاد السياسي عن طريق الجمعيات
السياسية » . . ثم يقول :

« ان الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمرا
طويلا (١) حتى يتحقق وهذا هو سر ما ورد في الأثر من أن « يد الله
مع الجماعة » وهو سر كون الجمعيات تقوم بالعظائم وتأتي بالعجب » .
ولاحظ هنا استعمال الشيخ الجليل والمفكر الاسلامي الكواكبي
لكلمة الجمعيات بدلا من الأحزاب لأن كلمة الحزب لم تكن معروفة على
عهده في العالم الاسلامي والعربي .

★ أما القول بأن الأحزاب قد تعارض لوجه المعارضة فتعطل
المشروعات . فهذا التعطيل خير لا شر وفرصة للتأني والدراسة

(١) (أم القرى) عبد الرحمن الكواكبي .

بدلاً من التسرع والارتجال .. ولم نسمع أن البلاد الديمقراطية
التي فيها أحزاب معارضة قوية قد اشتكت من تعطيل المشروعات
بل الملاحظ أن هذه البلاد أكثر انتاجاً من أي بلد دكتاتوري
يحكمه نظام الحزب الواحد ..

والسؤال المهم الذي لابد أن يطرح نفسه في هذا المجال هو
أي الأحزاب تسمح به دولة الاسلام . هل تسمح مثلاً بحزب يعارض
تطبيق الحكم بالاسلام ؟ ونقول هنا ان الشرط الوحيد لقيام أي
حزب معارض هو اعترافه أساساً بالحكم بالاسلام كمبدأ أساسي ..
أما التفاصيل .. وأما وسيلة التطبيق فلهم أن يختلفوا فيها كما
يشاءون .. فمنها المتشدد ومنها المتساهل ومنها الوسط .

والهدف الحقيقي لهذا النوع أن يكون أحدها الذي خارج الحكم
رقبياً على الآخر الذي في الحكم .. يعينه اذا أصاب ويكشف أخطاءه
اذا انحرف .. ويتوازن معه في الشدة أو التساهل في حل الأمور ..

وهذا النوع لا يتعارض مع تعاليم الاسلام ولا مع التطبيق
الاسلامي بل انه أهم من ذلك يعتبر ضرورة لا بد منها ولا غنى عنها
لتطبيق الاسلام وصيانة الحكم من الانحراف أو الشطط .

ومن الملاحظ أن هذا النوع هو الموجود فعلاً وعملاً في جميع
الدول الديمقراطية الناهضة المتحررة العريقة في ديمقراطيتها
وخصوصاً بريطانيا وأمريكا .

ففي هذه البلاد يوجد حزبان رئيسيان .. ومن الناحية العملية
وبصرف النظر عن اسم كل حزب منهما ... فانهما لا يختلفان عن
بعضهما من حيث المبدأ ولا التنظيم . الا أن أحدهما متشدد بعض
الشيء والآخر متساهل بعض الشيء .. ولكن الهدف الحقيقي هو
رقابة أحدهما على الآخر .. وأن يتبادلا الحكم حتى تكون هناك في

العمل السياسى وجوه جديدة تتيح الفرصة للدم الجديد ليأخذ حظه
ومكانه من المسئولية .

ومن المسلم به أن كل مبدأ فى الدنيا له عند التطبيق ثلاث
فرق من الناس : متشدد ومتساهل ووسط . وهذا التقسيم يعتمد
على طبيعة البشر أنفسهم ولو كان هذا المبدأ واحدا . . . وفى الدول
الغربية يكون هذا التقسيم غالبا الى يمين ويسار ووسط ، وفى البلاد
الشيوعية يقسمون الى يسارى متطرف ووسط واشتراكي . .

ومن الممكن أن يكون بين المسلمين أيضا من ينقسمون الى هذه
الفئات الثلاث دون أن يكون فى ذلك مثار للفرقة ولا حزازات
ولا عداوات . .

من الممكن أن توجد فى ظل الحكم الإسلامى اتجاهات متشددة
محافظة وأخرى تميل الى اليسر والتساهل وثالثة تميل الى أواسط
الأمور .

وليس هذا بالجديد على الاسلام . . فقد كان بين أصحاب رسول
الله (صلعم) وفى مجلس الشورى المتساهل كأبى بكر والمتشدد
كعمر .

وكل فريق يبدى رأيه وكان الرسول يأخذ برأى الأغلبية . .
ولن يضر الاسلام أبدا أن تكون هناك فئات من المسلمين تتراوح
بين اليسر والشدة فى الله .

الشدة فى الله حق . . واللين فى الله حق . .

واختلاف المسلمين فى الحق رحمة . .

وهذا هو رسول الله يقول :

« ان الله ليلين قلوب اقوام فيه حتى تكون الين(*) من اللين » .
« وان الله ليشدن قلوب اقوام فيه حتى تكون اشد من
الحجارة » .

« مثلك يا ابا بكر مثل ميكائيل ينزل بالرحمة ومثلك في
الانبياء مثل ابراهيم حيث يقول :

« فمن تبعني فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم » .

ومثلك يا عمر في الملائكة مثل جبريل نزل بالشدة والبأس
والنقمة على اعداء الله .

ومثلك في الانبياء مثل نوح اذ قال : « رب لا تذر على الارض
من الكافرين ديارا » . رواه ابن حنبل . .

فماذا يمنع أن تكون هناك أحزاب بهذه الاتجاهات في ظل الحكم
الاسلامي والنظام الاسلامي . .

والخلاصة : لماذا نصر ونؤكد على ايجاد المعارضة والأحزاب
المختلفة في ظل الاسلام . . ونرد على ذلك :

اننا اذا أردنا حكما اسلاميا ديمقراطيا عادلا فلا بد من وضع
كل ما يمكننا أمامه من قيود و ضمانات للحريات : لأن السلطات
المطلقة وخصوصا اذا كانت سلطة دينية فانها بطبيعتها تدفع أكثر
الحكام تدينا وحبا للخير الى الانحراف والاستبداد ولو دون قصد منه

(*) قال الرسول ذلك بعد أن استسار الصحابة في ما يفعله في أسرى
مريين بعد معركة بدر . فافتي عمر بقتلهم بينما أفتى أبو بكر بالفداء .

ودون أن يدري أنه قد استبد أو ظلم . . بل وهو معتقد أنه ينفذ حكم الله .

وأبسط دليل على ذلك هو ما حدث للخليفة الراشد عثمان ابن عفان رضي الله عنه . . فقد كان رحمه الله عفا زاهدا في الدنيا شديد التمسك بأوامر الدين . . ومع ذلك . . . فقد كانت فيه نقطة ضعف نحو أقاربه يحابيهم بالمناصب ويتسامح نحو أخطائهم . وكان ذلك وحده كافيا لنشر الفساد والاستبداد في أرجاء الدولة وفي قيام الثورات عليه .

ولا يمكننا أن نتلافى الفتنة الكبرى التي حدثت بداية من مقتل عثمان وانقسام المسلمين والقتال الدموي الذي حدث بينهم الا بوجود أقصى قدر من الديمقراطية والنظام الحزبي والمعارضة المشروعة التي تبين الأخطاء وتكشفها قبل أن يستفحل أمرها وقبل أن تؤدي الى انهيار الدولة وانقسامها والى سفك الدماء .

السؤال الثالث :

هل يعنى الحكم بالاسلام حكومة من رجال الدين ؟

يقول أصحاب هذا السؤال ؟ ان الحكومة الدينية نظام قديم كان يصلح للعصور الوسطى ولا يصلح لمجتمع القرن العشرين . في الماضي كان يكفي أن يكون الرجل على خلق وعلم بالدين ليصبح أهلا لمنصب المسؤولية والحكم . أما اليوم فقد تعقدت الحياة . وظهرت التخصصات العالية في كل فرع من فروع الإدارة والحكم . وفي الاقتصاد وفي الطب فكيف نتصور أن يحكم رجال الدين دولة عصرية يراد لها التطور والنهضة فيصبحون هم وزراء الصحة والأشغال والحربية . . وإذا لم يصبحوا وزراء فعلي الأقل يصبحون القوة المهيمنة على الفكر والسلطة التنفيذية في الدولة بحيث يصبح وراء كل وزير مستشار من رجال الدين لا يمكنه إبرام أمر بدون

رأيه . فلا تعقد صفقة تجارية أو بحث علمي أو حملة تثقيفية أو إعلامية أو تعالج مشكلة اجتماعية أو اقتصادية الا باذن من رجال الدين . . . يجتمعون ويناقشون ثم يصدرون الفتوى التي تخرج المشروع الى النور أو تقضى عليه بالموت . فاذا لم يتفقوا على رأى فلا بد من ركن المشروع الى ان يفرجوا عنه . .

ولعل الدافع الى هذه الفكرة الخاطئة من أساسها هو تصور الناس لحكم الكهنوت في القرون الوسطى في أوروبا . . عندما كان الكهنة يعارضون البحث العلمي ويحرقون العلماء أو يضعونهم على الخوازيق ويتهمونهم بالسحر والشعوذة . . وكانت سلطاتهم تصل الى حد عزل الملوك أو حرمانهم من الجنة . وللأسف الشديد أن نفس التجربة قد حدثت في عالمنا الاسلامي المعاصر . وذلك في حكم الملالي في الثورة الايرانية ، حيث جعلوا منهم جنرالات يقودون الجيوش أو يتحكمون في الاقتصاد وفي الطب والعلم . . والاسلام أبعد ما يكون عن ذلك .

فلا يوجد في الاسلام رجل دين بمعنى أن يحكم الناس باسم الله ونيابة عنه . . وان مفهوم رجل الدين في الاسلام انه مدرس للدين ومربي وداعية . . وليس له سلطان على الناس سوى الوعظ والارشاد . . وسوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهذه الرسالة هي مهمة كل مسلم عاقل عالم فاهم . . يستوى في ذلك الطبيب أو المهندس أو رجل الدين . . واذا وصل رجل الدين الى أى منصب سياسي فذلك يكون لكفاءته الشخصية وجهاده وعلمه وليس لمجرد أنه رجل دين .

ومن هنا نقول ان الحكومة الاسلامية ليست حكومة من رجال الدين . وليست حكومة كهنوتية . بل هي حكومة عادية كأي نظام حكم في دولة أوروبية عصرية . تتكون من أهل التخصص في شئون

الدنيا والادارة كل فى فرع تخصصه . والشرط الرئيسى فيهم الى جانب العلم والخبرة والكفاءة هو الخلق الاسلامى مع الفهم الصحيح المتنور للدين . . ؟ هذا بطبيعة الحال مع التزامهم بتحكيم الشريعة الاسلامية فى حياة المجتمع . وهذا هو أحد الفروق الرئيسية بين الحكومة الاسلامية المنشودة وبين أى حكومة معاصرة فى العالم الاسلامى اليوم .

لقد ظهر فى العالم الغربى والاسلامى مع الأنظمة الدكتاتورية الفاشلة شعار يقول « الولاء قبل الكفاءة والكفاءة قبل الأخلاق » وهكذا جعلوا الأخلاق والدين فى الدرجة الثالثة من الأهمية بعد الكفاءة وبعد الولاء . . ولم يعد مهما أن يكون المسئول فى الدولة سكيراً . أو متعاطى مخدرات . أو زئير نساء أو سارقاً أو مرتشياً طالما كان عنده ولاء لشخص الزعيم أو الحاكم . ومن هنا كانت أكبر النكسات التى توالى على أمتنا . وانهار الاقتصاد وحلت الهزائم . . وعم الفساد .

والآن قد يقول قائل : اذا كانت الحكومة الاسلامية من رجال متخصصين فى أمور الدنيا والادارة فمن يشرف على تطبيق الدين وتعاليمه . ويراقب عدم الانحراف عن أوامره . ونقول انه لابد من وضع دستور اسلامى واضح المعالم تيسر عليه الدولة كلها وتلتزم به وهذا ما سوف نأتى الى تفصيله فى هذا الكتاب .

وفى نفس الوقت فمن المفروض فى الحكومة الاسلامية أنهما تتكون من رجال يجمعون بين العلم بالدين الى جانب تخصصهم العلمى . . وأنهم يباشرون مهامهم فى الحكم وادارة الدولة عن فهم صحيح لما يتفق مع أحكام الدين .

السؤال الرابع :

أيهما تتبع : الرأي الدينى أم الرأى العلمى !!

هذا سؤال هام يقول : ماذا يحدث فى دولة الاسلام اذا ظهر تعارض بين الرأى الدينى والرأى العلمى فى قضية حيوية من قضايا الحكم وإدارة شئون الرعية ٠٠٠ ويستشهد هؤلاء ببعض الفتاوى التى أصدرتها بعض الجهات الدينية مثل تحديد النسل وتحريم الدعوة اليه ومثل التحريم على المرأة أن تتولى وظائف الولاية العامة كأن تكون عضوا فى مجلس الأمة أو قاضية أو وزيرة . ومثل المطالبة بمنع فوائد البنوك وتحريم شهادات الاستثمار والمطالبة بفصل الجنسين وإنشاء جامعة مستقلة لكل جنس ٠٠٠ الى غير ذلك من الفتاوى ففى مثل هذه القضايا أخذت الدولة برأى أهل العلم المتخصصين فتبنت الدعوة الى تحديد النسل وقامت على تنفيذها وسمحت للمرأة بتولى الوزارة ودخول مجلس الأمة وشجعت الفوائد على البنوك وشهادات الاستثمار . ويقول أصحاب هذا الرأى انه لو كانت الدولة تحكم حكما دينيا لما استطاعت تخطى الرأى الدينى . والا تعرضت الحكومة للسقوط أو اضطرت الى الضرب بآراء العلماء المتخصصين فى شتى العلوم كالطب والاقتصاد والتخطيط والعلوم الاجتماعية . أن تضرب بآرائهم عرض الحائط . وهذا هو ما حدث فى الدول المعاصرة التى طبقت الحكم بالاسلام مثل ايران والسودان وباكستان والسعودية حيث كانت بعض المشروعات الحيوية تتوقف فى انتظار فتوى من رجال الدين بالموافقة أو الرفض مما يؤدى الى جمود الدولة وعدم مقدرتها على التحرك والنهوض بل الى تخلفها عن ركب الحياة المعاصرة .

والواقع ان هذه القضية هامة جدا . بل هى من أهم قضايا الحكم بالدين فى عصرنا الحاضر .

فنحن عندما نطالب بالعودة الى الحكم بالاسلام نربط هذا
المطلب بالدولة العصرية وليس بالسولة الكهنوتية . . نحن نرفض
بكل شدة ان نكرر المأساة التي حدثت للاسلام فى تلك البلاد وقد
بدأت السودان اليوم بعد تخلصها من حكم النميرى بالتراجع فى
معظم القوانين التى أصدرها باسم الدين وبفتاوى مرتجلة وغير علمية
بعد أن تبين لمن جاؤوا بعده مدى ما الحقته تلك القوانين بالبلاد
من أضرار (١) وخاصة قوانين البنوك والشركات والمعاملات
الاقتصادية وأيضا نظام تطبيق الحدود .

ومن هنا يجب ان نضع النقاط على الحروف فى هذه القضية :

١ - فى ظل دولة الاسلام يجب ان لا يكون هناك انفصال بين
السلطة الدينية والسلطة التنفيذية . . ولا يكون هناك رجل دين
ورجل دنيا . . ولكن هناك حكومة اسلامية مسئولة عن الدين والدنيا
معا . . وهناك علماء ومتخصصون مسلمون يعلمون شئون دينهم
وشئون دنياهم فى وقت واحد .

٢ - أما وظيفة المفتى أو دار الافتاء . . فهى وظيفة مستجدة
على المسلمين . . ولم تكن معروفة على عهد الرسول أو خلفائه
الراشدين ولكن استحدثها المسلمون عندما انفصل حكمهم عن
الدين وأصبحوا لا يعلمون من دينهم أكثر من نطق الشهادتين .
فكان القصد من هذه الوظيفة أن تكون سلطة أخرى تقف أمام
الحاكم حتى لا يجور على الدين فى أحكامه . وقد أدت هذه الوظيفة
رسالتها فى كثير من الأحيان . ولكن فى أحيان أخرى كان بعض

(١) أعلنت حكومة السودان التى جاءت بعد الانقلاب على النميرى أن نظام
منع الفوائد على القروض جعل البنوك تتوقف عن منح التسهيلات والقروض للشركات
مما شل تلك الشركات وأضر بالبنوك .

الحكام يصدر الأحكام على هواه ثم يأتي بمن يفتى له ويحل له ما يريد. . . وعلى هذا فإن هذه الوظيفة تتغير رسالتها في ظل الحكومة الإسلامية والا حدث التضارب والتناقض الذي نراه في عصرنا مما يسلم المسلمين الى الفرقة والضياغ .

٣ - ومعروف ان الاسلام لا يتصدى للأمور الدنيوية عملا بقوله صلعم « أنتم أعلم بأمور دنياكم » وقوله أيضا « انما أنا بشر . اذا أمرتكم بشيء من أمور دينكم فخلوا به واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن » رواه مسلم .

٤ - ومن أهم المسائل التي يحدث حولها الخلاف اليوم بين رجال الدين ورجال الدنيا : القضايا الاجتماعية مثل عمل المرأة وحقوقها السياسية والقضايا الاقتصادية مثل فوائد البنوك . . . والمعاملات التجارية وقضايا التنمية والتخطيط مثل تحديد النسل . وتحديد الأسعار . والقضايا الطبية المستحدثة مثل طفل الأنابيب وزرع الأعضاء والتبرع بالأعضاء أو بيعها . وأيضا القضايا الفنية كالموسيقى والغناء والتصوير والتثيل والترفيه البريء .

- فجميع هذه القضايا المستحدثة لم تكن معروفة على عهد الرسول وفي وقت نزول الرسالة . . . وبالتالي فلا يوجد فيها نص صريح وقاطع على الاباحة أو التحريم . ولذلك فإن كل من يحاول الفتوى في هذه الأمور من رجال الدين يتبع أحد طريقتين : -

(أ) الاعتماد على اجتهادات السابقين من الفقهاء وأصحاب المذاهب في القرن الرابع والخامس الهجري وهي اجتهادات لم تعد مناسبة لعصرنا .

(ب) واما أن يجتهد برأيه الشخصي وعن طريق القياس والاستنباط وغير ذلك من الوسائل الفقهية . . . وهذه الطريقة قد تجعل المجتهد يشط عن واقع الحياة ومتطلبات العصر لأن اجتهاداته

تنبع من آراء نظرية ولهذا السبب فان العالم الاسلامى كله قد أصبح يعاني مما يشبه الانفصام فى الشخصية أو التناقض بين دينه ودنياه وعدم المقدرة على التوفيق بينهما . . والمخرج الوحيد من هذا المأزق هو الالتزام بالقاعدة الفقهية التى تنص على أنه اذا اختلف رأى رجل الدين مع رأى رجل العلم فى أى مسألة دنيوية فان رأى العلم هو الذى يؤخذ به مهما كان مخالفا للرأى الدينى . وذلك لأن رأى العلم يبنى على التجربة والمشاهدة والدراسة من الواقع بينما الرأى الدينى يبنى على اجتهاد نظرى وفقهى قد يصيب ويخطئ حسب المجتهد نفسه وعلمه .

٦ - والاجتهاد فى عصرنا الحاضر قد أصبح مسألة حيوية ولا غنى عنها . وهو فى ظل دولة تحكم بالاسلام يعتبر مسألة حياة أو موت لهذه الدولة . . ولكن شروط الاجتهاد التى وضعها السابقون لم تعد مناسبة لتحقيق هذا الهدف العظيم فى عصرنا . ويجب أن يضاف اليها : -

اولا : أن يكون الاجتهاد جماعيا وليس فرديا .

ثانيا : أن تكون لجنة الاجتهاد مشتركة بين رجال العلم ورجال الدين فلا ينفرد رجل الدين بالفتوى دون رأى العالم المختص . ولا ينفرد رجل العلم برأى دون معرفة بقواعد الدين . واذا لم يتفقا فتكون الكلمة الحاسمة للرأى العلمى .

٧ - وفى نفس الوقت . فاذا قامت دولة الاسلام فان أول واجباتها أن تربي جيلا قياديا وعقائديا من العلماء المسلمين الذين يجمعون بين التفوق فى العلم مع الفقه بالدين . بحيث يرجع اليهم فى كل القضايا التى تجد على المجتمع الاسلامى . يجب أن تفرض الدولة التعليم الدينى على الكليات العلمية بالجامعة . وخاصة تلك التعامل التى تتعلق بمهنتهم التى يتخصصون فيها . . فيدرسون

طالب الطب التعاليم الطبية في الاسلام ويدرس المهندس والاقتصادي والضابط والشرطي كل تعاليم الاسلام المتعلقة بمهنتهم . وبهذا لن يظهر التناقض في دواة الاسلام بين الدين والدنيا وبين الدين والعلم . ولن نحتاج الى فتاوى تنبع من فراغ أو تعود الى عشرة قرون مضت .

السؤال الخامس :

الحدود والعقوبات في الاسلام هل تتناسب مع عصرنا الحاضر ؟

أصدرت منظمة العفو الدولية نداء الى الدول الاسلامية التي طبقت نظام العقوبات الاسلامية في بلادها تشجب فيه هذا النظام وتطالب بايقافه . . كما طالبت أطباء تلك البلاد بالامتناع عن المشاركة في عمليات قطع الأيدي والأرجل . باعتبار أن ذلك مخالف للقسم الطبي الذي يقسمونه . . والى جانب ذلك فهناك كثير من المفكرين في أوروبا وأيضاً مفكرون في العالم الاسلامي يرون ان نظام العقوبات في الاسلام بالغ القسوة والشدة . وأنه غير عملي لعصرنا الحاضر . .

ويقول هؤلاء . . ان العالم المتحضر يتجه اليوم الى الغاء أي نوع من العقوبات البدنية . بل هناك دول تمنع حتى الضرب في السجون . وأن العلم الحديث ينظر الى اللص على أنه أحد شخصين - اما محتاج واضطرته الحاجة الى السرقة وهذا النوع في الواقع ضحية اهمال المجتمع . . وعلاجه ان يتعلم حرفة أو صناعة في مدة سجنه تعيينه بعد قضاء عقوبته .

والثاني منحرف لأسباب نفسية ومرضية أهمها تعاطي السكر والمخدرات وهذا يحتاج الى التوعية والعلاج النفسي والطبي . وبهذا يمكن ان يتحول اللص الى مواطن صالح وتغفر له أخطاؤه . . أما اذا قطعنا يده فان في هذا القضاء التام على كل أمل له في الاصلاح والحياة الشريفة .

ويهمنا هنا ان نناقش هذه الآراء بمنطق هادى ! وبالحجة العلمية والعملية .

والواقع ان أصحاب هذا الاعتراض معهم كل العذر لأنهم ينظرون الى هذا التطبيق السيء والمشين الذى تنفذ به بعض الدول الاسلامية حدود الله . فبعض الحكام مثل النميرى كان يستغل الدين لأغراضه السياسية ولكسب أصوات بعض الأحزاب . وليس أرضاء لوجه الله تعالى . فأصدر بين يوم وليلة قوانين غير مدروسة لتطبيق الشريعة الاسلامية . وأخذ يصدر أحكاما بالرجم والجلد وقطع الأيدي والأرجل على فقراء الأمة والمستضعفين الذين تضطربهم الحاجة الى الانحراف . وما أن انتهت فترة حكمه حتى بلغت نسبة المعوقين فى الأمة قدرا مذهلا . وهذا قطعاً ضد الاسلام ولا يرضى به الله ورسوله .

وفى ذلك يقول الصادق المهدي رئيس (*) السودان بعد أن شكل لجانا لاعادة النظر فى قوانين النميرى : -

« اننا لم نكن ضد تطبيق الشريعة الاسلامية من حيث المبدأ لكننا ضد التطبيق المتعسف والجائر . وأن العقوبات الشرعية اذا وضعت فى اطارها السليم فان الانطباع الشائع عنها والمعارض لها سوف يختلف تماما » .

فما هو التطبيق السليم ؟

لكى نفهم روح الاسلام وحكمته فى الحدود . فلا بد أن نعلم شروط الحد . . . فالحدود هى آخر ما يطبق من نظام الحكم بالاسلام . . ولا يجوز البداية بها . . . لابد من اقامة مجتمع اسلامى مثالى أولاً . . بحيث يكون متكاملًا من النواحي السياسية والاقتصادية

(*) الأهرام عدد ٨٨/١١/٨ ، ص ٧ .

والاجتماعية . . أما ان تطبق الحدود ويهمل كل ما سوى ذلك من أركان الاسلام ونظامه فمعناه هدم للاسلام واساءة بالغة اليه وفشل وخزى فى الدنيا والآخرة . وذلك مصداقا لقوله تعالى :

« أفتمننون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض » فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب » (البقرة ٨٥)

والحكمة فى ذلك أن نظام الحكم فى الاسلام أشبه بالميزان المتقن الحساس . . .

– وفى احدى كفتيه توضع الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها كل فرد فى الرعية . . .

وفى الكفة الأخرى توضع الواجبات والحدود التى تنطبق على أى فرد منهم .

وبقدر ما نجد الاسلام شديد السخاء فيما يعطيه من حقوق وامتيازات لأبنائه – فهو بالتالى يطلب منهم أعظم التضحيات وأقصى الجهد . . ويوقع على المذنب منهم أشد العقاب . ومن قوانين الطبيعة والعلم أنه لا يمكن أبدا لأى ميزان أن يعمل بكفة واحدة . والا اختل وتحطم .

فلا يمكن أن نسقط جانب الحقوق والامتيازات . . ثم نطالب الناس بالجهاد . . أو نسقط على المنحرف حدود الشريعة . . . فهذا بلا شك فيه ظلم واجحاف .

من هنا نجد أن الاسلام يرفض بكل شدة أن يطبق منه جزئ ويترك جزء آخر . . ويعد من يفعل ذلك بالويل . . . والعذاب . وقد وضع الاسلام شروطا لاقامة المجتمع الاسلامى تسبق تطبيق العقوبات . وهذه الشروط هى : –

أولا : ان يطبق ركن الشورى • فلا يجوز للحاكم ان ينفذ النظام الذى يحاسب الناس ويسقط أو يهمل النظام الذى يحاسبه شخصا اذا أهمل فى إيصال الحقوق الى الرعية • • فالحكم السليم هو الصمام الأول لمنع كل أنواع الجرائم والانحرافات • • • • • وهنا قول عمر بن الخطاب حين سأل أحد ولاته « ماذا تفعل اذا جاءك الناس بسارق أو ناهب ؟ فقال الوالى : أقطع يده » فردّه عمر قائلا « اذا فلتعلم انه اذا جاءنى منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك يا هذا ! • • ان الله تعالى قد كرمنا بهذه الأيدي لتملأ • فاذا لم تجد لها فى الطاعة عملا التمسست فى المعصية اعمالا • فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية » ثم وجه الخطاب الى سائر الولاة قائلا :

« ان الله استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم • ونسبتر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم فاذا أعطيناهم هذه النعمة تقاضيناهم شاكرين » •

وهذا هو المفهوم الصحيح الحق لشريعة الله • وحدوده •

ثانيا : الشرط الثانى هو اصلاح الاقتصاد ورفع مستوى الدخل وايجاد عمل لكل فرد فى الرعية • • بحيث نصل بالمجتمع الى حد الكفاية أو ما يفضلّه الفقهاء (بحد الغنى) ومعناه أن يكون لكل فرد مسكن يحميه من البرد والمطر ومن الشمس والحر وأن تكون له الكفاية فى مأكله وملبسه وعلاجه • • فلا يضطر أحد الى السرقة بسبب الفقر والجوع • ولا يضطر شاب الى الزنا بسبب عدم مقدرته على الزواج ولا تضطر امرأة الى الانحراف لكى تعول نفسها وأسررتها •

وفى عام الرمادة أوقف عمر الحلود لأن أحد الشروط الرئيسية لم يكن متوفرا وهو حد الكفاية بسبب ظهور المجاعة . . . والعالم الاسلامى اليوم يمر بما يشبه عام الرمادة . ولكنها مجاعة لم تنجم عن القحط وقلة الموارد بل بسبب سوء الادارة والتسيب والانحراف فى أجهزة الحكم . وبسبب سوء توزيع الثروة والدخل وإهمال المشروعات النافعة للأمة .

ثالثا : الشرط الثالث لتطبيق الحلود هو : اقامة المجتمع الاسلامى النظيف المثالى . الخالى من كل مسببات الانحراف كالتخمر والمخدرات ويؤثر الفساد والفتنة والاثارة الجنسية بحيث لا يضطر أحد الى السكر أو المخدرات لأنه لن يجدها فى المجتمع كله . ولن يجد من يتاجر فى هذه السموم أو يغريه بها .

رابعا : التربية الدينية منذ الصغر فهى التى تعصم الشباب من الزلل .

خامسا : شغل أوقات الفراغ بالجهاد فى الله عن طريق عمل الخير وخدمة المجتمع الى جانب التربية الرياضية والفنية .

خلاصة القول ان نظام العقوبات فى الاسلام لا يجوز تطبيقه إلا فى مجتمع اسلامى مثالى متكامل . . وهذا هو ما فعله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقد أمضى ثلاثة وعشرين عاما يبنى المجتمع الاسلامى السليم . ثم لم يبدأ فى تطبيق العقوبات الا فى أواخر دعوته وحكمه وبعد أن أقام هذا المجتمع .

والآن قد يقول قائل : ان معنى ذلك انه اذا قام حكم اسلامى فى أى دولة فلن يستطيع تطبيق العقوبات الا بعد عمر طويل حتى يحقق كل هذه الاصلاحات . . ونقول لهؤلاء . . . علام الاستعجال ؟ . . لقد عاش العالم الاسلامى مئات السنين والعقوبات موقوفة . . فماذا يضيرنا ان نوقفها لسنوات أخرى ولو كانت عشر سنين الى أن يتم اصلاح المجتمع ونعمل بهمة فى هذه الأثناء على انجاز هذه

الاصلاحات فهذا الانتظار خير ألف مرة ٠٠ من ظلم مسلم واحد ٠٠٠
أو قطع طرف من جسمه في جرم اضطرتة ظروف المجتمع الى
ارتكابه ٠

ومع ذلك ٠٠ فلنا هنا استثناء من هذه القاعدة يجب أن يوضع
في الحسبان وهو الجرائم العامة التي تتعلق بالأمن العام للرعية
وسلامة المجتمع ٠٠ فمثل هذه الجرائم يجب أن تطبق عليها الحدود
الاسلامية فوراً ودون تردد أو انتظار وذلك لأن مرتكبيها ليس لهم
أى عذر أو حاجة أو اضطراب لارتكابها ٠٠٠ انما هم قوم استهانوا
بالقوانين الوضعية ٠٠ ووجدوا فيها من اللين والضعف ما يشجعهم
على تحدى أمن المجتمع : - ومن أهم هذه الجرائم هتك العرض
بالسلاح ٠ وتجارة المخدرات والرشوة واختلاس الأموال العامة ٠٠
ومن كثرة ما روع هؤلاء المجرمون العتاة أمن المجتمع وخربوا اقتصاده
أصبح المجتمع الاسلامي كله يطالب من الآن بتطبيق الحدود
الاسلامية عليهم ٠٠ فهي وحدها الكفيلة بردهم : -

لقد كثرت حوادث اغتصاب النساء البريئات في الطريق ٠
وتكررت بصورة بشعة تهدد أمن كل أسرة مسلمة ٠ حيث يجتمع
جماعة من الشبان العاطلين ويتناولون الخمر أو المخدرات ٠٠٠ وقد
يشاهدون فلما من أفلام الجنس ثم يخرجون في حالة هياج وكأنهم
قطيع من الذئاب الكاسرة يتخطفون أى امرأة ولو كانت تسير مع
زوجها أو أخيها أو أبيها ثم يتناوبون على اغتصابها وقد صرخ الرأى
العام مطالباً لهم بأشد العقوبات وفعلاً كان يتم اعدامهم جميعاً تقريباً
ومع ذلك فقد كانت وما تزال حوادث الاغتصاب تتكرر ٠٠ والسبب
فى ذلك ان الذى يتم اعدامه انما نفعل به ذلك فى غرفة مغلقة ٠٠
فلا يدري به أحد ولا تتم الموعظة المطلوبة ٠٠ ومن هنا كانت مطالبة
مفتى مصر أن ينم الاعدام علناً ويعرض على الناس ٠٠ ونحن نرى
أن العقوبة الاسلامية فى مثل هذه الحالة قد تكون حـد المحاربة

(أى قطع الطريق) وهى تنص على « أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » وبذلك يظل هؤلاء مثلا حيا وعبرة لغيرهم . . ودرسا حيا لا ينساه أحد أما موتهم فى الخفاء فلن نكون فيه موعظة لأحد . . ومن هذه الأمثلة أيضا تجار المخدرات الذين يقدمون هذه السموم لضحاياهم طمعا فى الثراء والغنى على حساب خراب الأمة . . لقد عجز القانون الموضعى عن ردعهم وأصبحوا كلما قضوا فترة العقوبة فى السجن يعودون منه أقوى مما كانوا . بل ان معظمهم يسير أموره ويواصل تجارته وهو داخل السجن . . وقد طالب الشعب لهم بالاعدام دون جدوى . . والحل الإسلامى هو تطبيق عقوبة بائع الخمر وصانعها وهى الجلد ثمانين جلدة علنا وفى جمع من الناس . . منهم أهله وجيرانه . فاذا عاود تكون عقوبته القتل .

— ومن هذه الأمثلة أيضا جريمة اختلاس أموال الدولة وجريمة الرشوة . فهذه الجرائم التى كشرت بسبب استهتار هؤلاء القوم بالعقوبات الوضعية . يجب أن يطبق عليهم حد السرقة وهو قطع اليد . . لأن الاختلاس والرشوة من أخطر أنواع السرقة لأموال الرعية .

كانت هذه أمثلة من عقوبات يمكن أن يبدأ الحاكم بها اذا أراد تطبيق الشريعة منذ بداية حكمه . . وذلك لأنها تتعلق بجرائم كبيرة تمس الأمن العام واستقرار الحكم : —

هل العقوبات الإسلامية قاسية ؟

ننتقل الآن من الجوانب المسائل لتطبيق الحد . . الى ما جاء فى بيان منظمة العفو الدولية والذى تقول فيه :

« ان العقوبات البدنية التى جاء بها الاسلام تعتبر فى نظر العالم المتحضر قاسية » .

ونرد على ذلك بأنها تعتبر قاسية فعلا لو طبقت في مجتمع
غربي أوروبي . . . ولكنها ليست قاسية لو طبقت في مجتمع
إسلامي لماذا ؟ . .

في المجتمع الأوروبي يستنحون بكل عناصر الفساد
والانحراف . . فالخمرات ودور الدعارة والاغراء الجنسي ترخص
بالقانون . . . ولكن اذا سكر أحدهم وخرج عن وعيه فقتل أو سرق
فانهم يعاقبونه بالسجن وهذا نوع من التناقض الغريب . . والظلم
لهؤلاء الضعفاء .

– تباع لهم الخمر وتغريهم بشربها ثم تعاقبهم اذا لعبت الخمر
بعقولهم .

– وتفتح لهم دور الفساد والاغراء الجنسي ثم تعاقبهم اذا
خرجوا يغتصبون الفتيات في الطريق .

– وتقدم لهم الأفلام البوليسية التي تمجد السرقة والسطو على
البنوك ثم تعاقبهم اذا قلدوها ولو من باب المغامرة .

فهذا النسوع من مسببات الانحراف غير موجود في المجتمع
الإسلامي وفي ظل دولة الإسلام . . ومن هنا فلا عذر لمن ينحرف
بعد ذلك . . ويجب أن يكون العقاب رادعا وصارما .

– والإسلام دقيق كل الدقة حريص كل الحرص في تطبيق
العقوبات فلكل عقوبة شروطها التي بغير توافرها لا يمكن إقامة
الحكم . . ومن أول هذه الشروط انتفاء الشك في وقوع الجريمة . .
فأدنى شك يرفع الحكم عن المتهم . . واذا اتهمه أحد دون دليل قاطع
وشهود يمكن أن يوقع عليه حد القذف ولو كان هو الحاكم نفسه .

– وحد السرقة يوقف اذا كان المسروق أقل من النصاب أو

كان السارق جائعا وسرق لحاجته • أو كان خادما لقوم ويحرمونه حقوقه •

— وحد الزنا لا يطبق الا اذا أقسم الشهود أنهم رأوا العمل الجنسي كما يرى المروء وهو يدخل في المكحلة وهو أمر مستحيل عمليا • واذا ثبت أن هؤلاء الشهود قد دخلوا من غير باب البيت خلصة من أصحابه أو تجسسا عليهم بطلت شهادتهم •

— والاسلام في نظام العقوبات لا يهدف أبدا الى الانتقام والتنكيل أو الى التشفي من المذنب بقدر ما ينظر الى العبرة والموعظة لغيره • ولا يهمله عقاب المذنب بقدر ما يهمله توبته •

— فمن حكم الاسلام ان المذنب اذا تاب من نفسه وقبل ان يقدر عليه الحاكم وجاء من نفسه مقرا بذنبه دون أن يخبر عنه أحد يسقط عنه الحد وذلك لقوله تعالى « **الا الذين تابوا من قبل ان تقلدوا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم** » (المائدة ٢٤) وهذا دليل على جانب الرحمة في الحدود وعلى الحرص على الاصلاح لا الانتقام •

— ومن حكمة الاسلام أيضا أن من ينكر الجريمة فلا حد عليه الا بأربعة شهود واذا اعترف رجل بأنه زنا بامرأة وأنكرت هي الحادث يوقع عليه الحد ولا يوقع الحد عليها لأن العبرة بالاعتراف الطوعي دون اكراه •

— ومن حكم الاسلام أيضا ان تكون العقوبة علنية • وان يحضر تنفيذها عدد من المسلمين وذلك لقوله تعالى « **وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين** » النور والقصد من ذلك العبرة والموعظة • ومنع تكرار حوادث الانحراف •

الخلاصة أن العقوبات والحدود في الاسلام اذا طبقت في مناخ اسلامي وبالشروط الاسلامية فليس فيها أي اجحاف • بل هي

القصاص العادل الذى لابد منه لمن ينحرف بعد كل ما يقدمه له الاسلام من كفالات للحياة الشريفة والمستقيمة .

ويكفى دليلا على ذلك ان عقوبة قطع اليد لم تنفذ في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم غير مرة واحدة . وعهد الخلفاء الراشدين جميعهم لم يشهد سوى بضع مرات تعد على الأصابع مما يدل على ان العقوبة اذا طبقت فى مناخ اسلامي . . فلن تكون هناك حادثة واحدة نحتاج الى استعمالها . . ويحضرنا هنا كمثال بسيط . . عندما أصدر الاتحاد السوفيتي قرارا بعقوبة الاعدام للمرتشي . . وعندما تقابل الزعيم الأمريكي بالزعيم السوفييتي قال له :

— ان هذه العقوبة القاسية تدل على أن الحياة الانسانية عندهم لا قيمة لها . . . فقال له الزعيم الروسى .

— حقيقة انها عقوبة قاسية . . ولكن منذ أصدرناها لم تحدث لدينا حادثة رشوة واحدة ولم نحتاج الى تطبيقها .

السؤال السادس :

علاقة دولة الاسلام بالدول الكبرى وخاصة الكتلة الشيوعية ؟

يقول أصحاب هذا السؤال ان المسلمين اليوم يمرون بمرحلة ضعف وتخلف وان الحكم بالاسلام سوف يجعلنا نخسر صداقة العالم غير الاسلامي كله سواء كان شرقيا أم غربيا فى وقت نحن بأشد الحاجة الى معونتهم وعلمهم وثقافتهم !!

والواقع أن أصحاب هذا رأى يتصورون أن أى دولة فى العالم تريد المساعدات والعون من الخارج فلا بد أن تكون تابعة لأحد المعسكرين الكبيرين الشيوعى أو الرأسمالى وأنه لا يمكن لهذه

الدولة أن تنهض وترفع مستواها الا عن طريق التبعية وهذا تصور خاطيء . فهناك فارق كبير بين التعاون الحضارى والعلمى وبين التبعية . نحن نريد التعاون ونرفض التبعية .

ومعروف أن الدول الكبرى لا تقيم علاقاتها على الارتباط العاطفى أو حتى المذهبى . ولكن على أساس مصالحها الشخصية .

وعلى دولة الاسلام أن لا تكون منحازة الى أى من الجانبين بل تمد يد الصداقة إليهما معا . . كل بحسب تعامله معها . وقد رأينا فى عصرنا الحاضر الكثير من دول عدم الانحياز من يتسابق الجانبان على كسب وده ورضاه ويقدم له المساعدات السخية . ومن ذلك الهند ويوغسلافيا . وفى نفس الوقت فإن أمامنا دولة دينية يهودية ١٠٠٪ مثل اسرائيل . . ومع ذلك فإن أمريكا تقدم لها كل ما عندها حتى أسرارها العسكرية التى لا تقدمها لحلفائها . وذلك لارتباط المصالح بينهما .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نناقش تلك الحجة السخيفة التى يتشدد بها بعض الجبهة فى العالم الاسلامى حول علاقة المسلمين بالكتلة الشيوعية الشرقية . . فهم يقولون : -

ان أى دولة اسلامية يجب أن لا تكون لنا علاقة بالكتلة الشيوعية لأن هؤلاء قوم كفار لا يؤمنون بوجود الله . . فلا تشترى منهم سلاحا أو تتعام معهم علما أو تتعاون معهم اقتصاديا أو تجاريا . . وهذا كلام ساذج لا يقبله عقل أو دين .

والواقع أن الاستعمار الغربى كان أول من صدر إلينا هذه الأفكار لكى تقنع شعوبنا أن استعمارنا لنا وهو المسيحى الذى يدين بأديان السماء أرحم وأفضل من غيره من الشيوعيين الملحدين . .

وللأسف أن بعض حكام المسلمين السذج وخاصة من كانوا يجلبون
فى استمرار الاستعمار الغربى مصلحة لهم . . كانوا يروجون لهذا
المنطق ويعملون به . . والرد على هؤلاء القوم ان السلاح آلة صماء
ولا عقل لها ولا مذهب . ولكن المهم هو اليد التى تستعمله . .
وبذلك يصبح السلاح الشيوعى فى يد المسلم سلاحا اسلاميا . .
ونفس الشئ كل نوع من التعاون العلمى أو الاقتصادى . . واذا
كانت دولة مثل أمريكا التى تدين بالمسيحية وهى دين سماوى
تعتز به ، ومع ذلك تعمل على نصره أعدائنا اسرائيل علينا .
وتزودهم بالسلاح الذى يقتلوننا به . . فهى أولى بمقاطعتنا من أى
دولة شيوعية تمدنا بالسلاح والعلم . . **والله تعالى يقول « لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن
تبزوههم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين » إنما ينهاكم الله
عن الذين قاتلوكم فى الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على
اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فالتك هم الظالمون » (الممتعة ٨)**

السؤال السابع :

الدين والفن والترفيه ؟

ما هو موقف الاسلام من الفن الراقى الذى لا افحاش فيه
ولا عرى ولا جرح للفضيلة والآداب . . هل حقا ما يدعيه بعض
المتشددىن فى الدين أن الغناء حرام والموسيقى حرام والتمثيل حرام ؟
وأن المسلم الجاد الحريص على دينه لا يجب أن يرتاد المسرح أو
السينما أو الأوبرا أو يسمع الموسيقى ؟

هذه الأسئلة أصبحت تتردد كثيرا هذه الأيام بعد ما جاء فى
الأنباء عن موقف بعض الجماعات الدينية من حفلات الترفيه البريىء
التي تقام فى الجامعات فى مختلف المناسبات وتحت اشراف الأساتذة
والعمداء وبرعايتهم . فهل حقا ما يدعيه بعض المتطرفين من أن الدين

ضد الفن النظيف باعتبار أنه يعطل الناس عن العبادة وعن
الجهاد والحياة الجادة المنتجة ..

وحسب تصورهم فإننا إذا أردنا تطبيق الشريعة في مصر أو
أي دولة عصرية مسلمة .. يجب أن نغلق كل المؤسسات الترفيهية
والفنية ونغلق الأوبرا والمسرح والسينما ولا يذيع التلفزيون والاذاعة
سوى الخطب والمواعظ والحوار . وفي أقصى الأحوال تساهلنا يذيع
التلفزيون أفلام الكرتون للأطفال . وأفلام الكوبوي للكبار باعتبار
أنها لا تحتوي على عنصر نسائي ولا على قصة حب عاطفي .. وأقرب
مثل على هذا التفكير ما حدث في إيران حين أصدر الخميني فرمانا
بعنوان (الراديو والتلفزيون ونحوهما) ينص على الآتي (١) .
« يحرم استماع الغناء ونحوه من الأجهزة مثل الراديو وغيره
سواء أذيعت مباشرة أو بعد تسجيلها في جهاز التسجيل » ولما كانت
هذه الأجهزة تذيع برامج من خارج الدولة فقد أصدر قرارا آخر
يحظر بيعها إلا لمن يثبت حسن تدينه فيقول « لا أبيع بيعها إلا لمن
يطمأن له بعدم استعمالها إلا في المحلل ولا يستعملها في المحرمات
كما لا أبيع شراءها إلا في الصورة المتقدمة » .

ولا ندري من الذي يكشف على مدى تدين المشتري هل هو
البائع أم الشرطي ؟

ومن هنا يتساءل الناس - وحق لهم التساؤل . هل هذا هو
المفهوم الصحيح للإسلام ؟ وماذا تكون الحياة في جو جاف خشن
كهذا . يكتنم العواطف والمشاعر . ويمنع لمسة الجمال والحب في
الحياة . وكيف تستطيع أمة هذا حالها أن تنتج وتعمل في غياب
الفن والعواطف ؟ .

(١) المصدر : « إيران من الداخل » وهي هويدى ، مصدر سابق ،

وهذا هو رأى الدين فى الفن :

١ - فى القرآن : ليس فى القرآن كله ولا الحديث النبوى وتعاليم الرسول أى نص على تحريم هذا النوع من الفن الرفيع . والأصل فى الأشياء الإباحة ما لم يرد نص على تحريمها . وقد حاول بعض من لا يعرفون شيئاً عن الفن ولا رسالته أن يحملوا بعض آيات القرآن الكريم معنى « تحريم الفن » فقالوا ان كلمة (لهو الحديث) وكلمة (اللغو) التى ذكرت فى القرآن انما يقصد بها كل الفنون وخاصة فن الغناء . وقد رد عليهم الكثير من علماء المسلمين بأن هذا استعمال للآيات فى غير موضعها . وغير ما أنزلت له . وقالوا : « لو حكمنا بتحريم اللهو لكونه لهوا لكان جميع ما فى الدنيا محرماً لأنه لهو لقوله تعالى « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » (محمد ٣٦) .

٢ - الحديث النبوى : لقد كان رسول الله صلعم رغم مشاغله الكبرى التى لا تقاس بمشاغل وانجازات أى من البشر فى عصرنا هذا . كان يستمع الى الغناء والموسيقى بل يأمر بهما فى المناسبات العامة كالأعياد والأزواج والأفراح . فيقول صلعم « فصل ما بين الحلال والحرام فى النكاح والدف والصوت » متفق عليه . ومعنى الدف والصوت الموسيقى والغناء .

وروى البخارى ومسلم عن عائشة قالت « دخل على رسول الله وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه . فدخل أبو بكر فانتهرنى قائلاً « أمزمار الشيطان عند رسول الله ! فأقبل رسول الله (صلعم) فقال « دعهما يا أبا بكر فلكل قوم عيد وهذا عيدنا » .

ولو ان الغناء والموسيقى حراما لما أذن بهما رسول الله (ص) فى بيته .

وقد شهد الرسول صلعم الرقص التعبيري والفلكلورى وأقره :

فعندما حضر الأحباش الى المدينة (يزفتون) أى يرقصون اصطحب الرسول زوجته عائشة لتشاهدهم وشجعهم على الرقص قائلا : «دوكنم يابنى أرغله حتى تعلم يهود أن فى ديننا فسحة» (رواه ابن حنبل) .

واحتفالا باحدى الغزوات نذرت جارية أن تضرب بين يدي رسول الله بالدف وتغنى عند عودته المظفرة فاذن لها بذلك .

فالترفيه البرىء بجميع أنواعه لا يعتبر تعطىلا عن العبادة أو صرفا للناس عن الأمور الجادة فلهذا وقته ولهذا وقته . . ومن يدعى ان حياته كلها جد وليس فيها وقت للفن أو الترفيه انما هو سنافى وليس لحياته معنى . ولا يمكنه ان يكون منتجا وفى ذلك يقول الرسول صلعم « روحوا القلوب ساعة بعد ساعة فان القلوب اذا كلت عميت » وينصح الرسول صلعم بعض أصحابه « ولكن يا حنظلة ساعة وساعة » قالها ثلاث مرات (رواه مسلم) .

و:عنى قوله صلعم (ساعة وساعة) أى ان تكون هناك ساعة للرب وساعة للقلب يكون هناك وقت للعبادة والجداد من الأمور ووقت آخر للترفيه . أما قوله صلعم « فان القلوب اذا كلت عميت » فمعناه ان الانسان الذى لا يحب الفن والترفيه يصاب قلبه وعقله بالصدأ . وتتحجر عواطفه . ويصبح انسانا معقدا عديم الانتاج . . متبلد الاحساس والمشاعر وليس هذا بالمسلم السوى الذى يطلبه الاسلام .

٣ - الأحاديث المكنوبة : والأسف الشديد أن جميع من يكرهون الفن والطرب راحوا يستشهدون بأحاديث ضعيفة أو مكنوبة . . وقد فندها جميعا الامام ابن حزم فى كتابه المحلى ومن ذلك قوله « وحديث لا ندرى له طريقا ، وانما ذكروه هكذا مطلقا

(ان الله تعالى نهى عن صوتين ملعونين : صوت نائحة وصوت مغنية) « ثم يقول عنه « وهذا لا شيء » أى لا أصل له .

٤ - رأى فقهاء الاسلام : ويشرح لنا حجة الاسلام أبو حامد الغزالي أهمية الفن في كتابه « احياء علوم الدين » فيقول عن اللهو المباح « اللهو مروح للقلب ومخفف عنه أعباء الفكر . والقلوب إذا أكرهت عميت وترويضها اعانة على الخير . فالمواظب على التفقه مثلاً ينبغي ان يتعطل يوم الجمعة لأن عطلة يوم تبعث على النشاط في سائر الأيام ولا يصبر على الخير المحض والحق المر الا نفوس الأنبياء عليهم السلام فاللهو دواء القلب من داء الأعباء والملال فينبغي أن يكون مباحاً . ولكن لا ينبغي أن يستكثر منه كما لا يسكثر من الدواء فاذا كان اللهو على هذه النية يكون قربة » .

ويرد ابن حزم على من يدعون أن الغناء من الضلال فيقول « ان رسول الله صلعم يقول « **انما الأعمال بالنيات** » فمن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله فهو فاسق وكذلك كل شيء غير الغناء ومن نوى ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل . وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق » .

وقد اعتبر فقهاء الاسلام الآلات الموسيقية كلها « كالزمار والعيدان والمعارف والطنابير حلال كله ومن كسر شيئاً ضمنه » أى يدفع ثمنه وتغرمة الدولة .

كانت هذه تعاليم الاسلام في قضية الفن . . ومن الأمور البديهية التي لا تحتاج هنا الى تكرار . . ان الاسلام يرفض ويحرم كل عمل فيه ابتذال أو افحاش أو عري أو جرح للفضيلة والآداب . . فهذا النوع من الابتذال ليس فناً ولا يمت الى الفن بصلة . . وتأباه أى نفس سـوئية . . . ولكن من الخطأ الكبير أن لا يميز بعض

المتطرفين بين الفن والفساد . . . أو بين الحلال والحرام . . . ففي هذا ما يسمى إلى الإسلام ويشوه صورته في أنظار من لا يعلمون عنه شيئا . . بل إن هذا التطرف يجعل الناس ييئسون من دينهم وينفضون عنه . . وهذه مسئولية كبرى أمام الله . .

والخلاصة أنه إذا قامت دولة ما بتطبيق الإسلام فلا يجب أن يكون هناك نفور أو قطيعة بينها وبين الفن . . بل إن على دولة الإسلام واجب ورسالة في هذا الميدان . . لكي تخلق فنا إسلاميا رفيع المستوى . . سواء كان في الموسيقى أم الغناء أم المسرح أم السينما . . بحيث يكون هذا الفن الرفيع في خدمة الدعوة ومن نوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكن بأسلوب فني وفي قالب درامي لا يملأ الإنسان ويحن إلى سماعه أو مشاهدته .

وهذا لا يمنع أيضا أن يكون هناك امزاج مع الحضارات الأخرى واستفادة من الفنون العالمية والأوربية . فنسمع الموسيقى الكلاسيك ونشاهد فن الباليه ونسمع الأوبرا . ونتابع الفيلم الأجنبي الهادف النظيف ومن ذلك الأفلام العاطفية . وما أكثر الأعمال النظيفة الهادفة في حضارة الغرب وفن الغرب . . ولكن للأسف الشديد أننا في مرحلة تخلفنا الحاضر . . لا نرى من الغرب إلا الجانب السيء والقبيح ولا نستفيد من الجانب الخير والحسن .

السؤال الثامن :

الإسلام والاختلاط

هل تعيد دولة الإسلام عصر الحرملك ؟

ويقول أصحاب هذا السؤال هل من المفروض في دولة الإسلام أن تحجر على المرأة وتمنعها من الظهور في المجتمع وتغلق أبواب العمل في وجهها وتعيدها إلى البيت في خدمة الرجل وتربية الأطفال كما

تطالب بذلك بعض الجماعات الاسلامية . وهل تمنع المرأة من مخالطة الرجال فى دور العلم والمواصلات والوظائف العامة والمحلات التجارية ويصبح لها مجتمع الحريم الخاص بها لا تتعداه ولو اقتضى الأمر انشاء جامعات نسائية ومواصلات نسائية وأماكن عمل نسائية . . . كجها فعلت بعض الدول التى طبقت الاسلام . وهل يمثل عصر الحرملك والأغوات والعبدات دولة الاسلام العصرية ؟

ونقول ردا على ذلك . . أن تعاليم الاسلام واضحة ولا غموض فيها . . والدستور الاسلامى ينص على كافة حقوق المرأة فى العمل والرزق . . ولها أن تشارك الرجال فى كافة أنشطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفنية . . وسوف نعود الى تفصيل ذلك فى باب الدستور الاسلامى وحقوق المرأة السياسية .

أما الدول التى تحرم المرأة من هذه الحقوق أو الجماعات التى تطالب بذلك . فهم فى الواقع متأثرون بالتقاليد الموروثة وليس بتعاليم الدين . . ولا ذنب للدين فى جهل بعض أبنائه .

وهذا لا يمنع أن هناك بعض المفكرين الذين يطالبون من الناحية الاجتماعية بعودة المرأة الى البيت لكى تعطى وقتها كله لزوجها وأطفالها . . فهذه وجهة نظر لها ما يؤيدها ولها ما يعارضها . . أى أنها تقبل الخطأ والصواب حسب ظروف كل امرأة وكل أسرة ولكن لا يجب أبدا أن يؤخذ ذلك على أنه قاعدة دينية أو أمر شرعى غير قابل للجدل والنقاش . أما قضية الاختلاط فى العمل والحياة وفى دور العلم فان الاسلام لا يحرمه طالما لم تكن هناك خلوة وكان العمل شريفا مما يرضاه الاسلام للمؤمنين والمؤمنات .

ولمن يريد المزيد من الدراسة فى هذه القضية أن يعود الى كتابنا « الاختلاط فى الدين وفى التاريخ وفى علم الاجتماع » لناشره الهيئة العامة للكتاب .

السؤال التاسع :

دولة الاسلام وحكم الناس بالعصا والهرأوة

ويقول أصحاب هذا السؤال هل يعنى الحكم بالاسلام تجنيد شباب ذوى وجوه عابسة ولحى طويلة وهرأوات غليظة .. يخرجون الى الشوارع يضربون كل من لا يصلون فى المسجد أو لا يغلق متجره عند الأذان . وقد بلغ الأمر أن بعض الدول التى أعلنت تطبيق الاسلام قد أعطت هذه الجماعات حق توجيه الاتهام لأى انسان فى الشارع ثم محاكمته فى الحال ثم تنفيذ الحكم .. وكل ذلك خلال دقائق معدودة .. وقد تتراوح هذه الأحكام بين الاعدام أو الجلد أو السجن .. وفى ايران (١) هجم هؤلاء الشباب على حى الفنانين وأخذوا سبع نساء ممن يمتهن الرقص والغناء .. ووجهوا اليهن تهمة البغاء وأعدموهن علنا فى الشارع تحت سمع الحكومة وبصرها .
ومرة أخرى أعدموا (٢) احدى عشر امرأة كن يسبحن فى البحر فى غير الوقت المخصص للنساء .. وفى السودان على عهد النميرى (٣) قبض الشباب على وزير يركب سيارته ومعه سكرتيرته وهو فى الطريق الى عمله ووجهوا اليهما تهمة الزنا .

ومن أقبح الأعمال التى يرتكبها هؤلاء تصديهم لأى رجل وامرأة يسيران معا فى الطريق أو يتحدثان معا .. ويسألونهما عن علاقتهما ببعض .. وكأنما يرتكبان اثما محرما .. فهم لجهلهم بالدين يتمسرون

(١) كتاب ايران من الداخل « فهمى هويندى » دار الاهرام للنشر طبعة (٢)

ص ٢٥٥ .

(٢) المصدر « التليفزيون الايرانى » النشرة العربية .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ص ١١ بتاريخ ١٧/١٢/٨٤ بحث بعنوان :

(النصوص السرية لاتفاقية خاشقجى مع نميرى) .

أن الاسلام يحرم أى علاقة بريئة ونظيفة بين الرجل والمرأة ، سواء كانت علاقة عمل أو صداقة أو زمالة فى العمل .

فهل هذا وأمثاله هو المفهوم المتعارف بين الاسلاميين لتطبيق الاسلام ؟

ونقول كلا وألف مرة كلا . . ان الاسلام أكرم وأجل من أن يعرض رعاياه لهذه المهانة وهذا الاذلال . . جاء ليرفع شأن المسلم ويعلى كرامته . . ورسول الله صلعم يقول أن من أولى حقوق المسلم « ألا يظن به الا خيرا » أى أن الاسلام قد كرم المسلم عن أى يكون فى مستوى الشك فى سلوكه طالما كان لا يجهر علنا بالسوء .

وقد حرم الاسلام ضرب المسلم حتى لو كان متهما بجريمة . وكان فى السجن تحت التحقيق واذا أخذ منه اعتراف تحت الضرب يصبح باطلا . .

ولكن أولئك الحكام الذين يستغلون الدين لأغراضهم السياسية قد استغلوا تعصب هؤلاء الشباب وجهلهم بالدين فى اذلال شعوبهم . . واذلال كل من يشتمون منه رائحة المعارضة لحكمهم . . فكونوا منهم جماعات تحت أسماء مختلفة مثل حراس الثورة أو جماعة الاصلاح وغير ذلك من المسميات ثم أطلقوهم فى الشوارع وكأنهم قضاة وحكام واستغلوهم أبشع الاستغلال فى حماية الحاكم وضرب خصومه السياسيين !!

وقد بلغ الأمر أن أحد الحكام قد سلط هؤلاء القوم على أحد قادة جيشه حين بلغه أنه ينتقد سياسته فهجموا على القائد فى بيته يوم جمعة بتهمة عدم الخروج للصلاة فى المسجد وربطوا الحبال فى رقبته واقتادوه فى الشارع كنوع من الاذلال والتجريس وفى اليوم التالى عاد القائد الى عمله وكأن شيئا لم يحدث ولكن بعد أن سلبت منه شجاعته فى النقد وجراته فى الكلام .

ولكى نشرح الطريق السليم لتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٠٠ نبين أن هذه السلطة هي ما يسمى في الإسلام (قضاء الحسبه) وهو القضاء المختص بسلوكيات الناس ومحافظةهم على الآداب العامة وتنفيذهم لأوامر الدين وعدم الغش في الأسواق .

وعلى عهد عمر بن الخطاب ولي امرأة (هي الشفاء) على رئاسة هذا القضاء ولا شك أنه كان يقصد بذلك ما عرف عن المرأة من الرفق بالناس والرقه في المعاملة ٠٠٠٠٠ وفي تطبيق القانون . فانظر الى الفارق الكبير بين الحاكم الذي يحكم باسم الدين وفي خدمته ٠٠ وبين الحاكم الذي يستغل الدين لبقائه في كرسى الحكم ٠٠

أما عن قضية ضرب الناس أو سوقهم مجبرين الى الصلاة نحت تهديد الهراوات خمس مرات كل يوم كما يحدث في البلاد التي أعلنت الحكم بالإسلام فهذا أمر يسيء ويجرح كرامة المسلم ٠٠ وهو خطأ شرعى ٠٠ فصلاة الجمعة هي الوحيدة التي فرض حضورها في المسجد ومع الجماعة أما باقي الصلوات فليس فرضا فيها حضور الجماعة في المسجد ويمكن لأى مسلم أن يؤديها في بيته أو مقر عمله فالتاجر والطبيب والعامل والموظف والفلاح يمكن أن يؤديها في مقر عمله سواء كان فردا أو جماعة مع زملائه وليس للدولة أو لأى مخلوق فيها أن يجبرهم على ترك أعمالهم والتوجه الى المساجد في كل صلاة ٠٠ حقيقة أن صلاة الجماعة في المسجد سنة مستحبة ولكنها ليست فرضا يأثم المسلم بتركها طالما كان لا يترك الصلاة نفسها لأن تارك الصلاة له حكم آخر . ووضع آخر غير موضوعنا هذا .

وقد رخص الرسول صلعم للمسلمين في عدم التوجه الى المسجد في ظروف البرد أو الريح أو المطر ٠٠ وإذا حانت ساعة طعامهم وأذن المؤذن فعليهم أن يأكلوا أولا ويؤجلوا صلاتهم ٠٠ ومن أقوال الرسول صلعم في ذلك « لا صلاة بحضرة طعام ولا هو

يدافع الأخبثين « مسلم ، ويقول أيضا « من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ » رواه البخاري . . . ومعناه إذا كان الإنسان مشغول بالقيام بقضية هامة وحين وقت الصلاة يمكنه أن يؤجل الصلاة إلى أن ينتهي منها ثم يقوم إلى الصلاة رائق البال . . .

ويرى فقهاء الإسلام أن هناك مهن حساسة . . . وتتعلق بها مصالح المسلمين . . . فهذه يستحسن للمسلم فيها أن لا يترك عمله للصلاة حتى لا يضر برزقه أو بالمصلحة العامة . . . وله في هذه الحالة أكثر من حل يتيح له الإسلام :

(أ) أن يصلي في مقر عمله توفيراً للوقت سواء كانت هذه الصلاة فرداً أو جماعة مع زملائه في العمل .

(ب) أو أن يؤجل الصلاة لحين فروغه من العمل وعودته إلى بيته .

(ج) أو أن يجمع الصلوات جمع تقديم أو جمع تأخير حسب ظروفه فيصلّي الظهر مع العصر تقديماً أو تأخيراً ويصلي المغرب مع العشاء أيضاً . . .

وقد ضرب الفقهاء المثل لأصحاب هذه المهن المعروفة على عصرهم كالخبازين والطباخين (١) والحراس .

وفي عصرنا هذا هناك ظروف جديدة قد استجدت على المجتمع الإسلامي وهي أخطر من البرد والمطر وأهم من الطعام ، وهناك مهن مستجدة أشد حساسية من مهنة الخباز والطباخ . . . فمن هذه المهن : عمل الطبيب والممرضة ومنها الموظف الذي يتوقف على وجوده

(١) كتاب فقه السنة باب الصلاة - جمع الصلاة - للشيخ سيد سابق .

قضاء مصالح الناس . . ومنها المسئول عن الحراسة والأمن والشرطة
والإسعاف والمرور وكثير من الوظائف الحساسة التي لم تكن معروفة
على عهد الفقهاء أصحاب المذاهب . . فانها جميعا ينطبق عليها الرخصة
فى عدم قضاء الصلوات فى المسجد .

وبعد هذا كله يحق لنا أن نتساءل من أين جاء هؤلاء الناس
الذين يدعون الغيرة على تطبيق الاسلام . . من أين جاءوا بالأمر بضرب
الناس بالهراوات فى ساعة الصلاة اذا لم يغلقوا متاجرهم أو لم
يتركوا أعمالهم .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن بعض المسلمين للأسف الشديد قد
أصبحوا يتركون عملهم ويعطلون مصالح الناس بحجة الصلاة وتطول
غيبتهم دون مبرر . وهذا هو أسوأ استغلال للدين للتهرب من
العمل . . وتكفى هذه النية لكى تهدم صلاته وتضيع ثوابه . . فهو
ينسى أن خدمة الناس عبادة وأن تعطيل مصالح المسلمين اثم كبير
لا يغفره الله له .

بقى الآن موضوع مراقبة الآداب الاسلامية وفى عصرنا هذا
يؤدي هذه الوظيفة شرطة الآداب ويمكن تنظيمها وتوسيع اختصاصاتها
وأیضا شرطة التموين لمراقبة الغش التجارى .

ولكن يجب أن نفهم قاعدة هامة وحيوية . . وهى ان الاسلام
لا يقبل أن توجه التهم جزافا للناس وأن يدانوا دون دليل واضح . .
والحدود فى الاسلام لها شروط لا يجوز تطبيقها دون استيفائها وقد
تحدثنا بإسهاب عنها فى باب العقوبات .

أما أن توجه تهمة الزنا الى أى امرأة لمجرد انها احترفت الرقص
أو الغناء ثم تعدم كما حدث فى ايران فهذا هو الانحراف عن الدين . .

وهذا هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد جمع مجلس الصحابة واخذ يسألهم : ماذا لو أن أمير المؤمنين شاهد رجلا وامرأة على معصية (يقصد الزنا) فهل يقيم عليهما الحد ؟ فقالوا له : يأتي بأربعة شهود والا يقام عليه حد شهادة الزور ويجلد في ذلك شأنه كأي واحد من الرعية . . فسكت عمر ولم يتكلم . فانظر الى أي مدى يصون الاسلام كرامة الرعية . . بينما هؤلاء الحكام يستغلون الاسلام ويطلقون زبانياتهم لاذلال الشعب .

ولا يحق لأحد باسم الاسلام أو بادعاء الغيرة على الدين أن يوجه أي تهمة أو شك الى أي مسلم ومسلمة يتحدثان في الطريق معا طالما كانا يراعيان الآداب العامة ولا يأتيان بأي حركة أو قول يخذش الحياء . ولم يكن في موقفهما خلوة محرمة . .

كان هذا ما يتعلق بتنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل دولة تحكم بالشريعة الاسلامية . . وتقيم قضاء الحسبة الذي يقوم عن الرعية بمراقبة هذا المبدأ ويعمل على تنفيذه .

ولعل هذا الموضوع يقودنا الى سؤال هام جدا . . أصبح موضع جدل هذه الأيام . . وهو ماذا عن الدول المسلمة التي لا تطبق الشريعة . ولا تقيم قاضيا للحسبة الاسلامية أو التي لا تعتبر المنكر اسلاميا منكرا قانونا . ألا يصبح تنفيذ هذه المهمة واجبا على كل فرد في الرعية عملا بالأمر النبوي الكريم « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده . فان لم يستطع فبلسانه . فان لم يستطع فبقلبه » متفق عليه .

ونقول ردا على ذلك : ان كل فرد مسلم في موقع عمله في المجتمع الاسلامي . . سواء كان موظفا يعمل في الدولة أو في شركة أو مصنع . . أو كان عضوا في جماعة أو فردا في أسرة . وحتى لو

كان عابراً طريق ورأى منكراً فعليه أن يقومه ويغيره بيده أو بلسانه
أو بقلبه .

فاذا رأى أحد من هؤلاء حادثة رشوة أو سرقة أو خمر أو
مخدرات أو دعاراة أو انحرافاً أخلاقياً فلا يجوز له أن يسكت أو يقف
موقفاً سلبياً . . . وأضعف الايمان أن يبلغ المسئولين ويضع فى رقابهم
وزر السكوت اذا سكتوا . . .

وليس هذا واجب الرعية كأفراد فحسب . . بل من واجبهم
أن يقيموا جماعات اسلامية خيرية وتطوعية . . تقوم على مبدأ الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر فى المجتمع الاسلامى . . وأى حكومة واعية
بعيدة النظر تريد لنفسها الاستقرار فى الحكم والتفرغ للانتاج ،
يهمها قطعاً أن تتعاون مع هذه الجماعات الخيرية وتنميتها وتشجيعها
طالما كانت هذه الجماعات على درجة من الوعي والادراك . . والاخلاص
فى النصيحة والرأى . . ولا تقصد مجرد الهدم أو التجريح أو اضعاف
الحكم . .

ومن هنا فان لنا وقفة هامة حتى لا تختلط الأمور على الناس !!
وخاصة فيما يتعلق بالتصدي للتغيير باليد وبالقوة !!

فهذه الولاية لا تحقق الا للعالم المتعلم المتنور . . الفاهم لأمور
الدين والدنيا . . ويشترط فيه الحكمة والتعقل . . ولا تحقق هذه
الولاية للجاهل أو نصف المتعلم . . أو المتطرف فى رأيه وفكره كمن
يكفرون المجتمع كله . . أو يسارعون الى اتهام كل من يخالفهم فى
الرأى والفهم بالكفر والانحراف . . فهذا النوع لا تحقق له الولاية على
الناس وعليه بنفسه وحدها لأنه يسيئ الى الدين أكثر مما يخدمه
وبهدم أكثر مما يبنى . . ويشوه صورة الاسلام فى نفوس الآخرين .
أقول هذا بمناسبة ظهور بعض التيارات المنحرفة فى مسار

الصحوة الاسلامية المعاصرة • ولجوء بعضهم الى العنف والسلاح
ومحاولة فرض الوصاية على الآخرين •• مما يجعلنا نشفق على هذه
الصحوة أن تموت وهي في المهد ••

وفي هذا المجال نحيل القارئ الى البيان الهام الذي أصدره
علماء المسلمين في ساحة الأزهر الشريف يوم ١ يناير سنة ١٩٨٩
والذي ألقاه عنهم فضيلة الشيخ الشعراوي وجاء فيه :

« وقد اتفق العلماء على أن تغيير المنكر باليد واجب على ولي
الأمر • وعلى كل انسان في حدود ولايته • وان تغيير المنكر اذا أدى
الى مفسدة أشد كان التوقف واجبا لأن اباحة تغيير المنكر بغير ضوابط
يؤدي الى شيوع الفوضى في المجتمع ويضر بمصلحة الدين والوطن » •

ولا يغفل هذا البيان الهام توجيه النصح الى الدولة والمسؤولين
في نفس الوقت •• فيطالبهم من جانبهم بمنع المنكرات التي تستتقر
مشاعر الأمة وتدفع المتطرفين الى العنف فيقول :

« وثقتنا كبيرة في دولتنا أن تزداد حرصا على احقاق الحق
وابطال الباطل وتدعيم الفضائل والقيم الدينية والخلقية لأن ذلك
يؤدي الى سعادة الفرد والجماعة » •

السؤال العاشر :

وضع الأقليات غير الاسلامية

ويقول هؤلاء ان قيام أي حكم اسلامي في أي دولة في عصرنا
هذا فمعناه خسارة ولاء غير المسلمين فيها وعدم رضاهم • وهذه

(*) جريدة الاهرام عدد ٢ يناير سنة ١٩٨٩ الصفحة الاولى

نقطته يجب أن تكون واضحة ومحددة . فدولة الاسلام تقوم على العدالة مع الجميع وهي لا تتعرض لأصحاب الديانات السماوية الأخرى ولا تجبرهم على شيء يخالف دينهم ، وهم أمام القانون متساوون في الحقوق والواجبات مع المسلمين . والشرع يسميهم أهل الذمة أى أنهم في ذمة الحكومة الاسلامية . . وفي الدستور الاسلامي الذي نعرضه في هذا الكتاب نص صريح على ذلك . أما قضية الجزية التي كانت تفرض على الذمة في الدولة الاسلامية فهي تعتبر موقوفة في عصرنا الحاضر لأن الجزية ضريبة بدلا من الاعفاء عن التجنيد . وقد أصبحت الجيوش الاسلامية اليوم تضم جميع المواطنين من مسلمين وغير مسلمين .

من هذه الحقائق مجتمعة يمكننا أن نقول بحزم أنه ليس من المفروض أن يكون هناك عدم ولاء من الأقليات غير المسلمة في الدولة الاسلامية . لان عدم الولاء لا ينشأ الا عند الشعور بعدم المساواة . أو فقدان العدل والأمان . أو ضياع بعض الحقوق . وهذا غير موجود في ظل الاسلام .

السؤال الحادي عشر :

دولة الاسلام ونظام البنوك ؟

لقد أفتى بعض فقهاء الاسلام أن نظام الفائدة الذي تقوم عليه جميع المعاملات الاقتصادية هو نوع من الربا المحرم . واشتدت الحملة في هذا المجال حتى أصبح كل مسلم يتخرج من وضع أمواله في البنوك أو شهادات الاستثمار وأصبح كل موظف في تلك البنوك يتساءل ان كان رزقه وراتبه من مال حرام . . وقد جرت محاولات في العالم الاسلامي لاقامة ما يسمى بالبنوك الاسلامية والتي تقوم على

نظام المضاربة والمشاركة . . ولكن هذه البنوك لم تستطع أن تلبى أهم مطلب من مطالب الاقتصاف العصرى ، وهو تمويل المشروعات الاقتصادية الكبرى والشركات التى تعمل فى شتى المجالات الحيوية كالزراعة والمعمار والتجارة والمقاولات . . . وفى البلاد التى طبقت الحكم بالاسلام فكان من أول قراراتها إلغاء نظام الفائدة وبالتالي إلغاء البنوك أو تحويلها الى ما يسمى بالنظام الاسلامى كما حدث فى السودان كانت النتيجة أن أصيب الاقتصاد بهزة اقتصادية لان البنك لا يمكنه أن يمول المشروعات بسلفة طالما كان لا يأخذ فائدة على هذه القروض . . . فما هو موقف دولة الاسلام من هذه القضية الحيوية ؟

ونقول ردا على ذلك . .

لقد حرم الاسلام الربا تحريما قاطعا . . لان الربا فيه ظلم على المقرض الضعيف الذى قد يحتاج الى سلفة من المال لعلاج زوجته المريضة أو لزواج ابنته أو لغير ذلك من ضرورات الحياة . فمثل هذا الانسان الضعيف المحتاج يجب على دولة الاسلام أن تحميه وأن تقرضه المال بدون فائدة أى بالقرض الحسن . هذا هو المفهوم الصريح لكلمة الربا وهو المفهوم الذى حرمه من أجله الاسلام . فالمفهوم (أ) الشرعى لكلمة الربا أنه الظلم والاستغلال وأكل المال بالباطل والغبن الفاحش فى المعاملات .

ولكن بعض المجتهدين المعاصرين قد توسعوا فى مفهوم كلمة الربا . وذلك عن عدم فهم للهدف الذى نزلت من أجله آيات التحريم

(١) راجع كتاب « نحو اقتصاد اسلامى » للدكتور محمد شوقي الفنجري استاذ الاقتصاد الاسلامى المنتدب بجامعة الأزهر والرياض . باب « دخول مشروعية فوائد الودائع بالبنوك » . ص ١٢١ . ص ١٢٧ طبعة « شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع سنة ١٩٨١ » .

... فالرجل الذي لديه فائض مال ويودع ماله هذا في البنك لكي يستثمره له خلال مدة محددة .. ومقابل فائدة معينة متفق عليها بين الطرفين .. هذا لا يمكن اعتباره ربا .. لأنه ليس فيه ظلم ولا غبن على أحد .. بل هو نوع من استثمار المال ..

والرجل الغنى الذي يريد أن يبني عمارة كبيرة ويأخذ من البنك سلفة لمدة معينة وبفائدة متفق عليها .. هذا لا يمكن اعتباره ربا .. وشهادات الاستثمار أو التوفير لا يمكن اعتبارها ربا .. فصاحب المال قد أودع ماله لدى الدولة لتستثمره له .. والدولة قد وضعت هذا المال في مشروعات نافعة للشعب وذات عائد مادي على الدولة وأعطته جزءا من أرباحها . فهذا لا يعتبر ربا .

وفي هذا يقول الدكتور محمد شوقي الفنجري (١) أستاذ الاقتصاد الاسلامي :

« والرأى عندنا ، هو ما سبق أن أبداه بعض الفقهاء سواء القدامى كابن القيم أو المحدثين كالسيد رشيد رضا . بأن نربط الربا بحكمة تحريمه المتفق عليها وهي الظلم والاستغلال واكل المال بالباطل لا بعله تحريمه المختلف عليها باختلاف العلل والمعايير والأوزان » .

والى جانب هذا : فالحجة الشرعية الوحيدة التي يحتج بها من يعتبرون أى نوع من الفوائد ربا هي حديث نبوى يقول :

« كل قرض جر منفعة فهو ربا »

فهذا الحديث من الأحاديث الضعيفة التي لا يجوز الاحتجاج بها .. وقد ضعفه جميع رواة الحديث .. وقال عنه العالم الاسلامي

(١) المرجع السابق .

الدكتور عبد المنعم النمر (١) : « وحديث هذا حالة لا يصح الاستشهاد به على معاملة ولا يستخرج منه حكم لها لانه غير صحيح واسناده ساقط وراويه متروك » .

ومن هنا نقول : اذا قامت دولة الاسلام . . فيجب أن تعمل في الاتجاهين معا :

أولا : تشجيع البنوك الاسلامية التي تقوم على نظام المضاربة والمشاركة في الربح والخسارة . لان هذا النظام كفيل بأن يقيم بنوكا تغامر في عمل مشروعات تجارية واقتصادية نافعة طالما أن المساهم يقبل احتمال الربح أو الخسارة .

ثانيا : وفي نفس الوقت تحمي الدولة البنوك العادية القائمة على نظام الفائدة الثابتة حسب ما تقرره الدولة . . لأن هذا النظام حيوى للاقتصاد ولا يتعارض مع الدين ولا يعتبر ربا . وكل ما هو مطلوب تقويم عمل هذه البنوك بحيث لا تتاجر أو تمويل تجارة يحرمها الاسلام كالخمر مثلا .

السؤال الثاني عشر :

دولة الاسلام والسياحة ؟

ويقول أصحاب هذا السؤال . . ان السياحة أصبحت في عصرنا الحاضر تشكّل المصدر الأول للدخل لكثير من دول العالم . . وقد أصبحت هذه الدول تعنى براحة السياح وتهيئ لهم كل المغريات . فإذا طبقنا الحكم الاسلامي ومنعنا الخمر والترفيه والرقص الشرقي الى بجانب تطبيق الحدود الاسلامية على الجميع . . فان هذا يجعل السائح يهرب منا وينصرف الى دول غيرنا بل يخاف

(١) كتاب الاجتهاد للدكتور عبد المنعم النمر « دار الشروق » ص ٣٥٣ .

دخول بلادنا ؟ ويقولون أيضا ان بعض الدول التي طبقت الاسلام كالسعودية لا تهتم بالسياحة لان لديها مورد آخر يغنيها وهو البترول ومن هنا فهي ترفض منح تأشيرات الدخول للسياح غير المسلمين .
أما دولة كمصر فان السياحة يمكن أن تكون مصدر دخلها الأول .
فما هو موقفها من تطبيق القوانين الاسلامية .

ونقول ردا على ذلك . . اننا قبل الدخول في هذه التفاصيل يجب أن نفهم ما يريد السائح من قدومه الى بلادنا . . انه يريد أن يرى شيئا متميزا ومختلفا عما يراه في بلاده . ومن المغالطة والنفاق أن يقول أحد أن السائح الأجنبي يأتي الى العالم الاسلامي لكي يشرب الخمر أو ليشاهد المثيرات الجنسية كالرقص الشرقي . . فالخير متوفرة في بلاده ولن يضره شيء أن يحرم منها بضعة أيام في رحلته السياحية . . والمثيرات الجنسية متوفرة في بلاده بدون حساب بما فيها الرقص الشرقي . والى جانب هذا فان بعض المذاهب الاسلامية ترى أن غير المسلم يحق له شرب الخمر اذا كان في بلاد الاسلام طالما أن دينه لا يمنعه من ذلك . وهذا هو ما تفعله بعض الدول الاسلامية مع السفراء الأجانب بشرط أن لا يبيعوا هذا الخمر للمسلمين .

ونعود الآن الى الهدف الرئيسي للسياح . .

فلو أن دولة اسلامية اهتمت بالآثار المتوفرة في بلادها . . وسهلت للسائح الاستمتاع بها في رحلات منظمة تشرف عليها الدولة نفسها كما تفعل الدول الشيوعية . ولو انها اهتمت بالفنون وقدمت للسائح فنا اسلاميا متميزا راقيا سواء كان موسيقى أم مسرح أو أوبرا أو باليه . . ولو انها اهتمت بالرياضة كالسباحة فأقامت المسابقات الرياضية التي تتناسب مع عالمنا الاسلامي مثل باقي سباقات الهجن والخيول ومثل الرياضات المائية في الأنهار كنهر

النيل والفرات وشواطئ البحار . . . ومن ذلك سباقات عالمية للزوارق
وللسباحة والغوص والصيد . . . ولو انها استغلت جونا الدافئ في
الشتاء فأقامت المشاتي العالمية والمصحات العلاجية للسياح . . .

فكيف بالله يهمل ذلك كله . . . ثم نتباكى على أن منع الخمر
ومنع العري والرقص الجنسي سوف يوقف السياحة . . . الواقع أن من
يفكر بذلك انما ينطلق من تفكيره الشخصي لا من تفكير السياح .

أما القول بأن نظام العقوبات الاسلامي سوف يرعب السياح . . .
فهذا يختص بنوع معين من السياح المنحرفين وهم قلة غير مرغوب
فيها . . . منهم السياح الذين يتاجرون بالمخدرات . . . أو الذين يسرقون
الآثار أو الذين يزيفون العملات أو تجار الرقيق الأبيض . . . وما أخرى
بهؤلاء أن تردعهم القوانين الاسلامية الحاسمة أو تمنعهم من التفكير
في دخول بلاد الاسلام .

السؤال الثالث عشر :

الأزياء والمظهر في دولة الاسلام !!

يتساءل كثير من الناس . . . هل هناك زي اسلامي معين ومظهر
معين تلزم به المرأة والرجل في دولة الاسلام . . . ويقول أصحاب هذا
السؤال : أننا من كثرة ما سمعنا من آراء وشطحات في مسألة الزي
والمظهر أصبحنا لا ندرى ما هو مفروض وواجب وما هو متطرف وزائد
عن الحد . . .

فمنهم من يصور لنا زي الرجل بأنه جلاب قبصير ونعل مفتوح
وعصا معكوفة . . . يصاحب ذلك لحية طويلة ووجه عابس . . . أما المرأة
فتغطي من قمة رأسها الى أخمص قدميها لا يبين منها الا حدقة عينها .

بل منهم من يحكم على المرأة أن تغطي وجهها مدى الحياة وسواء في الشارع أو في بيتها بحجة أن الملائكة الذكور قد يرون وجهها داخل بيتها فيشتبهونها ويعشقونها ..

ومنهم من يطلب من المرأة أن لا تفتح عيونها في الطريق بل تغمضهما وإذا خافت الوقوع في حفرة يسمح لها بأن تفتح عينها واحدة . ولا يعدم أصحاب هذه الآراء أن يجدوا في الأحاديث المكذوبة ما يؤيد حججهم .

فما هو موقف دولة الاسلام من هذه القضية الحساسة ؟

ونرد على ذلك بحقيقتين هامتين :

الأولى : أنه لا يوجد شيء اسمه زي اسلامي وأن كل ما يقال عن ذلك خطأ !!

الثانية : أن الاسلام قد حدد فقط الحد الأدنى من جسم الانسان الذي يمكن أن يكشفه في المجتمع .. سواء للمرأة أم للرجل وهو ما يسمى بالعورة .

ولكى نشرح الحقيقة الأولى نقول :

ان الاسلام لم يحدد للمسلمين زيا معيناً يلتزمون بلبسه . وان الأزياء في عصور الاسلام المختلفة كانت تختلف من جيل الى جيل ومن بلد الى بلد حسب الطقس والبيئة . وعلى سبيل المثال فان ملابس رجل الدين في مصر هي الجبة والقفطان ترجع الى العصر الفاطمي والمملوكي . وملابس أهل مكة والمدينة وهي الحطة والعقال والبشت لم تكن معروفة على عصر النبي . فالنبي صلعم وأصحابه كانوا يلبسون العمامة والقميص والصديري والسروال . فهذه أنسب لعصر الفروسية وركوب الخيل . فلما تغيرت عادات أهل الجزيرة وبطل استعمالهم للخيل والجمال في حياتهم لبسوا الجلباب والبشت .

وهذا التطور في الأزياء ليس قاصرا على المسلمين بل هي سنة الحياة وتطور المجتمع والعادات . والمهم أن تقول أن الاسلام لا يلزم المسلمين رجالا ونساء بزى معين لكل عصر وزمان . بل ترك ذلك لظروفهم الخاصة بهم . . . وإذا كنا نجد في بعض أحاديث الرسول صلعم كلاما عن الجلباب واللحية وغير ذلك فسوف نجد أنها جميعا ترتبط بقوله صلعم « خالفوا اليهود » أو « خالفوا النصارى » .

فقد كان صلعم يهدف الى أن يكون المجتمع الاسلامي في المدينة متميزا في شكله ومظهره عن مجتمع اليهود والنصارى الذين كانوا يعيشون معهم في نفس البيئة . . . فهي أوامر خاصة بعصرها وزمانها . . . ولا يقصد بها بأي حال أن تكون دائمة وملزمة لكل المسلمين على مر العصور . . . والا لكان معنى ذلك أن المسلمين عليهم أن يراقبوا ما يفعله اليهود والنصارى في كل عصر في ملبسهم ومظهرهم فيفعلون عكسهم . وان الاسلام أعظم من ذلك وأعمق .

الحقيقة الثانية : أن الاسلام قد أعطانا الحد الأدنى مما يكشفه المسلم والمسلمة من جسدهما . . . أي العورة . . . فعورة الرجل من السرة وحتى الركبة . . . وعورة المرأة كل بدننها ما عدا الوجه والكفين حتى منتصف الذراع والقدم حتى جزء من الساق وهو موضع الخلخال .

وهذا حسب نصوص عامة في القرآن والسنة حسب ما كان يلبسه نساء الصحابة على عهد الرسول . فقد نص القرآن في سورة النور على المرأة المسلمة أن تطيل جلبابها وأن تغطي صدرها ما بين نهديها (أي جيب الجلباب) ثم جاءت الأحاديث النبوية بمزيد من التفاصيل : ومن ذلك قوله صلعم :

« إذا بلغت المرأة المسلمة الحيض لا يحق لها أن تبدى إلا هذا وهذا » . .

وأشار الى وجهه ويديه وأمسك بين كفه وساعده مثل قبضة
أو قبضتين أى حتى منتصف الذراع . أما القدم والساق فذلك حسب
ما رواه البخارى ومسلم أن نساء الصحابة كن يسرن فى الطريق
ويرى منهن (خدم مسوقهن) أى (خلخال الساق) .

وخلاصة القول ان المسلم والمسلمة غير ملزمين بأى زى معين
ولكن بحدود معينة للعورة . . وفيما عدا ذلك يمكن لكل شعب من
الشعوب الاسلامية أن يختار زيه القومى الذى يتناسب مع ظروفه
الاجتماعية ومع مناخه الاقليمى ومع عاداته وتقاليده .

الفصل الرابع

الدستور الاسلامى

(وان احكم بينهم بما أنزل
الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم
أن يفتنوك عن بعض ما أنزل
الله اليك) ٠٠ المائدة ٤٩

حاجتنا الى وضع دستور اسلامى موحد :

ان خير ما تخدم به الدعوة الاسلامية هذه الأيام هو وضع
مبادئ الحكم التى جاء بها القرآن والسنة فى شكل دستور مكتوب
محدد ومفصل وواضح المعالم .

وقد آن الأوان أن تقوم مجموعة من الدول الاسلامية أو الدول
العربية أو دولة واحدة على الأقل ٠٠ وان لم تكن جهة رسمية فان
أضعف الايمان أن تقوم جماعة مستنيرة من أنصار الاسلام ودعاته ٠٠

— يقوم أحد هؤلاء بتشكيل لجنة تضم عددا من كبار رجال القانون
والدستور والمسلمين وكبار المفكرين وعلماء الاجتماع والفلسفة

والتربية وحتى علماء الطب والنفس والهندسة . . الى جانب علماء الشريعة الاسلامية من حملة الدكتوراه والتخصص في الفقه الاسلامي .

— ويكون هدف اللجنة وضع دستور اسلامي حديث بحيث يستمد كله من القرآن والسنة .

— وبأسلوب وتنظيم وتبويب الدساتير العصرية .

— مع مراعاة أحدث ما جاءت به نظم العلم الحديث في الحكم والادارة والتشريع وكفالة الحريات .

ومن أهم دواعي وضع هذا الدستور من الآن :

أولاً : أن يصبح نواة لتجمع كلمة المسلمين . . وأملا لشعوبهم في وحدة اسلامية كبرى . فالشعوب قد تتحد حول المبدأ أكثر مما تجمعهم وحدة الجنس أو اللغة .

لقد جرت في العالم العربي والاسلامي منذ أن تخلصنا من نير الاستعمار الغربي عدة محاولات للوحدة الشنائية أو الثلاثية . . . فمن ذلك الوحدة المصرية السورية والمصرية الليبية والليبية المغربية والباكستانية البنجلاديشية ، ولكن للأسف الشديد أن جميع هذه المحاولات قد انتهت بالفشل والانفصال وذلك لانها اتحادات قامت على الأفراد لا على المبادئ والفرد عرضة للخطأ والانحراف بينما المبادئ ثابتة لا تتغير والعجيب في أمر هذه الاتحادات أن الشعوب المعنية كانت تستفتي قبلها على شخص الزعيم الذي يحكمها بدلاً من أن تستفتي على النظام الذي سيحكم به هذا الزعيم ويلتزم به . . ولا شك أنه لو كان هناك دستور اسلامي معروف تستفتي عليه الشعوب الراغبة في الوحدة . . . فمهما انحرف هذا الزعيم فانهم

يستطيعون إسقاطه وتغييره بدلا من أن يضطروا إلى إسقاط الوحدة نفسها .

وهكذا فإن مجرد وضع هذا الدستور المحدد الواضح المعالم سيكون نقطة التقاء بين الشعوب الإسلامية والأمنية للوحدة .

ثانيا : أن هذا الدستور المنظم العلمي الحديث بمثابة حجة مقنعة في يد الدعاة إلى الإسلام في مواجهة المذاهب المضادة من علمانية وشيوعية وغير ذلك من المبادئ التي تغلغت في عقول أبنائنا وقادتنا ومفكرينا بفضل ما تقدمه لهم من دراسات عملية حديثة ومن منطق عصري واقتناع عملي . . .

في حين أن أنصار الدعوة الإسلامية قد ظلوا نسين طويلة يعتمدون على الأساليب البدائية منذ ألف عام ويدعون إلى الإسلام بألفاظ رجراجة وغير محددة وتعتمد على العاطفة وحدها لا على العقل والمنطق ولا تستند إلى دراسات حديثة .

ثالثا : ولكي لا تظل الدعوة الإسلامية متسمة في أذهان أكثر المتحمسين إليها بالغموض وعدم الدقة . . . لأن الغموض يضعف الحجة ويولد الشك وعدم الدقة تولد المشاكل والخلاف في الرأي . . . وأتذكر مرة أنني وقفت مع صديق لي من المتحمسين للدين نجادل رجلا شيوعيا حول الدستور الإسلامي . . . فسألنا عن موقف الإسلام من حقوق المرأة السياسية . . . فقلت إن الإسلام يعطيها حق العمل والانتخابات والترشيح فقد اشتركت الصجاريات في الحروب وفي انتخابات الخلفاء . . . وهنا اعترض صديقي رجل الدين وقال (إن الإسلام يجعل مكان المرأة الوحيد هو البيت) واختلفنا في الرأي . ففرح الشيوعي وقال (رأيتم أنكم لا تستطيعون الاتفاق على نقطة واحدة) .

رابعاً : أن يكون هذا الدستور بمثابة برنامج وخطة عمل
يستطيع أن يلتزم به كل داعية الى الدين أو قائم على تنفيذه ويتبعه
الجميع على بينة ونور من أمرهم .

خامساً : أن يكون هذا الدستور المبني على القرآن والسنة عملاً
جديداً يتلاءم مع تطورات العصر ومع حضارة القرن العشرين بحيث
يحل مشاكل الناس واحتياجاتهم . . . فلا يشعرون بالتناقض بين
دينهم ودنياهم أو بين ما يسمعون في دور العبادة وكتب الدين وبين
واقع حياتهم ومقتضيات زمانهم . فمثل هذا الدستور لن يكون مجرد
نظام للدولة فحسب بل سيكون أيضاً نوعاً من التجديد في الثقافة
والاجتهاد في التشريع بحيث يناسب حاجة المجتمع في دولة حديثة
في القرن العشرين .

سادساً : ومن أهم فوائد هذا الدستور وضع بنود الحريات
السياسية المستقاة من القرآن والسنة في صورة منظمة وعملية
ودقيقة حتى تخرس السنة من يريد النيل من الاسلام بالإدعاء أنه ضد
الحرية . . أو أن النظام الاسلامي لا بد أن يؤدي الى دكتاتورية دالة
والى كبت الحريات .

● حقائق هامة حول الدستور الاسلامي :

أولاً - الفرق بين الدساتير الحالية والدستور الاسلامي :

فبعض الناس يتصور أن الدساتير الموجودة حالياً والمطبقة في
العالم العربي والاسلامي تغني عن الدستور الاسلامي لمجرد أن فيها
نصاً على أن دين الدولة الاسلام ولكن هناك فارق كبير وواضح بين
النص في أى دستور على أن دين الدولة الاسلام وبين ما ننادى به
من أن يكون نظام الحكم بالاسلام .

وهناك أيضا فارق بين قول بعض خبراء الدستور في العالم العربي بأنهم قد راعوا في وضع الدستور أن لا يتعارض مع الاسلام والقرآن وبين ماننادي به من أن يكون الدستور مستمدا من القرآن .

الفارق اذن كبير . . وسوف نرى خلال أبواب هذا الكتاب وفي مقارنة الاسلام بغيره من النظم والدساتير سعة الهوة وبعد المسافة وخصوصا فيما يتعلق بسلطات الحاكم وبالحرريات السياسية وفي معالجة الاسلام لمشاكل التنظيم السياسي . وسوف نرى من هذه المقارنة العلمية غير المتحيزة أن هذه الفروق تستحق منا وقفة جادة لاعادة النظر فيما لدينا من دساتير وضعية .

ومع ذلك وبصرف النظر عن هذه الفروق الجذرية . . وحتى لو لم نجد في هذا الدستور الاسلامي أى تغيير جذري عن الدساتير الموجودة حاليا والمعمول بها في عالمنا العربي والاسلامي ولو لم نجد جديدا نضيفه الا العنوان فقط . فهذا وحده يكفي . . لأن ارتباط اسم الدستور الجديد بالاسلام سوف يعطيه من القداسة والاحترام والمحبة . . . ما يجعل الشعوب تتفانى بأرواحها ودمائها في صيانتته والالتفاف حوله والاتحاد تحت رايته . كما سيجعل أعتى الحكام يتردد ألف مرة قبل أن ينتهك بنود هذا الدستور متعديا على الحريات : وهذا وحده مكسب . . وأى مكسب .

ثانيا - الحدود والعقوبات الاسلامية لا تدخل في الدستور :

ان بعض الناس يتصور أن الفارق الرئيسى بين الدستور الاسلامي وغيره يتركز أساسا في موضوع العقوبات والحدود في الاسلام . . وهم يتصورون أن مجرد اضافة بند في الدستور عن قطع يد السارق ورجم الزانى وجلد شارب الخمر يجعل الدستور اسلاميا . . . وهذا خطأ كبير : فالدستور شيء وقانون العقوبات شيء

آخر ٠٠٠ الدستور يتحدث عن المبادئ العامة الدائمة للحكم . أما قوانين العقوبات فهي شيء آخر يتبع نظام القضاء والقوانين يمكن تغييرها دون أن يتغير الدستور .

وبصرف النظر عن هذه المسألة التنظيمية التشكيلية ٠٠٠ فإذا قامت دولة اسلامية في هذه الظروف الحاضرة التي يعيش فيها مجتمعنا فان حد العقوبات يعتبر موقوفة الى أن يتم تكوين وتشكيل المجتمع الاسلامي المتكامل من جميع نواحيه ٠٠٠

القرآن والسنة كمصادر للتشريع في الحريات السياسية :

يدعى فريق كبير من المستشرقين وأيضاً بعض المسلمين من ذوى الثقافة الغربية ان القرآن برغم أنه قد جاء للدين والدنيا معا وجاء بمادى متكاملة لنظام الحكم ٠٠ الا أنه لم يتكلم عن الحرية السياسية ٠٠٠

ويقول هذا الفريق ان الحرية الوحيدة التي جاء ذكرها في القرآن صراحة هي حرية العبيد أى عتقهم وتحرير رقبتهم ٠٠٠ أما حرية الأحرار أى (الحرية السياسية) بمعناها المعروف فى عصرنا فلم يرد ذكرها فى الاسلام ولم تنزل أى تعاليم تنظمها ٠٠ وهذا خطأ كبير ٠٠

فالباحث الدارس فى كتاب الله ٠٠ وسنة رسوله (ص) بمزيد من التعمق والعناية سوف يجد ان القرآن قد تناول جميع أنواع الحريات ٠٠ سواء منها حرية العبيد والعتق أو الحرية الفكرية ٠٠٠ أو الحرية الدينية ٠٠٠ أو الحرية الاقتصادية ٠٠٠ أو حرية المرأة ٠٠٠ وأخيراً موضوع بحثنا هذا وهو : الحرية السياسية .

ولكن هناك حقائق هامة فاتت هؤلاء الباحثين :

أولا : اختلاف لغة العصر : فنحن اذا نظرنا الى تعريف الحرية السياسية كما وردت في أى كتاب حديث لوجدنا أن القرآن قد أتى بمادى عامة تتناول أهم بنودها مع اختلاف مظهرى فقط . . هو اختلاف اللفظ والتعبير دون اختلاف فى الهدف .

فمبدأ الديموقراطية الذى يعتبر أحدث ما توصلت اليه أوروبا فى عصرنا الحاضر . . هو عين ما نادى به الاسلام منذ أربعة عشر قرنا من الزمان باسم مبدأ (الشورى) .

وما يسمى فى عصرنا الحاضر (بالحرية السياسية) هو ما يقرره الاسلام (فريضة النصح لمن ولاء الله أمر الرعية) . فهذه الفريضة شرط يؤخذ على الناخب أى الرعية عند بيعته للحاكم .

وفى هذا المعنى يقرر فقهاء الشريعة والدستور المعاصرون : ان ما يسمونه بالحرية فى أوروبا هو عين ما يطلق عليه فى ديننا العدل والحق والشورى والمساواة . وذلك لأن معنى الحكم بالديموقراطية والحرية هو اىصال العدل والحق الى الناس واشتراك الأمة فى تقرير مصيرها .

ثانيا : الى جانب ذلك فالاسلام يعطينا - معنى أعمق وأشمل من كل هذه الاصطلاحات العصرية وأضمن لديموقراطية الحاكم والرعية . . ألا وهو مبدأ الرحمة والتراحم .

فالرحمة بالناس تعنى : الرفق بهم فى المعاملة . . وتحسين ظروف المعيشة والعمل ورفع الظلم وتحقيق الأمن وزيادة الخدمات وايصال الحق والعدالة والرزق الى كل فرد من الرعية . . والحرص على سماع شكوايهم ومشاكلهم وهو ما يسمى فى الاسلام « سهولة الحجاب » .

والملاحظ دائما أن القرآن يستعمل كلمة الرحمة في كل موضع يقصد به تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم . .

فشعار الشورى الذى جاء لتنظيم الحكومة فى الإسلام مرتبط بالرحمة : (فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك . . فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر) ورسول الله يقول : (ان الله جعل الشورى رحمة منه بأمته) .

وضريبة الزكاة التى تفرضها الدولة الإسلامية على القادرين لصالح الضعيف والمساكين مرتبطة بالرحمة بل ان الصدقة التى هى تطوع اذا لم ترافقها الرحمة تصبح باطلة (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى) (سورة البقرة ٤٦٢) .

وديمقراطية الرعاية المسلمة تقوم على التراحم بينهم (وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة) سورة الحديد - ٢٧) بل ان رسالة الإسلام الأساسية التى هى تحرير الانسانية من أى قيد ظالم عليها سواء كان عبودية للحكام أو عبودية للأصنام . . هذه الرسالة يعبر عنها القرآن بأنها الرحمة .

(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) . . والمساواة بين الناس رحمة والعدل رحمة ، والحق رحمة .

وهذا الارتباط بين الرحمة ونظام الحكم فى الإسلام وبينها وبين الحرية والديمقراطية لا يقتصر على القرآن وحياة الرسول فحسب . فقد ظل الخلفاء الراشدون وكل خليفة صالح من بعدهم يدافع الرحمة يقدر للرعية حريتهم وحقوقهم . وفى هذا يقول على ابن أبى طالب فى خطاب توليته للاشتر النخعى حاكما على مصر : (وأشعر قلبك الرحمة بهم والمحبة لهم واللفظ بهم ولا تكونن عليهم سبيعا ضاريا تغتنم أكلهم ، فانهم اما أخ لك فى الدين أو نظير

لك في الخلق يفرط منهم الزلل وتعرض لهم العلال)
- وحتى لا يكون هناك اشتباه في نوع الرحمة المقصودة فإن
رسول الله يبين لنا نوعين من الرحمة .

- الرحمة الغريزية كرحمة الأب لأولاده وأسرته وأقاربه .
- ورحمة العامة التي تعني احترام الانسان لحقوق اخواته
في الانسانية وتعني في عصرنا الحرية السياسية . . وفي هذا يقول
رسول الله (لا يؤمن أحدكم حتى يكون رحيما) .

قيل : (يا رسول الله فكلنا رحيما) .
قال : (ليس برحمة أحدكم صاحبه ولكنها رحمة العامة)
(رواه الطبراني) .

ومن هذا نرى ان القرآن يستعمل كلمة الرحمة في كل موضع
يقصد بها الحرية .

وليس هذا بهدف استبدال لفظ بآخر . . ولا حتى استبدال
معنى بآخر . .

ولكن القرآن قد عودنا على الغوص في أعماق النفس البشرية .
واكتشاف العلة والداء الكامن وراء كل عرض أو ظاهرة
اجتماعية . وهو في هذا أقرب الى الطبيب العليم الذي لا يكتفى
بمعالجة أعراض المرض أو يقنع بتسكين آلام المريض ولكنه يبحث
عن الأسباب التي أدت الى الأعراض ويعالجها لكي يشفي المريض
شفاء جذريا .

فلا شك ان الرحمة هي الأصل في تعامل الناس ونظام المجتمع .

أما الحرية والديمقراطية فهي فرع أو مظهر من مظاهر
الرحمة .

بل هي فرع واحد من فروعها العديدة التي لاتعد ولا تحصى
.. فما أصدق قول رسول الله « ان الله خلق يوم خلق السماوات
والأرض مائة رحمة » البخارى وقوله : (جعل الله الرحمة مائة جزءا)
البخارى . فالرحمة تشمل كل أنواع الحريات التي تطالب بها
الانسانية ابتداء من حرية العبيد وحرية لفمة العيش الى حرية الفكر
الى حرية الرأى والحرية السياسية .

— بغير رحمة لا يمكن أن تكون هناك حرية .. مهما كانت
الضمانات والقوانين الموضوعة

فاذا وجدت الرحمة فلا بد أن توجد حرية حتى لو لم يكن هناك
دستور ولا قانون ..

وكمثل بسيط .. ان التاريخ لم يشهد أمة من الأمم تمتعت
بهذا القدر العظيم من الحرية والديمقراطية كالمجتمع العربى فى
صدر الاسلام . ومع ذلك فلم يكن لديهم دستور مقنن مكتوب
(سوى القرآن) ولم يكن لديهم نظام محدد للحكم والفصل بين
السلطات فى الدولة .

أما اليوم وبعد ان أصبح لكل دولة عربية دستور مكتوب
ملى ببنود الحرية ولها مجالس نيابية وتشريعية فأين نحن مما كنا
عليه فى الماضى من حرية .

ولاشك ان السبب الرئيسى لانعدام الحرية فى مجتمعنا اليوم
هو زوال الرحمة والتراحم من قلوب الناس .

— فالقوى اذا عدم الرحمة نحو الضعيف فلن يعينه على
ضعفه . وقد يستغل ضعفه لكى يظلمه .

ـ والغنى والرأسمالى والاقطاعى .. اذا لم يرحم العمال والفلاح والفقير فلن يعطيهم حقوقهم بل يسرق عرقهم وكدهم ورزقهم ..

ـ والرئيس فى عمل اذا لم يرحم عماله ومستووليه فلن يعاملهم بالمساواة ولن يحترم آراءهم .

ـ والحاكم اذا لم يتراحم مع شعبه ورعاياه ويحبهم محبة الأب الحنون فلن يبالى بما يصيبهم من عذاب ومذلة ومطاردة فى الرزق وسجون واضطهاد طالما كان فى ذلك راحته وسلامته .

وهذا كله يدل على اعجاز قرآنى لا فى اللفظ والتعبير فحسب .. ولكن أهم من هذا فى المعنى والتشريع .

ثالثا : شعار « لا اله الا الله ثورة على الاستبداد وتحرير الانسان

من العبودية للانسان

جملة « لا اله الا الله » التى جاء بها القرآن والتى من كثرة ترديدنا لها كل يوم دون وعى هى فى ذاتها من أعظم الشعارات والمبادئ التى نادى بها الاسلام لتحرير الانسان .. ولنفهم ذلك يجب أن نعود بذاكرتنا الى حال الانسان .. قبل الاسلام .. عندما كان كل من هب ودب على ظهر الأرض يعتبر نفسه الها .. ويفرض لنفسه من حقوق الطاعة والعبودية على الناس ما يشاء :

١ ـ كسرى (١) كان يعتبر الها ومن سلالة الآلهة فكان يقضى بالموت أو يهب العفو .

(١) جاء فى كتاب (تراث فارس) تأليف أوج ارترى وترجمة (محمد كفاى) : وكان الملك عند الايرانيين القدماء أقرب المخلوقات من الله . ونحن يتحدثون اليه لا يذكرون اسمه . بل يقولون أنتم إله .. وكانت الديانة الزردشتية تنسب على الملك صفة القدسية فأوامره مقدسة وسلالته فوق البشر وحكمه هو حكم الله .

٢ - وقبض الرومان كان نصف اله ومخالفته مخالفة
لأوامر الله .

٣ - والكهنوت في أوربا كانوا الواسطة بين الله والناس
وبيدهم دخول الجنة أو الحرمان .

٤ - وحتم الحجارة كانت عند العرب بمثابة الالهة ولها
ولخدامها الطاعة العمياء .

٥ - وحتى التقاليد الباطلة والخرافات .. كان لها على
الانسان قوة وقيود وسلطان .. كانت الانسانية ترزح تحت
ألف قيد وقيد .

وعندما أعلن القرآن شعاره « لا اله الا الله » كان ذلك يعنى
ثورة عميقة وقوية على كل هذه القيود .. بهذا الشعار حطم الاسلام
كل قيد على الانسان الا صلته بربه وحدها . وهى صلة مباشرة
لا تقبل الوساطة ولا الشركاء .

ولذلك فاننا فى كثير من المواضع والآيات فى كتاب الله نجد
القرآن يعتبر الاستبداد والطغيان نوعا من الكفر .
ويعتبر الخضوع للمستبد وتقديسه شركا بالله .

وان رفض الطغيان والكفر به نوع من الايمان .
فالله تعالى يقول (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد
استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم »
البقرة ٢٥٦ .

ويقول (الذين كفروا اولياؤهم الطاغوت) البقرة ٢٥٧ .

وليس المقصود بالطاغوت هنا عبادة الأصنام وحدها بل أيضا
عبادة الإنسان •

وكم في عصرنا هذا أناس تحولوا من عبادة الحجر إلى عبادة
البشر .. فهم بالاسم والقول مسلمون ولكنهم بالفعل والواقع
لا يختلفون عن كفار الجاهلية ..

الفصل السادس

نموذج للدستور الاسلامى

هل هناك دستور اسلامى موضوع فعلا :

فى الفصل السابق تحدثنا عن عدد من المحاولات، الجادة التى قامت بها الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة لوضع دستور اسلامى . . من هذه المحاولات ما قامت به لجنة وضع الدستور الاسلامى فى الباكستان فى الأربعينات من هذا القرن وهى محاولة لم تر النور لأن اللجنة قد حلت بعد ذلك لأسباب سياسية داخلية .

ومن ذلك أيضا ما قام به بعض المفكرين الاسلاميين، مثل المودودى فى الهند . وصفى الدين فى السودان والنبهانى فى الأردن . وكثيرون غيرهم فى مصر . وهذه بلا شك خطوات بناء وهادفة فى طريق بناء الدولة الاسلامية وتحقيقها . ولكنها ليست

الكلمة الأخيرة ولا نستطيع ان نقول ان لدى المسلمين اليوم دستور اسلامي مكتوب * وقابل للتطبيق .. وأكثر ما يؤخذ على هذه المحاولات كلها عدم توافقها مع مطالب العصر الحديث من تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية والحرية السياسية .. وخير تعليق على ذلك ما قاله فضيلة الشيخ محمد الغزالي عن هذه المحاولات كلها :

« انها تحقق (١) من مبادئ الشورى واحقاق الحق * وإبطال الباطل وضمان الحريات والمصالح العامة ١٠٪ فقط بينما الدستور الوضعي المستورد من الغرب يحقق ٩٠٪ من الأهداف الإسلامية » *

ماذا بين الدستور الاسلامي والدساتير الحالية ؟

والآن لو أردنا ان نخرج للناس دستورا اسلاميا بحيث (أ) تكون جميع بنوده وتعبيراته وتعاليمه مأخوذة من القرآن والسنة (ب) يكون في نظامه وتقسيمه مطابقا لأحدث الدساتير العصرية (ج) يكون نوعا من الاجتهاد العصري والتجديد في الفقه الإسلامي فكيف يكون هذا الدستور ؟ وأين تكون مواضع اللقاء بينه وبين الدساتير الحديثة الموجودة فعلا وأين تكون مواضع الاختلاف ؟ وهل هو اختلاف جذري في المبادئ الرئيسية أم هو اختلاف شكلي ومظهري فحسب * وبديهي ان دساتير الدول تختلف فيما بينها حسب أهداف كل دولة منها .. وهي دولة الاسلام فان هدفها الأول إقامة دولة اسلامية واحدة تشمل جميع العالم الاسلامي وتعمل على تطبيق رسالة الاسلام ونشرها * ومن هنا تختلف المفاهيم في تعريف الوطن والمواطن .. ورئيس الدولة وهذه بعض الفروق واللقاءات بين الدستورين ..

(١) كتاب دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ص ١٠٩ .

(أولا) الوطن والمواطن في الدستور الاسلامى

١ - الوطن الاسلامى

اول ما نواجه به من فروق هو تعريف الوطن وحدوده .
فكل دولة تحدد فى دستورها أرضها وسيادتها وحدودها الجغرافية .
• أما فى الدستور الاسلامى فان ديار الاسلام هى كل أرض فيها
أغلبية مسلمة . وقد كانت دولة الاسلام تمتد من الأندلس غربا
حتى الصين شرقا . وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كان
عدد الولايات الاسلامية التى تحت رايته ٣٤ ولاية بينها الأندلس
والشمال الافريقى ومصر والشام والعراق وبخارى وسمرقند وحتى
كشغر بالصين . ويبلغ عدد الدول الاسلامية اليوم ٦٦ دولة وتعداد
شعوبها ١٠٠٠ مليون نسمة - وفى عصرنا هذا لم تعد للدول
الصغيرة كيان ولا حول ولا قوة بين التكتلات الكبرى والدول
العظمى . وأعظم الدول التى تحكم العالم فى عصرنا الحاضر
عبارة عن اتحاد دويلات صغيرة . فالولايات المتحدة الأمريكية تتكون
من ٥٠ ولاية والاتحاد السوفيتى يتكون من ١٦ جمهورية ولولا هذا
الاتحاد فى دولة عظمى لما استطاعت تلك الدولة ان تسود العالم
وتصبح قوة يعمل لها حساب أو ان تقتحم عصر الفضاء والذرة
والصواريخ العابرة للقارات والأساطيل الكبرى التى تسود البحار .
ونحن نرى اليوم ٦٦ دولة اسلامية لاتساوى فى مجموعها
وهى متفرقة معشار قوة دولة واحدة مثل أمريكا أو روسيا .
بينما لو اتحدت كلها أو حتى نصفها أو ثلثها فى دولة واحدة
لأصبحت تلك الدولة الاسلامية احدى أعظم وأقوى الدول العظمى
فى عصرنا الحاضر .

ومن حكمة الله تعالى ان أرض الاسلام تقع فى منطقة من أهم

وأغنى وأجمل مناطق الدنيا . ففيها الشمال الأفريقي الذي يتحكم في البحر الأبيض وفيها الشرق الأوسط مهد الحضارات ومنبع الأديان وفيها الشرق الأقصى وجنوب آسيا حتى أندونيسيا وماليزيا . وسبحان الله الذي فجر في بلاد الإسلام وحدها أكثر من نصف بترول العالم كله . فمن أعظم البلاد المصدرة للبترول الجزائر ومصر دول الخليج وإيران وماليزيا وأندونيسيا .

ولسنا نقول إن اتحاد هذه البلاد المترامية أمر سهل في مرحلة التخلف التي تمر بها . . ولكن يكفي أن نضع البذرة الأولى لهذا الاتحاد في الدستور الإسلامي الموحد الذي سيكون أمل الجميع والنبراس الذي يتجهون إليه ويعتبرونه الخلاص من واقع الفاقة والضعف والهوان . يجب أن لا ننسى هنا نقطة هامة جدا . . هي أن هذه الوحدة كانت موجودة فعلا على مدى قرون طويلة وحتى عهد قريب . وذلك في عصور الخلافة الرشيدة ثم الأموية ثم العباسية ثم الخلافة العثمانية . . ولم يحدث أن تمزق العالم الإسلامي إلى دويلات صغيرة إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية ومع بداية الاستعمار الغربي لهذه البلاد . فالاستعمار هو الذي قسم ديار الإسلام . وهو الذي وضع بينها الحدود المصطنعة . والأسلاك الشائكة . . وإذا كانت شعوب أخرى غيرنا قد خلقت من العدم دولة قوية مثل أمريكا التي لا يرجع تاريخها الحقيقي إلى أكثر من قرن واحد . . أو مثل إسرائيل . . فما أحرانا نحن المسلمين أن نخلق من الموجود فعلا . ومن الأمر الواقع دولة واحدة .

٢ - المواطن المسلم :

وإذا كان مفهوم الوطن الإسلامي قد تغير بهذه الصورة . . وعلى نطاق الوطن الأكبر . . فإن تعريف المواطن أيضا لابد أن يتغير

.. ففي أي دستور عادي يعرف المواطن بأنه الذي يحمل جنسية هذه الدولة أو الذي يولد من أبوين من هذه الجنسية . وقد لا يكتفى بهذا الشرط بل يطلب ان يكون من جنس أو عرق معين مثل الجنس الجرمانى أو الانجلوسكسونى أو العربى أو الهندى .. ولكن الدستور الاسلامى لايعترف بهذه الفروق العرقية والعنصرية .. ويعتبر المواطن (١) هو كل انسان مسلم صالح فالشرط هنا هو الاسلام بجانب الصلاح والتقوى .

وهنا قد يقول قائل ان الشعوب الاسلامية توجد بينها فروق كبيرة تجعل الوحدة بينها صعبة أو مستحيلة : فروق فى اللغة وفى العرف وفى الحالة الاقتصادية والاجتماعية . ونقول ان هذه العوامل كلها لا تمنع الوحدة . فهناك فى عصرنا الحاضر دول مثل سويسرا لها ثلاث لغات رسمية وأخرى مثل كندا لها لغتان .. فى سويسرا منطقة لا تتكلم الا الألمانية وأخرى لغتها الفرنسية فقط وثالثة الايطالية فقط . وفى كندا مناطق فرنسية وأخرى انجليزية ..

وفى هذه المناطق لا يختلفون فى اللغة فحسب بل أيضا فى الأصل العرقى ، وفى كل منطقة يتعصبون للغتهم وأصلهم ولا يقبلون التحدث اليك الا بها .. وبرغم ذلك كله فيهم يعيشون معا فى سلام ووثام فى دولة واحدة وتحت راية واحدة . والمثل الاقوى من ذلك هو دولة اسرائيل التى خلقوها من العدم وجمعوا لها أخلاطا من شعوب العالم .. ففيهم الأوربى الأشقر وفيهم الزنجى الحبشى وفيهم العربى . كل هذه الاختلافات لم تمنع الاتحاد فى دولة واحدة ..

(١) هذا طبعاً مع عدم إغفال الأقليات غير الاسلامية فى دولة الاسلام وحقوقهم فى المواطنة كالمسلمين وسوف نعود الى هذه النقطة بتفصيل أكثر .

فما بالنا نحن المسلمين دائما ننظر الى الصعاب والعقبات قبل
المزايا والمكاسب .

بقى الحديث عن الفروق الاقتصادية بين هذه الشعوب .
وسوف يقول قائل ان في العالم الاسلامي شعوب شديدة الفقر الى
حد المجاعة . وأخرى تعيش في رخاء ونعمة . وخاصة بعد اكتشاف
البتروول . . وان أى شعب غنى سوف يرفض الوحدة مع شعب
فقير . ولا شك ان العامل الاقتصادي هام جدا ولا يمكن مواجهته
بالعواطف والشعارات وحدها . . ولا يمكن ان تكون هناك وحدة
سياسية دائمة وناجحة دون ان تسبقها وحدة اقتصادية مبنية على
القواعد العلمية المدروسة . ففي أمريكا وروسيا ولايات غنية جدا
وأخرى فقيرة جدا . ومن الولايات الفقيرة ما يسمى بالمناطق
المنكوبة بالزلازل والأعاصير والجفاف . والحكومة المركزية عليها
التوفيق بين الغنى والفقير دون اخلال بحقوق احدهما نحو الآخر . .
وقد كانت الدولة الاسلامية في عصور قوتها تأخذ الزكاة من
الولايات الغنية لتنفقها في تحسين أحوال المناطق الفقيرة وتعمم
فيها مشروعات منتجة تغنى أهلها وترفع مستواهم .

وبعد هذا كله فان الوحدة الاسلامية اذا قامت في بدايتها
فلا بد أن تقوم بين الأكفاء أولا . أى الدول المتقاربة في العرق واللغة
والاقتصاد والظروف الجغرافية . . ثم بعد ذلك تتسع هذه الوحدة
شيئا فشيئا حتى تشمل ديار الاسلام جميعا .

ثانيا : نظام الحكم في الدولة الاسلامية

١ - جنسية رئيس الدولة :

جميع دساتير العالم فيها نص على جنسية رئيس الدولة الى
جانب النص على جنسية أبويه وهذا شرط يتنافى مع طبيعة الدولة

الاسلامية التي لا تميز بين مسلم ومسلم الا حسب التقوى والعلم والدين . ولا تعترف بالحدود المصطنعة والحواجز الصناعية . ولا تفرق بين المسلمين حسب الجنس واللغة والقبيلة . فالله تعالى يقول (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) . ورسالة الاسلام لم تنزل لشعب دون آخر (وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا) سبأ - ٢٨ .

وقد يعترض بعض الناس قائلا : ان القصد من شرط الجنسية هو ضمان ولاء الحاكم لشعبه الذي نشأ منه واخلصه له . . . وقد يكون ذلك حقا في ظل الحكم الوطني المدني . أما في ظل الاسلام فالامر يختلف لأن ولاء الانسان للعقيدة والمبدأ يكون دائما أعمق وأقوى من ولاءه للأرض . . . واخلصه الله أقوى من اخلصه للناس . . . وبفضل هذا المبدأ الانساني النبيل فقد قيض الله للاسلام وللشعوب الاسلامية من ينقذهم من المحن ويرفع رأسهم بالاسلام ويتفاني في الاخلاص لهذه الشعوب ولو لم يكن منها . . . وأعظم الحكام الذين رفعوا رأس الشعب المصري ورأس الشعوب الاسلامية كلها أثناء الغزو الصليبي والتتاري لم يكن بينهم مصري واحد . . . فصلاح الدين الأيوبي كان كرديا . والملك المنصور والظاهر بيبرس كانوا مماليك . وأعظم علماء الاسلام ابتداء من الامام البخاري الى الأفغاني لم يكونوا عربا . . . ولكنهم جميعا كانوا أخلص وأكثر وفاء للبلد الذي عاشوا فيه حتى من أبناء البلد الأصليين . . . وكل هذا بفضل روح الاسلام التي لا تفرق بين جنس وجنس . وصدق الشاعر اذ يقول :

وكل أرض بها الاسلام لي وطن

وحيث يذكر اسم الله تلقاني ،

٢ - نظام الخلافة والحكم :

رئيس الدولة الإسلامية يلقب بالخليفة . أى أنه خليفة رسول الله (صلعم) فى إدارة شئون الرعية . ومراقبة تنفيذ الشريعة وربما يتساءل البعض لماذا لانطلق عليه لقباً عصرياً كرئيس الجمهورية الإسلامية أو الحاكم . ولكن فى كلمة الخلافة والخليفة مغزى خاص . وتأثيراً روحانياً وعقائدياً فى نفس كل مسلم . فهى تبعث الشعور بعودة أمجاد الخلافة وأيام الإسلام الزاهرة . وهى تضيف على هذا المنصب هيبة ووقاراً . وفى نفس الوقت تخلق لدى صاحب هذا المنصب شعوراً غير عادى بالمسئولية نحو الرعية ، ويكفى القول انه خليفة رسول الله فأى انسان يصل الى مثل هذه المكانة ثم يتخاذل أو يتواكل أو يهمل . ويكفيه قول الرسول « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصا الله ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصى أميرى فقد عصانى » رواه البخارى ومسلم .

والخلافة بالانتخاب الحر ولا يجوز ان تكون بالوراثة أو بانقلاب عسكري أو بالقهر والا أصبحت باطلة . ولا طاعة للشعب نحوها .

والانتخاب الحر يقابله البيعة فى الإسلام . وربما كانت كلمة البيعة أقوى تعبيراً من كلمة الانتخاب وأدق دلالة لأنها تعنى الانتخاب ثم الالتزام بالمناصرة فى الحق وفى ذلك يقول الله تعالى (ان الدين يبايعونك انما يبايعون الله . يد الله فوق أيديهم . فمن نكث انما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجراً عظيماً) « الفتح ١٠ » .

ويجب ان يكون هناك اكثر من مرشح واحد للخلافة فذلك
خير ضمان لحيدة الانتخابات ونزاهتها حيث يراقب كل مرشح مع
أنصاره مسيرتها .. وفى هذه المنافسة أيضا اعطاء فرص متكررة
للدخول الجديد .

وكانت الخلافة فى السابق مدى الحياة . ولكن ظروف
مجتمعنا المعاصر تجعل مدة الخلافة لاتزيد عن ست سنوات ،
ويجوز تجديدها على الا يزيد التجديد عن ثلاث مرات .

والخليفة يختار رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالتالى يختار
وزراءه لأنه سيكون المسئول المباشر عنهم ، وفيما مضى كان الخليفة
يختار الولاة على الأقاليم ..

ولكن هذا النظام لا يصلح لعصرنا وخاصة فى بداية الوحدة
الاسلامية الكبرى .. بل يجب ان يكون لكل ولاية اسلامية مجلس
الشورى المنتخب الخاص بها وهى التى تنتخب واليها من أبنائها ..
وبذلك نضمن عدم ظهور الانتفاضات والانفصالات فى جسم
الدولة الاسلامية ..

واذا سحب مجلس الولاية الثقة من واليه فالخليفة هو الذى
يعزله بناء على طلبهم .. وبهذا تضمن كل ولاية حقوقها وتمثيلها
السياسى . ومجلس الشورى الرئيسى يشتمل على أعضاء يختارون
من مجالس الشورى فى الولايات .. والخليفة مسئول أمام مجلس
الشورى فهذا المجلس هو السلطة العليا فى الدولة . ومن حقه
محاسبته عن أعماله وله حق عزله اذا انحرف أو أخطأ . وهو الذى
يقرر راتبه ومسكنه وسائر حقوقه . ويمكن أن يكون لديوان
المظالم دور فى البت فى أى خلاف بين الخليفة ومجلس الشورى .

ولا يحق للخليفة قبول الهدية . . سواء كانت من دولة أخرى
أو أى جهة فى دولته وفى ذلك يقوِّغ الرسول (صلعم) « ما بال عامل
نستعمله فياتينا فيقول هذا لكم . وهذا اهدى لى ، أفلا قعد فى
بيت أبيه وأمه فنظر هل يهدى له أم لا . فوالذى نفس محمد بيده
لا يغل أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله الى عنقه »
البخارى ومسلم . وبديهي أن هذا المبدأ ينطبق على كل مسئول
فى الدولة .

وإذا كان لابد من قبول الهدية سجاملة للدول الأخرى التى
تودىها فهى تضم الى بيت مال المسلمين لتصبح ملكاً للأمة كلها .

٣ - وفى دساتير معظم البلاد الإسلامية اليوم نص على أن
يكون رئيس الدولة رجلاً وليس امرأة . وفى باب حقوق المرأة
السياسة سوف نغند هذا الرأى من الناحية الشرعية . . ولكننا
نكتفى بالقول هنا ان المرأة المسلمة فى عصرنا الحاضر قد تعلمت
ووصلت بعضهن الى أقصى درجات العلم . . ومن نساء العالم من
أثبتت أنها أكفأ من الرجال فى إدارة الدولة . . وحل المشاكل
والنهوض بشعوبهن . من أمثلة ذلك مارجريت تاتشر فى بريطانيا
وكورازون اكينسو فى الفلبين . وبنازير بوتوفى باكستان
وأنديرا غاندى فى الهند . . فليس هناك نص شرعى قاطع وحاسم
على تحريم ولاية المرأة . . وإذا كانت هناك من نساء المسلمين من
تجمع بين الصلاح والتقوى والعلم والخبرة . وقوة الشخصية
والكفاءة فإن الاسلام لا يمنعها من تولى أى منصب فى الدولة ولو كان
الخلافة . . ولا تحرم أمة الاسلام من الاستفادة من مواهبها لجرد
أنها أنثى .

٤ - وفى القوانين الحديثة فى أكثر الدول نص يلزم المواطن
بالاشتراك فى انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية ويعاقب

التخلف .. وقد سبق الاسلام الى ذلك النص منذ اربعة عشر قرنا
من الزمان اذ يقول رسول الله (من لم يهتم بأمر المسلمين
فليس منهم) . وبعد وفاة النبي (ص) أخذت البيعة لأبي بكر
وبعده أخذت البيعة لعمر وهكذا ؟ .

٥ - محاسبة الحاكم وعزله :

في بنود الحريات السياسية في الدساتير أكثر من نص على
حق الشعب في محاسبة حكامه ومسئوليه عن تصرفاتهم وحقه في
اعلان رأيه بالنشر أو الكتابة .

ويقابل حق المحاسبة في الاسلام الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر فاقه تعالى يقول (وأتمروا بينكم بمعروف) الطلاق - ٦

ولا شك أن كلمة الأمر بالمعروف التي جاء بها الاسلام تعبير
أقوى وأكثر الزاماً من مجرد المحاسبة .. وجعل الله تقصير الشعوب
في هذا الواجب بداية لانهيأهم وتخلفهم . فيقول تعالى (كانوا
لايتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) المائدة - ٧٩

وفي الدساتير الحديثة نص على حق الشعب في سحب
الثقة من الحاكم أو الحكومة واسقاطه .. ويقابل اصطلاح سحب
الثقة في الاسلام مبدأ « عدم الطاعة » ثم « الخلع » وذلك بنص
الحديث النبوي الشريف :

« وأنا أشهد الله تعالى على من وليته شيئاً قليلاً أو كثيراً من
أمر المسلمين (١) فلم يعدل فيهم أن لا طاعة له .. وهو خليع

(١) من كتاب رسول الله الى أهل البحرين عندما ولي عليهم الملاء
ابن الحضرمي .

المراجع : المطالب العالية ج ٥ ص ٢٣٧ طبعة وزارة الأوقاف بالكويت .

مما وليته وقد برئت ذمم الذين معه من المسلمين وإيمانهم وعهدهم
فيستغيروا الله عند ذلك ثم يستعملوا عليهم أفضلهم في أنفسهم » .
٦ - جماعية القيادة :

والديموقراطية تعنى جماعية القيادة وعدم استئثار فرد واحد
أو فئة أو طبقة خاصة بالحكم . وقد سبق الاسلام الى ذلك بتقرير
حكم الشورى والنص عليه في القرآن .

والديموقراطية تعنى التزام الحاكم برأى الجماعة والأغلبية
وقد سبق الاسلام الى ذلك بأن ألزم الحاكم بنتيجة الشورى -
وسوف نأتى الى تفصيل ذلك فى باب (الشورى) .

٧ - سيادة القانون فى الدستور الاسلامى :

تستمد القوانين فى الحكم بالاسلام حرمتها ومناعتها من أن
يصدرها هو القرآن وشريعة الله . . والله تعالى يقول « ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » . فالحاكم الذى ينتهك الدستور
الاسلامى يفقد شرعيته فى الحكم .

ومن المعروف شرعا أن البيعة فى الاسلام على السمع والطاعة
لا تعطى للحاكم مباشرة بل نصها « نبايع على السمع والطاعة لله
ولكتابه ثم للأمير » ومعنى ذلك أن الدستور الاسلامى والقانون فوق
الحاكم وأنه لا طاعة للحاكم فيما فيه مخالفة أو تعد على الدستور
والقانون .

ثالثا - حقوق الرعية فى الدستور الاسلامى

جميع الدساتير فى عالمنا المعاصر . . تشتغل على باب هام
حول حقوق المواطنين . . أفرادا وجماعات . . وتتلخص هذه الحقوق

فى حرية العبادة وحرية الرأى والقول والكتابة . . وحرية الاجتماع
وحرية تكوين الجمعيات الاجتماعية والسياسية . . والحق فى
المحاكمة العادلة . . . والوقاية من أى قيد على الحرية الشخصية .
وعدم الحبس الظالم . . وألا جريمة ولا عقاب الا بناء على قانون .
ونحق التملك . . وحرية التعليم .

الى جانب ذلك تنص هذه الدساتير على المساواة بين المواطنين
بلا تمييز فى اللون أو الدين أو المذهب أو الطبقة .

ومعروف أن هذه الحقوق لم تعرف وتقر فى الدساتير الدولية
الا فى عصور متأخرة جدا من التاريخ الانسانى . وبعد فترات من
الظلم والقهر وبعد ثورات من الشعوب رافقتها اراقة دماء
لا حصر لها . فالدستور الأمريكى قد صدر عام ١٧٨٧ م
والدستور الفرنسى عام ١٨٧٥ م : وأقدم وثيقة لحقوق الانسان فى
تاريخ أوروبا وهى الماجنا كارتا والتى صدرت عام ١٢١٥ م كانت
فى أساسها لحقوق الأشراف واللوردات فى انجلترا فى مواجهة
الملك . . ولم يشمل (*) هذا العهد الذى يفخر به الانجليز حقوق
عامة الشعب أى فلاحى الاقطاع ولم ينل المواطن العادى من عامة
الشعب هذه الحقوق الا بعد خمسة قرون على الأقل من ذلك
التاريخ . فلنقارن هذا بتعاليم الاسلام التى نزلت قبل هذه
الدساتير بعدة قرون .

١ - فالاسلام يساوى بين الرعية جميعا فى الحقوق
والواجبات . . ويأبى أى نوع من التمايز بينهم سواء كان التمايز
بسبب الغنى أو بسبب الوراثة أو بسبب الطبقة . .

(*) انظر كتاب « الدستور البريطانى » للدكتور ابرون الكسندر الترجمة

الغربية ص ٧ ، ٨ .

فهو ينفي التمايز بسبب الفنى كما فى المجتمع الرأسمالى
أو الاقطاعى ويأبى أن يكون للأغنياء نفوذ خاص أو فرص أكثر
بمالهم لا بكفاءتهم . . ويحذر أن يشترىوا ذمم المسئولين أو يحاولوا
التأثير على الحكام بالمال لصالحهم وفى ذلك يقول الله تعالى
« ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا
فريقا من أموال الناس بالاثم » البقرة ١٨٨

كذلك يأبى الاسلام أى تمايز بسبب الوراثة . . وقد جاء
القرآن بهذا المبدأ حتى فى اختبار الرسل والأنبياء . فيقول الله تعالى
« ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا
أموالكم . . قال ومن ذريتى . . قال لا ينسأل عهدى الظالمين »
البقرة ١٢٤ .

فاختيار ابراهيم كان بناء على اختبار وامتحان عملى . .
ولما نجح فيه جعله الله اماما للناس . ثم يطلب ابراهيم أن تكون
الامامة وراثة فى ذريته فيرفض الله طلبه . . فيقول له : (لا ينال
عهدى الظالمين) .

والنبي نفسه يخاطب أهله فيقول لهم « يا بنى هاشم
انى لا أغنى عنكم من الله شيئا . . » وعندما سمع بعضهم بقول
ان آل محمد هم أقاربه قال صلعم « آل محمد كل تقى »
رواه الطبرانى .

والاسلام يرفض التمايز الطبقي : كالنبلاء وأصحاب الدم
الازرق وقد نص القرآن على ذلك بقوله تعالى (ان أكرمكم عند الله
أتقاكم) (سورة الحجرات : ١٣ - وفى بنود الحرية فى الدساتير
نص على مبدأ تكافؤ الفرص بين الناس . أى حق المواطن فى الوصول
الى كافة مناصب الدولة . حسب المؤهل والكفاءة الشخصية وعدم

تدخل المحسوبية والقرابة والشلل في اختيار الناس • وقد سبق
الاسلام الى النص على هذا المبدأ فرسول الله يقول : « من ولي من
أمر الناس شيئاً فولى عليهم أحداً محابة أو لقاربة وهو يعلم ان
فيهم من هو أصلح منه فليتبوا مقعده من النار » متفق عليه •

وبين بنود الحريات في الدستور نص على صيانة الدولة
للحقوق الحيوية الثلاثة للفرد فلا تمس بسبب رأيه السياسي
وهذه الحقوق هي :

(أ) حق الحياة : أى يصبح آمناً على حياته ودمه من كل
تهديد ويقابل ذلك في القرآن قوله تعالى (من قتل نفساً بغير
نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) •

(ب) حق الملكية الخاصة : أى يصبح آمناً على ماله فلا يصادر
وعلى رزقه فلا يضار فيه وعلى عمله فلا ينقل منه أو يعزل عنه بسبب
معارضته • وقد نص القرآن على ذلك فالله تعالى يقول :
(فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) البقرة - ٢٧٩ •

(ج) وحق الحرية الشخصية : أى يصبح آمناً على حرите
فلا يحبس أو يعتقل أو تحدد اقامته الا بالقانون وفي الأماكن
الخاضعة للائحة السجون •

ولا يفوتنا هنا أن الاسلام قد سبق بالنص على الحقوق
الثلاثة الرئيسية مجتمعة اذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » وفي رواية
« والا يظن به الا خيراً » وهنا يبدو الفارق الكبير بين الدستور
الاسلامى وبين غيره من الدساتير الوضعية • • فالاسلام قد نص على
حق الحياة • • وعلى حق الملكية • • وعلاوة على حق الحرية يعطينا

الاسلام حقا آخر أعظم انسانية ونبلا وهو « الا يظن بنا الا خيرا »
أى حسن الظن بالمواطن المسلم ، وهذا أعظم من مجرد النص على
عدم حبسه وقد أشار فقهاء الشريعة الى حقوق المواطن المسلم
فذكروا أنها ضرورات خمسة وهى :

١ - حفظ النفس ٢ - والعقل ٣ - والدين ٤ - والعرض
٥ - والمال .

٣ - وفى الدساتير الحديثة نص على حرية العقيدة وحرية
ممارسة الشعائر الدينية . .

ولم تعرف الانسانية ديننا ولا مذهبنا أرضيا يكفل التسامح
الدينى كالاسلام . . فالله تعالى يخاطب أصحاب الديانات الأخرى
على لسان نبيه قائلا : « وأمرت لأعدل بينكم . الله ربنا وربكم . .
لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم . الله يجمع بيننا
واليه المصير » (سورة الشورى آية - ١٥) .

وأهل الذمة أو الأقليات غير المسلمة فى دولة الاسلام لها
نفس حقوق المسلمين : مساواة فى حق العمل والرزق ومساواة
امام القاتون فى الحقوق والواجبات ولهم أيضا حق الانتخاب
والترشيح لكافة مجالس الدولة وكافة هيئات الادارة والحكم .
ولهم أن تكون منهم نسبة من الوزراء تتناسب مع عددهم . ولكن
ليس لهم حق رئاسة الدولة أو رئاسة الوزراء .

٤ - وفى الدساتير الحديثة نص على حرمة المساكن فلا يجوز
دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى وفقا لأحكام القانون . وللاسلام
فى حرمة البيوت موقف حازم دقيق . . فهو لا يكتفى بالنص على
حرمة البيوت المسكونة . . ولكنه أيضا ينص على حرمة البيت

إذا غاب عنه أصحابه . . وأكثر من ذلك أن الإسلام يحرم دخول البيت إذا رفض أصحابه . . فالله تعالى يقول : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم . وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم » (سورة النور آية ٢٧ - ٢٨) .

٥ - وفي الدساتير نص على سرية المراسلات والمحادثات التليفونية فلا يجوز مراقبتها أو الاطلاع عليها الا بأمر قضائي ولمدة محددة وفقا لأحكام القانون . والإسلام في هذا لا تأخذه رحمة ولا شفقة بأولئك الذين يحاولون كشف ستر الناس أو الاطلاع على عوراتهم وأخبارهم فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما رجل اطلع عليك بغير اذنك فيحدثه بحصاه ففقات عينه ما كان عليك جناح » وفي رواية « فقد هدرت » رواه مسلم .

٦ - وفي الدساتير نص على حق اللجوء السياسي للأجنبي الذي يفر من الاضطهاد في بلده وقد نص القرآن على هذا الحق حتي بالنسبة للمشيرك فالله تعالى يقول : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون) (سورة التوبة آية - ٦) .

ولا يكتفى الإسلام في هذا باللجوء السياسي وحده . بل كل انسان يلجأ الى أرض الإسلام هاربا من أى نوع من الظلم أو الاضطهاد فعلى المسلمين اجارته . . فإذا استجبار العبد بأرض الإسلام فقد أصبح حرا ولا يعامل معاملة العبد . .

٧ - وفي الدساتير نص على حرية الرأى السياسى عن طريق حرية الصحافة وكل وسائل الإعلام والحق في اصدار الصحف

والكتب وانعدام الرقابة . وقد نص الاسلام على ذلك كله بتقرير مبدأ حرية النصيحة والرأى . وهى واجب فى الاسلام فقد كان رسول الله عندما يأخذ البيعة من الرعية يضمنها الى جانب اقامة الصلاة واداء الزكاة « وان تناصحوا من ولاه الله أمركم » .

٨ - **وحق المعارضة مكفول فى الدساتير الحديثة :** ويقابل هذا الحق فى الاسلام فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، « وفريضة التكافل بين الأمة » وفريضة الاهتمام بأمر المسلمين .

٩ - **وفى الدساتير عامة نص على حق التجمع والاجتماع والتظاهر السلمى للتعبير عن الرأى ودون الحاجة الى اخطار سابق للحكومة وحق تشكيل الجماعات والجمعيات التى يكون هدفها مراقبة أعمال الحكومة .**

والاسلام يحث على كل نوع من التنظيم يكون هدفه مراقبة أعمال الحكومة (وأمرها) بمطالب الشعب . (ونهيها) عما يضر الرعية فاقه تعالى يقول : (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير) فهذه الأمة قد تكون الرعية كلها وقد تكون حزبا أو جماعة ويقول أيضا : (فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) (سورة التوبة آية - ١٢٢) .

رابعاً : حقوق المرأة فى الدستور الاسلامى :

لقد أعلن الاسلام المساواة بين المرأة والرجل فى كافة الحقوق والواجبات . سواء فى ذلك الحقوق المدنية أم الاقتصادية أم التعليمية أو السياسية أو حق العمل والرزق . .

وينص القرآن الكريم على هذه الحقوق فى بنوده فيقول تعالى
« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » البقرة ٢٢٨ ويقول أيضا
« الى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض »
آل عمران ١٩٥ .

وتنفرد الشريعة الاسلامية عن كافة الشرائع الأخرى بانها
تجعل للفتاة قبل الزواج شخصيتها المدنية المستقلة عن شخصية
أبيها أو ولى أمرها . وإذا تزوجت تظل لها هذه الشخصية المستقلة
عن الزوج .

فلها ان تمتلك العقار والمنقول وتتصرف فيما تملك ولا يحق
لوليها أو زوجها أى تصرف قانونى الا باذنها وبتوكيل منها .

ولا تزوج أى فتاة أو امرأة الا باذنها ورضاها ولا بد من وجود
شهود على أنها قبلت ورضيت بهذا الزوج ولم تكره عليه والا أصبح
الزواج باطلا .

وللمرأة حق التعليم بجميع أنواعه فرسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .
ولا يجوز فى النظام الاسلامى أن يقصر تعليمها على كليات معينة
أو مهن بذاتها . . وبالتالى فلها ان تختار العمل الذى تشاء . .
لا فرق فى ذلك بين المرأة والرجل . ولكن هناك مبادئ لعمل
المرأة صيانة لها ولصالح الأسرة والمجتمع .

١ - ان لا يكون فى هذه المهنة ارهاق لها أو اعاقة عن واجبات
الأمومة والحياة الزوجية .

٢ - ان لا يكون فى هذه المهنة تعرض للمرأة لمواقف
الفتنة والزلل .

كيف نحكم بالاسلام - ١٢٩

٣ - ان لا تستغل في هذا العمل أنوثة المرأة وجمالها بل يكون رزقها من علمها وجهدها وفي حالة قيام دولة الاسلام يجب ان تعطى المرأة حسب ظروفها وبناء على طلبها ساعات عمل أقل ولو براتب أقل وبذلك لا تفقد وظيفتها وتظل عضوا نافعا للدولة . . وفي نفس الوقت لا تطفى الوظيفة على حقوق الزوجية والأمومة .

نأتى الآن الى حقوق المرأة السياسية وخاصة حقها في تولي رئاسة الدولة وفي عضوية المجلس التشريعي والنيابي وفي تولي مناصب الوزارة والقضاء . .

وفي هذا المجال بالذات تتبين لنا أهمية الاجتهاد في وضع الدستور الاسلامي حتى يصبح ملائما لتطورات العصر الحديث وحاجات مجتمع القرن العشرين :

ونسيتشهد على ذلك بالقصة التالية :

ففي سنة ١٩٥٢ كانت الدولة في مصر تفكر لأول مرة في منح المرأة المصرية حق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة . ولكن لجنة الفتوى في الأزهر برئاسة الشيخ عبد الفتاح عناني أصدرت بيانا شديدا (*) اللهجة تهاجم فيه هذا الحق . . وقد جاء فيه « ان الشريعة الاسلامية تمنع المرأة من ان تلي شيئا من الولايات العامة وما يخص شئون الجماعة كولاية شئون القوانين والفصل في الخصومات . وتنفيذ الأحكام . وعليه فلا يصح ان تكون المرأة عضوا في البرلمان أو ان تشترك في انتخاب من يكون عضوا فيه . وترى اللجنة ان الشريعة الاسلامية قد قصرت هذه المهام على الرجال ثم قالت « انه قد جرى التطبيق العملي على ذلك من فجر الاسلام

(*) راجع مجموعة فتاوى لجنة الفتوى بالأزهر .

حتى يومنا هذا » واختتمت اللجنة بيانها بالحجة الشرعية وهي قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ » .
وعندما أذيع هذا البيان رد عليه فريق من كبار علماء الدين المتفتحين وأصحاب الاجتهاد العصري سواء في الأزهر أو خارجه وفي مقدمتهم الشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه « من أين نبدأ » .
والدكتور زكريا البري في مقال له في مجلة العربي (١) والأستاذ البهي الخولي في كتابه « المرأة بين البيت والمجتمع » . والأستاذ أحمد صفى الدين (٢) عوض من السودان في كتابه « معالم الدستور الاسلامي » والدكتور محمد عباره في كتابه « الاسلام والمستقبل » والدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف في كتابه « الاجتهاد » والشيخ الباقوري في مجلة العربي .

ويهمنا ان نلخص هنا النقاط الهامة التي جاءت في ردودهم :

أولا الجانب التاريخي :

فقد رد الشيخ عبد المتعال الصعيدي على هذا البيان وأبان أنه غير صحيح ماذكر فيه من ان المرأة لم يكن لها رأى فى شئون المسلمين ولم يكن لها شئ من الولاية العامة بينهم وغير صحيح ما قيل فيه ان العرف قد جرى على ذلك من فجر الاسلام وقد اسنشهد المعقبون بعشرات الأحداث التي كانت للمرأة فيها على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه دور هام فى المشورة وفى التشريع . . ومن ذلك مشورة أم سلمة لرسول الله فى صلح الحديبية وكيف عمل بها الرسول . وقصة المرأة التي ردت عمر عن قانون أراد أن يفرضه فقالت له « ليس لك ذلك يا عمر » . ثم بينت حجتها من القرآن الذى هو بمثابة الدستور الاسلامي فقال.

(١) مجلة العربي عدد نوفمبر سنة ١٩٧٠ مقال للدكتور زكريا البري .

قوله المشهورة « اخطأ عمر وأصابته امرأة » ثم دور عائشة في تفسير القرآن والحديث النبوي وكيف يطبقهما المسلمون تطبيقاً صحيحاً . . فهي بمثابة وظيفة رجال الدستور الذين يمينون للحكومة والمسؤولين إذا كان تصرفهم مطابقاً أم مخالفاً للدستور وغير ذلك كثير من الأعمال السياسية والتشريعية التي شاركت فيها المرأة المسلمة . .

ثانياً الجانب الشرعي :

وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ما أفلح قوم ولوا أمورهم امرأة » :

١ - فلا يوجد في القرآن كله أو الأحاديث النبوية سوى هذا الحديث وحده . فلا شبهة له ولم يروه غير واحد من الصحابة فهو من أحاديث الأحاد . ودلالاتها ظنية بالإجماع . بل بعض المذاهب الإسلامية لا يرى العمل بخبر الواحد ويجوز مخالفته بأدلة أخرى .

٢ - ولهذا الحديث مناسبة خاصة وقصة تجعله لا يصلح ليكون قاعدة تشريعية لعامة المسلمين . . فقد بلغ الرسول أن كسرى قد مات فقال فمن تولى أمر فارس من بعده ؟ قالوا : ابنته : فقال : ما أفلح قوم ولوا أمورهم امرأة . . وقبل ذلك كان كسرى هذا قد مزق الرسالة التي بعث بها إليه الرسول يدعوها فيها إلى الإسلام واساء معاملته رسول رسول الله . . فدعا عليه الرسول قائلاً « اللهم مزق ملكه شر موزق » . وفي ذلك يقول الدكتور محمد عمارة في كتاب الإسلام والمستقبل : « فهذا الحديث نبوءة سياسية من الرسول عن مصير الفرس وليس قاعدة تشريعية تطبق على كل امرأة مسلمة » :

٣ - أما قول اللجنة « وهذا هو ما فهمه أصحاب الرسول (ص) وجميع أئمة السلف لم يستثنوا من ذلك امرأة ولا قوماً ولا شأناً من الشئون العامة فهم جميعاً يستدلون بهذا الحديث على حرمة تولى

المرأة الامامة الكبرى والقضاء وقيادة الجيوش وما اليها من سائر الولايات العامة ، فقد ردوا على ذلك بأنه كلام تنقصه الدقة العلمية(*) لأنه قد حدث خلاف قبل عصرنا هذا بين الفقهاء ولم يتفق أئمة السلف على حرمان المرأة من كل هذه الحقوق كما ذكر البيان. فقد عارضهم فقهاء كثيرون منهم ابن جرير والطبري . . وأبو حنيفة . . والخلاصة فأننا نقول :

— ان بعض فقهاء المسلمين المعاصرين عندما يصدرون فتاويهم في قضية هامة يتقيدون تقيدا حرفيا بما سبقهم من اجتهادات في القرون الوسطى (القرن الرابع والخامس الهجرى) ناسين ان هذه اجتهادات عندما تمت منذ عشرة قرون كانت تناسب وقتها وعصرها ولا تتناسب مع عصرنا الحاضر .

— ولكن فتاويهم هذه لا تعتبر أمرا منزلا . . ولا حجة ملزمة . . ولكنه مجرد رأى شخصى يقبل الخطأ والصواب .

— ومن هنا . . فاذا أردنا وضع دستور عصرى يناسب حاجات مجتمع القرن العشرين فيجب ان نراعى تطورات العصر . .

فاليوم قد تعلمت المرأة ووصلت الى أقصى درجات العلم وأصبح لدى المرأة من الخبرة بالحياة عن طريق ممارسة المهنة ما يجعلها مثل الرجل تماما وأهلا لتولى كافة المناصب ومن بينها منصب الخلافة أو منصب رئاسة الوزراء كما فعلت الباكستان بتولية السيدة بنازير بوتو منصب الرئاسة .

(*) كتاب « من أين نبدا » للشيخ عبد المنعم الصميدى ص (٨٦ - ١١٦) .

● الباب الثاني

الاسلام والسياسة

● الفصل الأول :

مفهوم العمل السياسي في الاسلام

● الفصل الثاني :

ضمانات حرية الرأي السياسي في الاسلام

● الفصل الثالث :

حرية الفرد وسيادة القانون في الاسلام

الفصل الأول

مفهوم العمل السياسى فى الاسلام

يقول المستشرق الألمانى الدكتور (١) شاخت « ان الاسلام يعنى أكثر من دين • انه يمثل أيضا نظريات قانونية وسياسية • وجملة القول انه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معا » •

ويقول الدكتور فتز جرالڊ (٢) « ليس الاسلام ديننا فحسب ولكنه نظام سياسى أيضا وعلى الرغم من أنه قد ظهر فى العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين يصفون أنفسهم بأنهم (عصريون) يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين • فان صرح التفكير الاسلامى كله قد بنى أساسا على حقيقة أن الجانبين متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر » •

(١) • (٢) : من كتاب « النظريات السياسية الاسلامية » لمحمد ضياء الدين

الرئيس ص ١٤ •

السياسة بمعناها الاسلامي :

هناك اعتقاد سائد بين العامة في عصرنا هذا ان كلمة السياسة معناها المناورات الحزبية . . والكذب على الجماهير وتضليلهم بمعسول الكلام والخطب الرنانة . وهذه فكرة خطيرة وهدامة دسها علينا الاستعمار الغربى واقتنع الكثير من حكام المسلمين بها حتى اصبح منهم من يغشون شعوبهم وهم يتصورون عن جهل ان هذا من اصول السياسة ولوازمها . ومن العجيب ان ننقل هذه التقاليد عن الاستعمار الغربى فى حين أنهم فى بلادهم لو كذب حاكم منهم على شعبه أو غشه لسقط الى الأبد ولم يعد يثق به أحد . وفى حين اننا فى ديننا نجد من تعاليم الرسول ما يقول : « من غشينا فليس منا » ويقول : « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة » . متفق عليه

وهذه الفكرة القبيحة المشوهة التى رأيناها فى السياسة هى التى جعلت الامام الكبير الشيخ محمد عبده يقول فى كتابه « الاسلام والنصرانية » (١) :

« أعوذ بالله من السياسة . . ومن لفظ السياسة ومن معنى السياسة ومن كل حرف يلفظ من كلمة السياسة ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل فى السياسة . . ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس » . ان السياسة فى معناها العلمى هى فن حكم الجماعة . والحكم هنا لا يعنى مجرد الرئاسة ولا التشريف ولكنه يعنى أساسا الادارة أى الخدمات والانتاج

(١) من كتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) للامام الشيخ محمد

عبده ص ١٠١ .

وهو يعنى معرفة مطالب الجماهير والعمل على تحقيق المطالب وحل المشاكل ، والجماعة المقصودة تبدأ من الجماعة الأولى أى الأسرة حتى تصل الى الرعية كلها .

فالسّياسة تعنى رعاية الأب لأسرته ، وصاحب العمل لعماله والزعيم لحزبه ورئيس الدولة لشعبه وقد جاء تعريف السياسة فى الموسوعة الألمانية انها (١) فن التعامل بالمصالح الكلية للجماعة وصولا الى هدف السلام والرخاء العام ورعاية حاجات الناس من أجل تحقيق السعادة للكافة . ويعرفها المعجم الرائد بأنها « تولى أمر الناس وإرشادهم الى الطريق الصالح وتدبير معاشهم على طريق العدل » .

وبرغم ان هذا هو آخر تعريف علمى للسياسة توصل اليه خبراء هذا العلم فى القرن العشرين فان الاسلام قد نص عليه وحدده قبلهم بأربعة عشر قرنا من الزمان فرسول الله يقول :

« الا كلکم راع وكل راع مسؤول عن رعيته .. »

فالأمير الذى على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ..

والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم .

والمرأة راعية على بيت بعلمها وولده وهى مسئولة عنهم .

والخادم راع على مال سيده وهو مسؤول عنه .

الا فكلکم راع ، وكلکم مسؤول عن رعيته « متفق عليه » .

(١) « المدخل الى علم السياسة » المرجع السابق ص ٨ .

فالسّياسة في الإسلام هي : علم إدارة شؤون الرعية ورعايتها
وقد سبق الإسلام كل ما عرّفه التاريخ من نظم الحكم في تحديد
مسؤولية الحاكم واعتباره مسؤولاً عن تصرفاته أمام الرعية التي
اختارته وإمام الله الذي يراقب أعماله بقول الرسول « وكلكم
مسؤول عن رعيته » هذا هو المعنى الحقيقي لكلمة السّياسة .

إنها أساساً خدمات وإنتاج .

الخدمات : منها توفير أبواب العمل والرزق لكل فرد في
الرعية . . وتوفير المسكن المناسب لكل أسرة . . وتوفير التعليم
والخدمات الصحية . . إلى جانب توفير كل أنواع الرعاية الاقتصادية
والكفالة الاجتماعية لكل عاجز أو عاطل عن العمل أو يتيم
أو مسكين . . وكل أنواع الخدمات العامة ابتداء من تمهيد الطريق
وشق الترع وتسهيل المواصلات وتأمين الناس في أرزاقهم وحياتهم
وعملهم إلى حماية حدود الوطن وأرضه .

والإنتاج معناه : حسن استثمار أموال الدولة في المشروعات
الناجحة التي ترفع مستوى الدخل القومي ومساعدة الاقتصاد
الوطني على النمو . وتشجيع الناس على الرزق الحلال بتشجيع
الصناعة والتجارة والتصدير وهكذا .

الإسلام لا يفرق بين السّياسة والدين :

بل إن العمل السّياسي الصالح خير عند الله ثواباً ومنزلة من
العبادات فرسول الله يقول : « عدل ساعة في حكومة خير من عبادة
ستين سنة قيام ليلاً وصيام نهارها » ويقول أيضاً « يوم من إمام
عادل أفضل من عبادة ستين سنة » (الطبراني) .

فالإسلام يختلف عن غيره من الأديان في أنه للدين والدنيا معا . . وهو الدين الوحيد الذي أقام دولة وحكومة مثالية وأتى بنظام معين ومحدد للرياسة والحكم . بل إن الله يأمر رسوله أمرا بأن يقيم نظاما للحكم مبنيا على القرآن فيقول : **« إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله »** (سورة النساء - ١٠٥) . والإسلام بعد هذا هو الدين الوحيد الذي يجعل العمل الدنيوي الصالح في منزلة العبادة والتقرب إلى الله : بينما كان أبو هريرة - رضي الله عنه - معتكفا في مسجد الرسول إذ رأى رجلا حزينا جالسا في طرف من المسجد . فأقبل عليه يسأله عن سبب حزنه فلما علم بمشكلته قال له :

قم معي وأنا أقضى لك حاجتك .

فقال له الرجل : أتترك اعتكافك في مسجد الرسول من أجل . .

فبكى أبو هريرة وقال :

سمعت صاحب هذا القبر والعهد به قريب يقول :

« لأن يمشي أحدكم في حاجة أخيه حتى يقضيها له خير من اعتكافه في مسجدي هذا شهرا » أخرجه الطبراني .

هذا هو مفهوم العمل في الإسلام . خدمة الناس في الإسلام عبادة . . بل هي أعلى عند الله منزلة من العبادة . فرسول الله يقول :

« عمل صالح خير من عبادة سنة » الطبراني .

وجميع أوامر الإسلام لا تفصل بين القيادة والعبادة وبين خدمة الجماهير وإقامة الصلاة وبين العمل الدنيوي والعمل الديني .

فَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : (الَّذِينَ أَنْ مَكْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)
(سُورَةُ الْحَجِّ - ٤١) .

فَاللَّهُ تَعَالَى يَرْبِطُ بَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ فَرِيضَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ وَبَيْنَ
الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ ضَرِيْبَةٌ اِقْتِصَادِيَّةٌ . وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ
الْمُنْكَرِ الَّتِي هِيَ مِمَارَسَةٌ سِيَاسِيَّةٌ .

وَهَكَذَا نَرَى الْقُرْآنَ كُلَّمَا ذَكَرَ الْعِبَادَةَ رَبطَهَا بِالْعَمَلِ الدُّنْيَوِيِّ
وَخِدْمَةِ النَّاسِ وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ . . »

وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ . .

وَأَرْشَادُكَ الزَّجَلِ فِي أَرْضِ الضَّلَالِ صَدَقَةٌ . .

وَأَمَّا طَتُّكَ الْأَذَى وَالشُّوْكَ وَالْعِظْمَ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ . .

وَأَفْرَاغُكَ مِنْ دُلُوكَ فِي دِلِّهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ . .

وَبَصْرُكَ لِلرَّجُلِ الرَّدِيِّ الْبَصْرَ لَكَ صَدَقَةٌ « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . »

وَكُلُّ عَمَلٍ يُؤَدِّيهِ الْحَاكِمُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمَسْئُولُ عَنِ الرِّعْيَةِ يَكُونُ
فِيهِ خِدْمَاتٌ وَإِنْتَاجٌ (أَيْ سِيَاسَةٌ) يُعْتَبَرُ عِبَادَةً ، وَلَهُ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ .

— فَالْعَدْلُ بَيْنَ الرِّعْيَةِ وَرَفْعُ الظُّلْمِ عَنْهُمْ عِبَادَةٌ فِي نَظَرِ الْإِسْلَامِ .

— وَبِنَاءُ الْمَسَاكِينِ لَهُمْ وَفَتْحُ الْمَدَارِسِ وَاصْلَاحُ الطَّرِيقِ وَإِنْشَاءُ

الْمَصْنَعِ وَتَشْغِيلُ الْعَاطِلِينَ يُعْتَبَرُ عِبَادَةً فِي نَظَرِ الْإِسْلَامِ .

— وَإِنْ تَزَيَّجَ الْحَجَرَ عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ شَوْكَهُ أَوْ عَظَّمَا عَنْ

طَرِيقِ النَّاسِ .

— وَإِيصَالُ الْمَعَاشِ وَالرِّزْقِ إِلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْعَاجِزِ وَالْمُسْكِينِ . .

كل هذه الأمور التي هي من عمل أجهزة الحكم المتخصصة والتي تدخل في بند الخدمات والانتاج تعتبر في نظر الاسلام عبادة وتقربا الى الله وعملا صالحا يثيب عليه في الدنيا والآخرة .
واذا حدث تقصير من المسؤولين عن هذا العمل فعلى الرعية المسلمة تقديم النصيح والتوجيه اليهم وتنبيههم الى أخطائهم وهذا هو ما يسمى في دين الاسلام بالنصيحة ويسمى في عصرنا الحديث بالنقد السياسي .

وقد بلغ من حرص الاسلام على توصيل الخدمات والانتاج الى الناس (أى العمل السياسى) ان جعل المقصر فى ذلك كالمكذب بدين الاسلام من أساسه فالله تعالى يقول :

« أرايت الذى يكذب بالدين • فذلك الذى يدع اليتيم • ولا يحض على طعام المسكين » (سورة الماعون ١ - ٣) •

ومعنى الآية ان ترك أحد أفراد المجتمع الاسلامى جائعا بلا عمل أو كفالة اجتماعية •• أو يتيما بلا مأوى الى آخر ذلك من خدمات الدولة والتزاماتها فذلك هو التكذيب بالدين ••

ومن الأمثلة الحية التي تربط بين السياسة والدين وتبين شعور الحاكم الصالح بالمسئولية أمام الله عن كل عمل سياسى هو تلك الكلمة التي جاءت على لسان عمر رضى الله عنه :

« والله لو أن بغلة عثرت بحجر فى أرض بالعراق لحسبت أن الله سيحاسبنى لماذا لم أسو لها طريقها » •• وهكذا من الصعب بل

من المستحيل الفصل بين السياسة والدين في الاسلام (١) . . . وكل مواطن مسلم سواء كان حاكما للدولة أو عضوا في حزب أو ناخبا يدلى بصوته أو مهندسا في مصنع أو طبيبا في مستشفى أو ناقدا صحفيا أو سياسيا .

وكل فرد في الأمة عليه واجب أمام الله من موقع عمله في الخدمات والانتاج وفي المراقبة والنقد . . . وفي النصح والتوجيه .
وكل هذه الأعمال التي توضع تحت بند العمل السياسي والنقد السياسي هي في الواقع من صميم الدين الاسلامي الذي يرفض المبدأ القائل :

« اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . . . بل يعلن (قل ان الأمر كله لله) (آل عمران - ١١٤) .

والاسلام في هذا حازم كل الحزم . . . فهو لا يقبل التجزئة الى نوعين من التعاليم : منها ما يختص بالدنيا والسياسة . . . ومنها ما يختص بالآخرة والعبادة بل يعتبر كلا منهما مكملا للآخر . . . فلا تصلح آخرتنا بغير صلاح دنيانا . . . ولا تكمل عبادتنا بغير أن تصلح سياستنا ، والله تعالى يقول في ذلك : « أفتمننون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض » . فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب » (البقرة ٨٥) .

(١) يقسم الامام أبو حامد الغزالي علوم الحياة الى قسمين :

(أ) علوم غير متصلة بالدين . كالطب والحساب وغيرها .

(ب) علوم متصلة بالدين : منها علوم الفقه والتوحيد وعلم السياسة وعلم الاجتماع .

وهكذا يعتبر فقهاء الاسلام أن السياسة فرع من علوم الدين .

العمل السياسى فرض على كل مسلم :

يقول الله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير .. ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ..) (آل عمران - ١٠٤) .

فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يعتبر التزاما على المسلم وفريضة يجب أن يؤديها . وقد يدعى البعض أن المقصود (بالمعروف والمنكر) هنا هو مراقبة أوامر الدين كالصلاة والصوم ومحاربة الربا والخمر ... الخ ... وهذا تفكير خاطئ ويتنافى مع طبيعة الاسلام . فكلمة الأمر بالمعروف لا تقتصر على الصوم والصلاة ولكنها أمر عام بالعدل والاصلاح والنقد والنصح ، وكلمة النهى عن المنكر لا تقتصر على محاربة الخمر والربا والفساد .. ولكنها نهى عن كل ما يضر الرعية المسلمة أو يبدد أموالهم أو يضعف قوتهم أو يفرق بينهم .. أو يضيع حقوقهم . وبهذا المفهوم الحقيقى للاسلام يكون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر نوعا من الممارسة السياسية .. وتصبح ممارسة السياسة فريضة على كل مسلم . لا يمكنه التهرب منها بالسلبية والانطواء والعزلة . بل عليه أن يأمر بالاصلاح ويحارب الباطل بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهذا هو أضعف الايمان ..

وعلى كل مسلم أن يهتم بشئون المسلمين العامة وقضاياهم السياسية وعليه أن يدرس مشاكلهم على اختلاف أسبابها وأنواعها .. سواء منها المشاكل الاجتماعية : كالطلاق وتعدد الزوجات والطفولة المشردة والخلافات العائلية والقبلية والطبقية ..

أو المشاكل الاقتصادية : مثل مستوى دخل الفرد والمشاريع الانتاجية والموارد الطبيعية والاستثمار الاقتصادى .

كيف نحكم بالاسلام - ١٤٥

أو المشاكل الثقافية : مثل محو الأمية وتعليم الدين وتربية النشء . كل هذه الأشياء فريضة على كل مسلم أن يعلمها ويدرسها فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا خير فيمن كان من أمتي ليس بعالم ولا متعلم » . وليس القصد بقوله عالم أو متعلم هو العلم الديني وحده بل جميع علوم الحياة وأولها مشاكل المسلمين . وكل من يحاول العزلة عن مشاكل المسلمين ومآسيهم ومطالبهم مدعيًا أنه يريد التفرغ للعبادة وحدها وللدين وحده فهذا هو المكذب بالدين . وهذا هو التدين الكاذب الذي يرفضه الإسلام . فرسول الله يقول : « المؤمن الذي يخاطب الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخاطب الناس ولا يصبر على أذاهم » (رواه الترمذي وأحمد) . بل لقد سئل رسول الله عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولكنه يعتزل مجالس المسلمين ولا يحضر الصلوات معهم فقال صلى الله عليه وسلم :

« خبروه أنه من أهل النار » .

فالإسلام في هذا حازم وقاطع . . ولا يقبل الرهبانية . . واعتزال الناس . .

ومن أهم واجبات المواطن المسلم بعد اختلاطه بالناس ودراسته لمشاكلهم أن يعمل على حلها بتقديم النصيحة للحكام والمسؤولين وأولى الأمر وهو ما يسمى في عصرنا بالنقد السياسي والممارسة السياسية . . فرسول الله يقول :

« الدين النصيحة » . قالوا لمن يا رسول الله . قال : « لله

ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » . (متفق عليه) .

والمقصر في تقديم النصيحة سواء كان ذلك بسبب : التملق والنفاق أو بسبب الخوف من البطش أو بسبب السلبية والانطواء .

يعتبر في نظر الاسلام آثما ... يصيبه من الذنب ما يصيب المفسدين والمضللين .. فالله تعالى يقول :

(واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) ..

أى أن العقوبة والجزاء فى الدنيا والآخرة لا تقع على المفسدين الظالمين وحدهم ولكن على الأمة كلها اذا تواكلت وسكتت عن الخطأ والباطل ..

والاسلام لا يقبل من المسلم أن يكون ضعيفا فى الحق مهما كان البطش والعذاب الذى يتعرض له :

فالله تعالى يقول :

« ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا فيم كنتم ؟ قالوا كنا مستضعفين فى الأرض . قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » .. (النساء - ٩٦) .

وهذه الآية وحدها تحمل أكثر من معنى من معانى الحرية السياسية :

- فهى تحث المظلوم المضطهد على مقاومة الظلم والانتصار لحقه ..

- وهى تذكرك بأن الميتة واحدة والرب واحد .. ومسيرنا جميعا الى القبر .. فخير للانسان أن يموت عزيز النفس وهو يقاوم الظلم فيصبح شهيدا .. من أن يموت راضيا بالمذلة والهوان .

- وهى تنذر المظلوم الخانع المستكين بأن يعامل معاملة الظالم فيحشر معه فى النار .

— وهى أخيرا تحت أصحاب المبادئ على الفرار بعقائدهم من وجه الظالم فأرض الله واسعة .. والمبادئ النبيلة لا تجدها أرض ولا وطن ..

وهكذا نرى أن كلمة الحق التى نسميها فى عصرنا الحاضر (حرية النقد .. وحرية الرأى) تعتبر فى نظر الاسلام جهادا وفريضة على كل مسلم .. وثواب كلمة الحق أعظم كلما كانت شاقة وعسيرة . فرسول الله يقول :

« أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » • (متفق عليه) •

والمجاهد فى سبيل كلمة الحق كالمجاهد فى سبيل الله .. وإذا مات فى سبيلها فهو شهيد وأجره أجر الشهداء •

وقد بلغ من روعة الاسلام واهتمامه بممارسة حرية النقد السياسى أن يحذر من انهيار الأمم وبداية زوالها عندما يحجم علماءها وأصحاب الحكمة والرأى فيها عن معارضة الحاكم المستبد .. وعن قول كلمة الحق فى وجهه • وفى هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اذا عجزت أمتى عن أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها » • وقوله : « ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب » (رواه أصحاب السنن) •

ومن هذا كله نرى أن الاسلام يحثنا على الالتحام بالحياة وعلى ممارسة كل أنواع العمل السياسى سواء كان :

خدمات تؤدى الى الجماهير •

• أو انتاجا يرفع مستوى الدخل •

• أو نقدا ونصيحة يراعى فيها وجه الله وصالح المسلمين •

فمثل هذا العمل السياسى يعتبر التزاما وفريضة على المسلم
يجب أن يؤديها (حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) •

واذا كان الاسلام يلزم الرعية بممارسة السياسة فمن البديهي
والمنطقي أن يهيىء لهم حرية ممارسة ما يستلزمها ويكفل لهم كافة الضمانات
لحرية الرأى وحرية النقد ..

• وهذا ما سنتكلم عنه فى الفصول التالية •

الفصل الثانى

موقف الاسلام من حرية الرأى السياسى

يقول بعض الناس ان الدين بطبيعته عبارة عن أوامر محددة ونصوص منزلة من السماء وان الجدل فيها يعتبر لغوا باطلا . . ويخرجون من ذلك بأن الاسلام لا يقبل النقاش أو المعارضة فى أوامره طبقا للقاعدة الشرعية التى تقول « لا اجتهاد مع النص » ولذلك لا يمكن أن تكون هناك حرية رأى فى ظلال الدين .

والرد على ذلك بسيط وواضح . . فجميع دساتير العالم تشتمل على مبادئ رئيسية لا يمكن المساس بها أو مناقشتها . . ففى روسيا لا يمكنك أن تنادى بالرأسمالية ، وفى أمريكا تحظر الدعوة الى الشيوعية ، وكذلك فى الاسلام لا يمكنك الدعوة الى الكفر والتشكيك فى الله . . أو منع الفروض وإباحة المحرمات . . لأن هذه

من الأشياء الرئيسية التي تحرص كل دعوة أو مبدأ على صيانتها لأن محاولة هدمها يعتبر هدماً للمبدأ من أساسه . أما حرية الرأي بمعنى المطالبة بالحق والشكوى من الظلم أو تنبيه الحاكم الى أخطائه وتقويمه اذا أخطأ . . . وابداء الرأي فى أى شأن من شئون الدولة والحياة المدنية الى غير ذلك من الأمور التي تسمى فى عصرنا هذا بالحرية السياسية فان الاسلام لا يكتفى بالسماح بممارستها بل أنه يأمر بها ويقدمها ويعتبرها فريضة على كل مسلم ونوعاً من الجهاد والعبادة . . فرسول الله يقول : « وانذرى نفس محمد بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً . . . والا فيوشك أن يمسكم الله بعذاب أليم ثم يسلط عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم » (رواه أبو داود والترمذى وابن حنبل) .

من هذا كله نجد ان الاسلام يسمح باختلاف الرأي فى أمور الدنيا التي لم ينزل فيها نص قرآنى . . ويسمح أيضاً بالاجتهاد فى فهم النص وتفسيره . . ويسمح بل يأمر بوجود فئة خارج الحكم يكون عملها تنبيه الفئة الحاكمة الى أخطائها وتقديم النصح لها وردعها اذا أخطأت .

ضمانات حرية الرأي فى الاسلام

١ - من أهم الضمانات التي يكفلها الاسلام لحرية الرأي سهولة مقابلة الحاكم والنصح له وهو ما يسميه فقهاء الاسلام « سهولة الحجاب » .

دخل ابن بلال مؤذن رسول الله على الخليفة عمر بن عبد العزيز فوجد حاجباً بالباب فاستأذن منه فأذن له الخليفة ورحب به وقال

له « عظني » فقال « حدثني أبي بلال أنه سمع رسول الله يقول :
« من ولي شيئا من أمور المسلمين ثم حجب عليه حجب لله عنه يوم
القيامة » .. فنادى الخليفة حاجبه وقال له : الزم بيتك .

فما رأى على بابه بعدها حاجب وقال له زدني فقال : « لا شيء »
أضيق للمملكة وأهلك للرعية من شدة الحجاب على الوالى ولا أهيب
للمستولين وللعمال من سهولة الحجاب لأن المستولين اذا وثقوا
بسهولة الحجاب أحجموا عن الظلم » .

وكثيرا ما يختار الانسان في هذه الأفكار .. هل هي حقا
صادرة من عبد معتوق أمي فقير مثل بلال وابن بلال .. أم من حامل
دكتوراه في الدستور والقانون في القرن العشرين ؟ ولكن هؤلاء أناس
قد تعلموا في مدرسة النبوة .

وكان عمر بن الخطاب شديد الحزم في تطبيق هذه القواعد
الاسلامية . فقد سمع أن أحد ولاته على الشام قد بنى لنفسه بيتا
وحوله سور وجعل على السور بابا ليمنع عنه ضجة الطريق فأرسل
اليه أحد عماله وأمره أن يحرق هذا الباب أمام الناس حتى يعرفوا
أنه ليس للوالى أو الحاكم أن يحتجب عنهم وعن مشاكلهم ولو كان
في بيته الخاص .

قارن هذا بما حدث في عهود الظلم والتخلف عندما اتخذ الولاة
والحكام الحرس لا لمجرد الحماية ولكن للمظهر والتباهي ولارهاب
أصحاب المظالم وصددهم . استأذن رجل للدخول على الخليفة لكي
يشكو اليه من مظلمته فلم يؤذن له وصدده الحرس .. فأشده يقول :

لئن عدت بعد اليوم انى لظالم

سأصرف وجهى حيث تبغى المظالم

متى يظفر الغادى اليك بحاجة
ونصفك محجوب ونصفك نائم ؟
وما أبدع قول الشاعر العربى فى هذا المعنى أيضا :
شاد الملوك قصورهم فتحصنوا
من كل طالب حاجة أو راغب
غالبوا بأبواب الحديد لعزها
وتوثقوا من قبح وجه الحاجب
فاذا تطف للدخول عليهم
راج تلقوه بوعد كاذب
فاطلب الى ملك الملوك ولا تكن
يا ذا الضراعة طالبا من طالب
ولا يفوتنا هنا أن نذكر حقيقة هامة :

فليس القصد بسهولة الحجاب أن الاسلام يمنع الحاكم المسلم من اتخاذ حرس لحمايته كما كان يفعل الخلفاء الراشدون ولكن الاسلام يكره أولا أن يكون الحرس بقصد المظهر والمباهاة والرفاهية . . كما أنه يمنع ويحرم احتجاب الحاكم عن مشاكل الناس وامتناعه عن مقابلتهم وسماع شكواهم بنفسه . . وتحضرنا هنا قصة عمر ابن الخطاب مع معاوية عندما كان واليه على الشام . . فقد استدعاه وقال له :

يا معاوية . . بلغنى أنك صاحب مواكب مع وقوف ذوى الحاجات ببابك . . قال معاوية : هذا حق يا أمير المؤمنين . قال عمر : ولم ذلك ؟ قال معاوية : لاننا فى بلاد لا نمتنع فيها من جواسيس العدو

ولا بد لهم مما يرهبهم من هيبة السلطان • فان أمرتنى بذلك أقمت عليه وان نهيتنى عنه انتهيت • قال عمر : ان كان الذى تقول حقا فهو رأى أريب وان كان باطلا فهو خدعة أديب وما أمرك به ولا أنهاك عنه •

٢ - والاسلام يمنع تخويف المسلم بأى نوع من العقاب أو السجن أو القتل أو المحاربة فى الرزق بسبب رأيه السياسى ؟

فرسول الله يقول : لا يحق لمسلم أن يروع مسلما • •
ان روعة المسلم ظلم عظيم » (رواه أبو داود) •

ويقول : « ان الله يعذب الذين يعذبون الناس فى الدنيا » •

ويقول : « لا يرحم الله من لا يرحم الناس » (متفق عليه) •

بل لقد بلغ من تقديس الاسلام لحرمة المسلم أن يمنع اخافته ولو بنظرة قاسية ، فرسول الله يقول :

« من نظر الى مسلم نظرة يخيفه فيها بغير حق أخافه الله يوم القيامة » (الطبرانى) •

٣ - ومن أعظم المبادئ التى نادى بها الاسلام لصيانة حرية الرأى حسن الظن بالمسلم وعدم التشكيك فى نيته وأهدافه •

فكثير من الحكام عندما تضيق صدورهم بالمعارضة يبدأون باتهام خصومهم فى الرأى بسوء النية والمعارضة الهدامة • وهذه التهمة تجعل الانسان الشريف يحجم عن النصيحة ويؤثر السكوت على الباطل والخطأ • • والله تعالى ينهى عن الاتهام بالظن ويقول :

(يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم)

ووقف رسول الله أمام الكعبة بعد أن طاف بها فقال يخاطبها :

« ما أطيبك وأطيب ريحك • وما أعظمك وأعظم حرمتك والذي
نفس محمد بيده •• لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك ، ماله
ودمه وعرضه وألا يظن به الا خيرا » (رواه الترمذى وابن ماجة
والدرامى) •

فتصور أن يكون عرض المسلم وألا يظن به الا خيرا أعظم عند الله
من تقديس الكعبة وحرمتها • ولم يكن رسول الله يقبل اتهام المسلم
فى نيته وقصده من أقواله •• حدث أن تناول رجل على رسول الله
أثناء تقسيم الغنائم وقال له :

« يا محمد اتق الله فهذه قسمة ما أريد بها وجه الله » فقام
خالد بن الوليد مغضبا من سوء أدب الرجل وأراد أن يؤدبه بسيفه •

فقال له الرسول : « لا تفعل فلعله يصلى •• » •

فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه ••

فقال الرسول : « انى لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق
بطونهم » (متفق عليه) ••

وكان رسول الله يقول فى المنافقين :

« كل أمتى معافاة الا المجاهرين فيبيت يستره ربه ويصبح
يكشف ستره » (الطبرانى) ، وقد اتبع الصحابة والخلفاء سيرة
الرسول فى حسن الظن بمعارضهم حتى المنافقين منهم • فكان عمر
ابن الخطاب يقول :

« كان الله يدل رسوله على المنافقين أما نحن فنأخذهم بظاهر
أعمالهم » وعندما عارض الخوارج على بن أبى طالب وخذلوه قال
فيهم :

« لهم علينا ثلاث .. أن لا نمنعهم مساجد الله .. وأن لا نحرمهم
الغنى .. وأن لا نبداهم بقتال حتى يقاتلونا » ومعنى ذلك بلغة عصرنا
أن لا يمنع المعارضة من حق التجمع واللقاء لان المساجد كانت أماكن
التجمع .. ولا يحاربهم فى الرزق أو العمل أو حقوقهم المادية فى
الدولة (الفئ) فأى احترام للمعارضة أعظم من هذا .

٤ - وفى كثير من دساتير العالم نص يحمى الملك أو رئيس
الدولة من القذف أو السب ويعاقب من يفعل ذلك حسب القانون .
أما الاسلام فهو يرفض أن يعطى الحاكم المسلم هذه الحصانة اذا
ثبت أن السب أو الذم جاء نتيجة ظلم منه . فالله تعالى يقول :

(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وكان الله
سميعا عليما) (النساء ١٤٨) .

فالمواطن المظلوم معفى من أى نوع من العقاب فى الاسلام اذا
جهر بشكواه أو أساء فى عرض مظلّمته . وقد طبق الرسول والخلفاء
الراشدون هذا المبدأ على أنفسهم فكانوا لا يغضبون من صاحب الحق
اذا أساء الأدب فى عرض قضيته ويعتبرونه كالمريض الذى من آلام
المرض يسب طبيبه . وكان الرسول ينهى عن التعرض لصاحب
الشكوى مهما كان غليظا ويقول للصحابه « دعوه فان لصاحب الحق
مقالا » وكثيرا ما كان عمر يسمع مسبته أثناء جولاته من بعض البدو
وعواجز النساء فكان لا يغضب بل يحقق فى الأمر ويقضى لهم
بالحق ..

٥ - والاسلام يكفل للمواطن المسلم حق التقاضى ضد السلطة
اذا جارت عليه أو حرمته حقا من حقوقه :

فالله تعالى يقول « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها
واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء - ٥٨) .

قاله تعالى لا يكتفى فى هذه الآية بالعدل فى الحكم • ولكنه
أيضا ينص على تنفيذ العدل وإيصاله الى أهله فلا خير فى عدل
لا نفاذ له •

والقضاء فى الاسلام من حيث اختصاصه ثلاثة أنواع (١) :

(أ) القضاء فى الحدود الشرعية والجرائم الأخلاقية كالسرقة
والزنا والطلاق • • الخ •

(ب) وقضاء الحسبة : وهى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
كمراقبة معاملات الناس فى البيع والتجارة والمحافظة على الآداب العامة
والفضيلة والصلاة •

(ج) وقضاء المظالم : وهو الذى يهمنا هنا لأنه يختص بنظر
مظالم أفراد الشعب من الولاة والمسئولين فى الحكومة • • ويقابل
قضاء المظالم فى عصرنا مجلس الدولة •

ومن اختصاصات قضاء المظالم النظر فى شكاوى المواطنين ضد
الولاة وضد عمال الخراج (أى وزارة المالية والضرائب فى عصرنا)
إذا توسعوا فى جباية الضرائب وضد كتاب الدواوين إذا أثبتوا فى
دفاترهم ما يخالف الحقيقة من أموال المسلمين وأحوالهم •

وكانت سلطة قاضى المظالم أعلى سلطة فى الدولة وحكمه فوق
حكم الوالى وقد يكون أعلى منه راتبا • • • ولخطر هذا المنصب كان
الخلفاء فى صدر الاسلام يتولونه بأنفسهم بسبب حاجة المنصب الى
النفوذ والسلطة فوق سلطة الولاة • فإذا كانت الخصومة ضد
ال خليفة نفسه كان يتنحى عن النظر فيها ويترك لكبير القضاة النظر

(١) كتاب « القضاء فى الاسلام » للدكتور عطية مصطفى مشرفة ص ١٧١ •

فى القضية • ويجلس الخليفة مع خصمه فى نفس المجلس : • وهذا
القدر من العدالة لم يعرفه أى شعب من شعوب الأرض الا العرب
فى اسلامهم • • وكثيرا ما كان يحكم القاضى على الخليفة فيقبل الحكم
عن طيب خاطر • • ويتميز هذا النوع من القضاء فى الاسلام بعدة
صفات :

١ - استقلال القضاء عن كل السلطات حتى سلطة الخليفة
والوالى :

سأل عمر رجلا عن قضية له :

- ماذا صنعت فى قضيتك • • قال : قضى على بكذا • •

قال عمر : لو كنت أنا القاضى لحكمت بغير ذلك • •

قال الرجل : وما يمنعك والأمر اليك وأنت الخليفة • •

قال عمر : لو كان الأمر فى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه
وسلم لفعلت أما والأمر الى رأى فان رأى مشترك (ومعنى ذلك
لو كان فى الحكم مخالفة لنص فى القرآن أو السنة أى الدستور
الاسلامى لرددت القاضى اليه أما والمسألة اجتهاد فهذا من حق القاضى
ولا تدخل لى فى شأنه) •

- كان الخلفاء الراشدون أحرص من القاضى نفسه على استقلال
القضاء عن سلطتهم • • ومن أمثلة ذلك أنه كانت بين عمر وأحد
الرعية خصومة • • فقال عمر للرجل : اجعل بينى وبينك قاضيا
يحكم بيننا • •

فاتفق كلاهما على زيد بن ثابت • • فأتياه معا فاذا بزيد يرحب
بالخليفة ويوسع له صدر فراشه وهو يقول : اجلس هنا يا أمير
المؤمنين • • فغضب عمر لهذه المجاملة البسيطة •

وقال للقاضي : هذا أول جور في حكمك ولكن اجلس مع خصمي حتى نتساوى .

وكثيرا ما كان القاضي يحكم على الخليفة نفسه وعلى أسرته اذا جاروا على الناس . دخلت امرأة رثة الثياب على الخليفة المأمون (١) طالبة أن ينصفها في خصومة . قال لها ومن خصمك . . ؟ فقالت انه ابنك العباس هذا الجالس على رأسك . . فأتى الخليفة بابنه الى مجلس القاضي وأجلسه معها . . فأخذت المرأة ترفع صوتها في حضرة الخليفة والقاضي فحاول بعض الحراس أن ينبهوها الى احترام المجلس فنهاهم الخليفة وقال قولته المشهورة :

دعوها فان الحق أنطقها والباطل أخرسه . .

وجلس أبو هريرة للقضاء . . ثم دخل عليه ابن الخليفة . . وجلس على الوسادة الى جواره . . ثم دخل رجل آخر . . وقال للقاضي ان له قضية مع ابن الخليفة . . فقال القاضي لابن الخليفة :

انزل من مكانك واجلس مع خصمك فهذه سنة رسول الله .

واذا كان هذا هو سلطان القضاء في الاسلام على الخليفة فما بالك بولاية الخليفة وهل هناك في التاريخ كله قصة تشبه في غرابتها ودلالاتها قصة القاضي العز بن عبد السلام (٢) الذي باع ولاية مصر في سوق العبيد حتى يكسر من كبرياء المماليك وتعسفهم بالناس ويذكرهم بأنهم كانوا عبيدا في يوم من الأيام . .

(١) العقد الفريد ، ج ١ ص ٢٨ .

(٢) لمزيد من التفصيل في هذه الواقعة وأسبابها راجع كتاب « العز بن عبد السلام » تأليف رضوان على الندوى ص ١٤١ .

— أو قصة عمرو بن العاص عندما ضرب ولده أحد الأقباط في مصر فشكاه الى عمر فأحضر عمر والى مصر وولده وطلب من الشاب أن يضرب الولد ثم أمر الوالى أن يطأطىء رأسه ليضربه أيضا على صاعته وقال له قولته المشهورة : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » ..

— ولم يكن الملوك الذين دخلوا الاسلام بأكثر هيبة ، ولا أكثر من غيرهم مناعة على الحق ، فقد أسلم جبلة بن الايهم الملك النصراني وحضر الى زيارة عمر بالمدينة وعليه تاج الملك ومعه وزراؤه ثم ذهبوا الى الحج والطواف بالكعبة .. وبينما هو يطوف اذ داس أعرابى على طرف رداءه فلطمه الملك على وجهه .. فشكاه الاعرابى الى عمر .. فأحضر عمر الخصمين وأعلن للملك ان الحكم عليه هو أن يلطمه أيضا على وجهه .. وقال له : قد تكون ملكا وهو سوقة .. ولكن الاسلام سوى بينكما فى الحق ..

— وقد امتد عدل القضاء فى الاسلام حتى الى الشعوب الأخرى فى غير حكمه .. فقد احتل الجيش الاسلامى مدينة سمرقند .. واختلف قتيبة قائد الجيش مع سكان المدينة فى الشروط التى تم بها الفتح وكان ذلك قبل عهد عمر بن عبد العزيز (١) .. فلما تولى عمر وعلموا بعدله احتكموا اليه .. فأرسل اليهم قاضيا يحكم بينهم وبين الجيش الاسلامى .. فاذا بالقاضى يأمر باخراج الجيش من المدينة ويجعل مجلس القضاء خارج أسوارها ويحضر قائد الجيش مع خصمه مندوب سكان المدينة وحاكمها .. ويجلسان معا أمام القاضى ليستمع اليهما .. فأى حكم فى التاريخ عرف مثل هذا العدل مع غيره من الشعوب .. مما دعا سكان المدينة الى اعتناق الاسلام ..

(١) تاريخ الطبرى ج ٦ ص ٥٦٧ به ٥٦٨ طبعة دار المعارف ;

— ولا تقتصر عدالة القضاء في الاسلام على المدنيين وحدهم بل على العسكريين أيضا فيساوى بين الجندى وقائده فى كل الحقوق والواجبات ..

شكى جندى الى عمر أن قائده أبا موسى الأشعري ضربه أمام زملائه الجنود وحلق شعره . فأرسل عمر الى أبى موسى :

« ان كنت فعلت ذلك فى ملا من الناس فاقعد فى ملا من الناس حتى يقتص منك وان كنت فعلت ذلك فى خلاء من الناس فاقعد له فى خلاء من الناس يقتص منك » فلما عاد الجندى بكتاب الخليفة رجاه القوم أن يعفو عن أمير الجيش حتى لا تضيع هيئته أمام جيش العدو وقادته .. فأصر الرجل لا يدع حقه .. ثم قعد أبو موسى أمام جنوده ليقتص منه الرجل . فلما رآه الجندى جالسا بين يديه فى مجلس القصاص رفع رأسه الى السماء وقال : « اللهم قد عفوت واسترحت » .

أكنا نتوقع من مثل هذا الجندى لو لم ترد اليه كرامته ويستريح باله أن يضحي بروحه فى سبيل وطنه وعقيدته .

بمثل هذه الضمانات كفل الاسلام حرية الرأى لكل رعاياه فأصبحوا خير أمة أخرجت للناس ..

٦ — تحرير لقمة العيش من سلطة الدولة :

الاسلام يكفل الحرية الاقتصادية

كوسيلة لتأمين الحرية السياسية

فمن الحقائق التى لا يمكن تجاهلها أنه لا يمكن تأمين حرية الرأى اذا لم تتوفر حرية الرزق والكسب ..

كيف نحكم بالاسلام — ١٦١

وهناك صراع بين المذاهب المعروفة فى عصرنا من شيوعية واشتراكية ورأسمالية حول هذه النقطة بالذات .. كل منها يدعى أنه يكفل حرية الرزق لرعاياه أكثر من غيره .. ولو تأملنا هذه المذاهب الثلاثة لوجدنا انها باسم الحرية قد قتلت الحرية ..

فالشيوعية : تلغى الملكية الفردية وتضخ الدولة يدها على المصانع والمتاجر وكل موارد العمل والكسب الحر .. كل هذا بحجة ان رأس المال المستغل ينهب حقوق الطبقة الكادحة .. فماذا تكون النتيجة .. الذى يحدث أن الشعب كله يصبح موظفين لدى الحكومة .. ويصبح الحاكم صاحب الاشراف والتحكم المطلق فى أرزاق الناس ..

فالصحفى الذى عمله نقد الجهاز الحاكم هو نفسه موظف حكومى .. وعضو الحزب الذى عمله مراقبة الحكومة موظف حكومى .. والتاجر والعامل والفلاح كلهم موظفون .. فكيف يجرؤ هؤلاء على انتقاد الحاكم وهو ولى نعمتهم وبيده رزقهم .. واذا فصل أحد من هؤلاء عن عمله فلن يجد عملاً حراً أو مصنعاً أهلياً أو أى سبيل للحياة فكان غضب الحاكم هو غضب الله عليه ..

أما الاشتراكية : فبرغم اختلافها عن الشيوعية فى اعترافها بحق الملكية فى أضيق نطاق إلا أنها تختلف عنها فى السيطرة على حرية الرزق وبالتالي على حرية الرأى .. وذلك عن طريق سيطرة الدولة على كل موارد العمل الحر والرزق ووضعها تحت رحمة وسلطان الحاكم .. الى جانب سيطرتها على كل وسائل الرقابة والنقد والرأى من صحافة واعلام وفكر ..

وفى الرأسمالية : يتفاوت الناس بين الفقر المدقع والغنى الفاحش .. وتجسد الاقطاعى والرأسمالى من القوة والسيطرة فى

الدولة بحيث يصبحون دولة مستقلة في النفوذ . بل ان منهم من يعين الساسة ويعزل الوزراء . . فما بالك بسيطرتهم على المواطن العادي الذي يعيش على فضلاتهم .

وهكذا لا نجد فارقا من هذه الناحية بين الشيوعية والرأسمالية .

الأولى تجعل أرزاق الناس بيد الحاكم والحزب الحاكم . .

والثانية تجعل أرزاق الناس بيد حفنة من الرأسمالية .

والنتيجة دائما واحدة .

لا حرية في الرزق ولا حرية في الرأي . .

نأتى الآن الى الاسلام والواقع ان الاقتصاد الاسلامي بحر عميق الغور . . . وليس هذا الكتاب مجال البحث فيه . . ولكننا نذكر منه جانبا واحدا . . وهو حرص الاسلام على تحرير لقمة العيش من السلطتين الكبيرتين معا :

— سلطان الجهاز الحاكم .

— وسلطان الطبقة الغنية . . .

الاسلام بعكس الشيوعية لأنه :

١ - يحترم الملكية الفردية (فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) .

٢ - ويحترم الميراث وينظمه .

٣ - ويأمر المواطن بالسعى على رزقه والاعتماد على نفسه في الكسب مستقلا بذلك عن كل سلطة (وان ليس للانسان الا ما سعى)
(وما أكل أحدكم طعاما خيرا من عمل يده)

٤ - والاسلام يحرم مصادرة أموال الناس الا أن تكون من مصدر يحرمه القانون أو الشرع وحدود الله في هذا معروفة . .

٥ - والاسلام يكفل للمواطن الفقير في الدولة حدا أدنى من الدخل يسميه فقهاء الاسلام « حد الغنى » تمييزا له عن « حد الكفاف » وقد عرفه الامام ابن حزم بقوله « يقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ومسكن يقيهم من المطر والشمس وعيون المارة » .

٦ - واذا قل دخل الفرد في الدولة الاسلامية عن حد الغنى فهي ملزمة بأمر من الله بكفالاته ماديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا هو وأسرته وقد حدد القرآن ثمانية أصناف من الناس يستحقون رعاية الدولة لهم . . فجعل للفقراء والمساكين وابن السبيل والمجاهدين والغارمين فرضا دائما من مال الزكاة فاذا لم تكف الزكاة فمن بيت المال والضرائب .

٧ - وقد أعفى الاسلام المواطن الفقير من كل أنواع الضرائب اذا لم يبلغ دخله العام (حد النصاب) أى أقل من حاجة الانسان العادى .

٨ - والاسلام يسمح بتفاوت الناس في الغنى كل حسب اجتهاده في الحياة والله تعالى يقول (ورفع بعضكم فوق بعض درجات) (سورة الأنعام - آية ١٦٥) .

٩ - والاسلام يساوى بين الناس في تكافؤ الفرص كل حسب اجتهاده (ولكل درجاتهما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون) (سورة الأنعام - آية ١٣٢) .

(١) كتاب (المحلى) للامام ابن حزم تحقيق الأستاذ الشيخ احمد محمد شاكر .

بمثل هذه المبادئ يفتح الاسلام أبواب الرزق الحلال بعيدا عن سلطان الحاكم ويسمح للمواطن المسلم بالغنى الى أى مدى بشرط أن تكفل موارد الدولة حد الغنى للفقير . فاذا جاع الفقراء أخذت الدولة من الأغنياء والقادرين .

وقد كان بين صحابة رسول الله وخلفائه الكثير من الأغنياء أمثال أبى بكر وعثمان وطلحة . . ومع ذلك لم يتعرض القرآن لأموالهم ولم يصادر الرسول ثروتهم . وقد بلغ من ثروة عبد الرحمن بن عوف من الذهب أن كانت تقطع بالفؤوس حتى تكل أيدي الرجال . . وعندما توفي الزبير بن العوام كانت ثروته خمسون ألف ألف دينار (أى خمسين مليونا) (١) .

حقيقة انهم كانوا بفضل الوازع الدينى والعقائدى ينفقون فى أوجه الخير بسخاء لم تعرف الدنيا له مثيلا . . حتى لقد قيل ان طلحة قد وزع فى المدينة وحدها فى ليلة واحدة ثلاثة أرباع مليون دينار . . وعبد الرحمن بن عوف أعد ومول جيشا كاملا وهو جيش العسرة . . وعثمان بن عفان وزع على أهل المدينة حمولة قافلة كبيرة تحمل التموين . . . ولكن انفاقهم هذا (بعد تأدية كل ما على المال من حقوق للدولة) كان انفاقهم عن تطوع وعن طيب خاطر وبفضل الوازع الدينى وحده .

وفى نفس الوقت فان الاسلام يختلف عن الرأسمالية .

فالى جانب صيانته لرأس المال وحمايته له فانه لا يترك له الأمر فوضى بل يمنعه من السيطرة على الحكومة ومن السيطرة على المواطن واستغلاله . .

(١) هذه الأرقام منقولة من كتاب « ذو النورين عثمان بن عفان » ص ١١٨

لعباس محمود العقاد .

١ - فرأس المال يجب أن تؤدي عنه جميع الفروض والضرائب كالزكاة والخراج وغيرها . .

٢ - ولا يسمح لرأس المال أن يأتي عن طريق محرم كالربا أو استغلال النفوذ والسلطان أو الغش والرشوة .

٣ - والاسلام يمنع رأس المال من التأثير على الحكام والمسؤولين لكي يتميز أو ينفرد عن غيره بأي حق غير مشروع فالله تعالى يقول (**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**) (سورة البقرة - آية ١٨٨) .

٤ - ورأس المال في الاسلام مقيد بحد الغنى أو الكفاية ويقول الامام علي بن أبي طالب « ان الله فرض على الأغنياء في الزكاة ما يغني فقراء المسلمين ، فان جاعوا أو عروا فبمنع الأغنياء » ويفسر هذا في عصرنا الحديث بالضرائب التصاعدية .

٥ - والاسلام يحرم تكثير المال في البنوك وعدم تداوله في مشروعات نافعة من أجل صالح الرعاية فالله تعالى يقول في سورة التوبة آية - ٣٤ (**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**) ويفسر الامام ابن عقيل المقصود بتحريم كنز المال بقوله « ان حبس المال عن التداول في كل ما يعود على المسلمين نفعه ينطبق عليه الكنز لأن العمل لخير المسلمين هو في سبيل الله وهو الأصل في المال » .

٦ - واذا كان الاسلام يمنع تكثير المال ويأمر بتشغيله في مشروعات منتجة أو في صناعية تعود بالنفع على الأمة فانه أيضا ينظم رأس المال المنتج .

(أ) فالاسلام يحرم الاحتكار من أى نوع وذلك لكى يسمح بالمنافسة الشريفة التى تؤدى الى جودة الانتاج وتخفيض الأسعار
فرسول الله يقول « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

(ب) والاسلام يسمح للحكومة بتحديد الأسعار بشرط ان لا يكون فى ذلك ظلم على التجار وفى ذلك يقول ابن قيم الجوزية فى كتابه « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » « التسعير منه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز .. فاذا تضمن ظلم التاجر واكراهه بغير حق على بيع بثمن لا يرضاه فهو حرام واذا تضمن العدل بين الناس فهو جائز بل واجب » .

(ج) ومن واجب الدولة تأمين جميع السلع الحيوية وتولى بيعها للشعب حتى لا تترك الفقير تحت رحمة التاجر فرسول الله يقول « الناس شركاء فى ثلاثة الماء والكلى والنار » وهذا ينطبق فى عصرنا على الكهرباء والبتروول والمواد التموينية وماء الزراعة وهكذا ..

٧ - وقد حدد الاسلام العلاقة بين صاحب العمل وموظفيه وعماله وبين صاحب المال والأجير الذى يعمل عنده ولم يعتبر هذه العلاقة مجرد صلة مالية ولكنها صلة انسانية وأخلاقية وروحية .. وهذا ما لم يستطع أى مذهب حديث ان يفهمه أو ينظمه . فمن هذه التنظيمات الاسلامية :

(أ) يجب ان يعطيهم حقوقهم ورواتبهم كاملة وبدون مماطلة .
فرسول الله يقول « اعط الأجير حقه قبل ان يجف عرقه »
متفق عليه .

(ب) ويجب ان لا يرهقهم فى العمل أو يزيد ساعاته بدون أجر أو مقابل فالرسول يقول عن العمال والخدم « هم اخوانكم

جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون والبسوهم
مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم • فان كلفتموهم فأعينوهم «
رواه مسلم •

ومعنى « ان كلفتموهم فأعينوهم » فى عصرنا الحديث ان
صاحب العمل اذا اضطر الى زيادة الجهد وساعات العمل فعليه
ارضاء العامل ماديا مقابل العمل الاضافى •

(ج) والاسلام لم يغفل العامل الروحانى والأخلاقى فى زيادة
الانتاج بأن تسود العلاقة بين الطرفين روح المودة والتراحم والعطف
فالرسول صلعم يصف العلاقة بين الخادم والمخدوم بالأخوة فى
الاسلام فيقول ص « خولكم اخوانكم » •

(د) وقول الرسول فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس
تعنى فى عصرنا تحسين ظروف المعيشة والسكن والمأكل للعمال •

٧ - ورغم احترام الاسلام للملكية ورأس المال فهو لا يسمح
بالتفاوت الكبير بين الناس فى الثروة • بل هو يعمل على تفتيت
الملكية واعادة توزيع الدخل ويحارب الرفاهية الزائدة فالله تعالى
يقول (كفى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) •

فالمال الشخصى الذى حماه الاسلام • واعتبره حقا و قدس
حرمة هو الذى استوفى الشروط الآتية : (١) ان يجمع من
حلال (٢) أن تؤدى عنه زكاته (٣) أن ينفق فى طاعة الله (٤)
أن يخرج منه حق الفقير والمسكين (٥) أن يكون أداة خير للجمعية
المسلمة • فاذا أدى هذه الشروط ينطبق عليه قوله تعالى
« فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » •

من هذه المقارنة :

نجد ان الاسلام قد قضى على كل أنواع السيطرة الاقتصادية
على أرزاق الناس سواء كانت :

– سيطرة الحكام والحكومات كما فى الشيوعية والاشتراكية .

– أو سيطرة الأغنياء والرأسمالية كما فى الرأسمالية وبذلك
تلافى عيوب كل من هذه المبادئ الثلاثة • وبتحرير الاسلام لقمة
العيش والكسب يكون المبدأ الوحيد الذى يكفل عن حق وجدارة
حرية الرأى وكافة أوجه الحرية السياسية •

الفصل الثالث

حرية الفرد وسيادة القانون في الإسلام

يفخر رجال القانون في أوروبا بأن أقدم وثيقة تاريخية تقرر حرية الفرد هي العهد الأعظم (الماгна كارتا) الذي صدر سنة ١٢١٩ والذي من أهم نصوصه « ان الرجل حر لا يقبض عليه ولا يسجن ولا يجرد من ممتلكاته ولا يهدر دمه ولا ينفى ولا ينال بأى ضرب من ضروب الايذاء الا بناء على حكم صادر بمقتضى قوانين البلاد » أما عندنا فان أول وثيقة لحرية الفرد قد نزلت في القرآن وفي القرن السادس الميلادى أى قبل العهد الأعظم بستة قرون .

فعندما أراد الخليفة عمر بن الخطاب ان يقبض على جماعة متلبسين بشرب الخمر فى بيوتهم بان اعتلى على سسور البيت وفاجأهم صاح أحدهم فى وجهه قائلا :

— مكانك يا عمر (أى الزم حذك) •

لقد جئنا بواحدة فجئتنا بثلاث (أى جئنا بمخالفة واحدة
للقانون فارتكبت أنت ثلاث مخالفات) الأولى دخلت البيت دون
استئذان والله يقول (فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (النور - ٢٨) •
والثانية دخلت البيت من فوق السور والله يقول (وأتوا البيوت
من أبوابها) (البقرة - ١٨٩) • والثالثة تجسست علينا
والله يقول : (ولا تجسسوا) • فذهل الخليفة عندما اكتشف
خطأه ووقف يعتذر اليهم ولم يستطع ان يوقع عليهم الحد والعقوبة
لأن اجراءات التفتيش والقبض لم تكن قانونية ••

فهل هناك ضمانات لحرية المساكن ولأمان الناس فى بيوتهم
•• ولسرية المراسلات ولسيادة القانون أعظم من هذه الآيات
القرآنية ؟

واذا كان الاسلام يعتبر اتهام المسلم (ولو بما فيه)
محظورا • طالما كان الاتهام غير قانونى •

فانه لا يرحم أو يتهاون فى مسألة اتهام المسلم : ظلما أو تلفيق
تهمة باطلة اليه بسبب نشاطه السياسى أو معارضته للحاكم ••
فرسول الله يقول : « من ذكر أمراً بشيء فيه ليعيبه حبسه الله
فى نار جهنم حتى يأتى بنفاد ما قال فيه » •

ويقول الرسول : « أتدرون أربى الربا ؟ » قالوا الله ورسوله
أعلم • قال : « ان أربى الربا استحلال عرض امرئ مسلم » ثم
تلا قول الله تعالى : « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً » رواه أبو دواد
وابن حنبل •

وقد سبق الاسلام كل دساتير العالم في اعتبار الشهادة أو الاقرار بجرم باطلا اذا أخذ تحت أى نوع من التهديد أو الضغط فرسول الله يقول : « رفع القلم عن أمتى في ثلاثة أمور الخطبة والنسيان وما استكروها عليه » *

ويقول عمر بن الخطاب : « ليس الرجل بمأمون على نفسه ان أجمته أو أخفته أو حبسته أن يقر على نفسه » *

وهذه القاعدة تمنع أى ضغط على الشاهد أو المتهم سواء بالحبس أو الإجاعة أو التخويف بقصد أخذ أى اقرار عليه . . .
والاسلام يحفظ للمسلم دمه فلا يهدر ويحفظ له ماله وملكه فلا يصادر ويحفظ له كرامته فلا تهان . وقد ذكرنا الآيات التي استدلت بها على كل واحدة من هذه المبادئ وقد نهى رسول الله عن اغتصاب ملك المسلم أو مصادرته اذ يقول « لا يحل لمسلم ان يأخذ عصا من أخيه الا بطيب نفس منه » *

وسئل الرسول أى الظلم أظلم ؟ قال :

« ذراع من الأرض ينتقصها المرء المسلم من حق أخيه المسلم » .
رواه ابن حنبل *

وتعتبر خطبة الوداع التي ألقاها الرسول قبل وفاته أعظم وأقدم وثيقة لحقوق الفرد في التاريخ . فهي أول بيان من نوعه يتعهد فيه الحاكم الى رعيته بأن الدولة مسؤولة عن صيانة دماءهم وأموالهم وأعراضهم اذ يقول :

« ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » . وستلقون ربكم فيسبألكم عن

أعمالكم • الا لا ترجعوا بعدى ضلالا يضرب بعضكم رقاب بعض •
الا هل بلغت فليبلغ الشاهد منكم الغائب « متفق عليه •

وعندما حضرته صلى الله عليه وسلم الوفاة تحامل على نفسه
برغم المرض وقام فى المسجد يؤكد هذا المعنى مرة أخرى ويجعل
من نفسه القدوة فى صيانة حقوق الفرد فقال :

« من جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منى ومن أخذت له
مالا فهذا مالى فليأخذ منه • ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضى
فليستقد منى » • وحتى يبين الرسول لآلاف بل ملايين الحكام
الذين يأتون من بعده ان حرية الرأى والمطالبة بالحق لا يجب ان
تغضب الحاكم أو تثير حفيظته قال :

« ولا تخشوا الشحناء من قبلى فان الشحناء ليست من
شئائى •• الا ان فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة » •
وصلى الرسول بعد ذلك بالناس ثم عاد الى المنبر فاعلن نفس مقالته
الأولى كى يؤكدھا •

والى جانب تقديس الدولة لحقوق الفرد فى الاسلام فان
المواطن المسلم من ناحيته مطالب بالتمسك بحقه : والاعتزاز
بكرامته والرد على المسؤول الذى يسلبه حقه • لأن التسامح فى
الحق يغرى الظالم ويزيده استهتارا بحقوق الناس •

والاسلام فى هذا هو الدين الوحيد الذى لايقول « من ضربك
على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر ، ومن جذبك من درائك
فاترك له الثوب كله » •

ولكن الله تعالى يقول فى كتابه الكريم فى (سورة الشورى
٣٨ - ٤٠) : (والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون ، وجزاء

سيئة سيئة مثلها .. فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه لا يحب
الظالمين .. ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ،
انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير
الحق أولئك لهم عذاب أليم » *

وهذه الآية تحمل أكثر من مبدأ واحد في آية واحدة ..

- فهي تحث المظلوم على مقاومة الظلم والانتصار لنفسه
ولحقه ..

- وتحثه في نفس الوقت على ان لا يسيء في استعمال حقه
ويتمادى في انتقامه بل جزاء سيئة سيئة مثلها ..

- وهي تحمي المعارض على الظلم والذي يقاوم الظلم من أي
لون من اضطهاد أو عقاب من قبل السلطة (ولئن انتصر بعد
ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) *

ومن المهم ان نلاحظ هنا قوله : (فمن عفا وأصلح) فالعفو
لا يأتي الا بعد مقدرة ، ولا يأتي عن تهاون واستكانة ، ومعنى ذلك
ان ينتصر الانسان لكرامته وحقوقه أولا .. وعندما ما يتمكن من
ظلمه ويشعره بخطئه .. فهنا فقط يحق له ان يعفو من مركز
القوة .. وكلمة « وأصلح » أيضا لها مغزى كبير في هذا الموقف ..
فهي تعني اصلاح الأخطاء التي أدت الى الظلم .. حتى لا يقع فيه
شخص آخر ضعيف *

وهي أخيرا تنذر الظالم بعذاب أليم وتحذره مغبة ظلمه *

والإسلام في مطالبته المواطن بالانتصار لحقه والدفاع عنه
يصل الى حد اعتبار ذلك جهادا في سبيل الله وفريضة على كل
مسلم ومن قتل في سبيلها فهو شهيد * فرسول الله بقوله :

« من قتل دون ماله فهو شهيد .. ومن قتل دون دينه فهو شهيد ..
ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد » .

وقد جاء رجل الى الرسول يسأله : « يا رسول الله أرأيت
إذا أراد رجل أن يأخذ مالى ؟ » فقال الرسول : « لا تعطه » .
قال إذا قاتلنى .. قال : « قاتله » قال « أرأيت إذا قتلنى » قال
« فأنت شهيد » . قال : « أرأيت إذا قتلته » . قال « فهو فى النار » .
النسائى وابن حنبل .

ان أمة يبلغ بها الوعى واليقظة والتمسك بالحق هذا المدى
الذى ينظمه لها القرآن لا يمكن أبدا أن يظلمها حاكم أو مستعمر
أو غاز مهما بلغت به قوته وضراوته ..

فالاسلام يربى فى المسلم عزة النفس والتمسك بالحق حتى
ولو كان امام أكبر رأس فى الدولة .. وكان الرسول يحرص أن
يجعل من نفسه القدوة والمثل الأعلى فى ذلك وكان يقبل أن يقتصر
أى فرد من الرعية منه اذا أخطأ فى حقه :

بينما كان عمر بن الخطاب يسير فى المدينة على عهد رسول الله
اذ قابله رجل من عامة المسلمين وشكا الى عمر من أن رسول الله
ضربه وجرحه فى بطنه . فقال له وهل راجعته فى ذلك قال ..
كلا .. قال عمر اذهب الى رسول الله وراجعته وسوف يرضيك
فقال الرجل : اذهب يا عمر فى سلام فليست أريد أن أخاصم
رسول الله .. فقال عمر : ولكنى والله ما أتركك فإن كان ما تقوله
حقا فسوف يرضيك رسول الله . وان لم يكن ما تقوله حقا فلن
يتركك عمر ..

وذهبا معا الى رسول الله فقال عمر : ان هذا يقول انك قد
ضربته وأدميته فانظر يا رسول الله ما أنت فاعل .

قال الرسول للرجل : أأنا فعلت ذلك ؟ قال نعم .

قال : هل لك شهود على ذلك . قال : نعم . ونادى الرسول على الشهود وأخذ يسألهم فقالوا : نعم يا رسول الله أنت ضربته وجرحته دون قصد فقد كنا نقف في الصف وأنت تعدنا للقتال وكان الرجل يقف خارج الصف . وكانت في يدك جريدة قد نزعنا كل نصالها إلا نصلا واحدا لم تظن إليه . فدفعته بها في بطنه وقلت له : استوى في الصف فجرحه النصل دون أن تقصد ذلك .

قال له الرسول : الآن أنت صاحب حق . فاختار واحدة من ثلاث : أتقبل أن تغف عني ؟ قال : لا قال الرسول : أتريد أن أعوضك من مالي ؟ قال : لا قال الرسول : أتريد أن تقتص مني ؟ قال نعم .

وهنا جاء عمر وقبض على معصمى الرسول خلف ظهره كشف عن بطنه والصحابة من حوله بتفرجون . وسلموا إلى الرجل الجريدة التي كانت في يد الرسول . لكي يضربه بها . ومضت لحظات وإذا بالرجل يخر باكيا ويقبل الرسول . ويقول له :

— فداك أبى وأمى يا رسول الله . والله ما أردت أن أخاصمك أو اقتص منك . ولكنى أردت من ذلك أن يكون درسا للحكام من بعدك .

— من هذه الأمثلة كلها نجد أن التربية السياسية في الإسلام تختلف عنها في النظم المدنية .

الاسلام يعتمد في الحرية السياسية على تربية الفرد وتعليمه الاعتماد على نفسه . . . وإيقاظ روح العزة والكرامة فيه حتى يرد الظلم عن نفسه . أما النظم المدنية فتعلم الفرد الاعتماد على

السلطة في رد الظلم .. فإذا كانت السلطة نفسها ظالمة أو منحرفة
ضاعت حقوقه .

ولهذه الحقيقة أهمية كبيرة في التاريخ الاسلامي .. ففي
عصور انحراف الخلافة والسلطة . كانت الأمة الاسلامية تحتفظ
بتماسكها وقوتها .. لان الاسلام قد ربي هذه الأمة وجعل كل فرد
فيها أمة قائمة بذاته ..

وهذه الأمة لا تعتمد في قوتها على صلاحية الحاكم ..
وكثيرا ما مرت بالمسلمين خلافة منحرفة أو لاهية ومع ذلك كانت
الأمة في قمة الازدهار والقوة ..

مبدأ سيادة القانون في الاسلام :

في ظل حكم القوانين الوضعية يستطيع أى حاكم لو أراد أن
يقضى على خصومه بالتحايل على القانون أو تعديله أو تخطيه بل
يستطيع أيضا اضافة بنود جديدة الى القانون بحجة حماية النظام
وتأمينه وهي في الواقع لحماية نفسه والقضاء على خصمه
السياسي .

أما في ظل الحكم الاسلامي فان وأضع القانون هو الله ..
وليس البشر وإذا كان قانون البشر يمكن أن يتخطاه أو يعد له بشر
مثلهم .. فان قانون السماء لا يمكن أن يعد له بشر ولا يمكن
التلاعب فيه أو تخطيه .. وهذه الحقيقة من أهم الفوارق بين الاسلام
وغيره من نظم الحكم المدنية ..

فالاسلام في تمسكه بقانونه ودستوره حاسم كل الحسم
شد بد كل الشدة لا يعرف في الحق تهاونا ولا تساهلا . فيقول
الله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون »

(سورة المائدة) • وفى مواضع أخرى يقول عنهم « هم الكافرون »
وهم الفاسقون •

فلننظر فى آثار هذا التدقيق على مبدأ سيادة القانون •

ان التاريخ كله لايعرف دولة واحدة احترمت قوانينها
وجعلت لها مثل هذا التقديس كما فعل العرب فى صدر الاسلام •

انظر الى موقف أبى بكر الصديق أول خليفة مسلم من فاطمة
بنت رسول الله وكيف طبق الخليفة ومجلس الصحابة القانون على
ابنة أحب خلق الله اليهم فحرموها من الميراث من أبيها • • فتغضب
فاطمة وتبكى وتقول :

« يا أبت رسول الله • • ماذا لقينا بعدك من ابن أبى قحافة
وابن الخطاب » •

فيبكى الناس جميعا لبكائها • • ويأتى أبو بكر وعمر
ويحاولان لقاءها ليشرحا لها انهما انما ينفذان تعاليم الاسلام
فترفض مقابلتهم • • ثم يتحايلان على زوجها على حتى يدخلهما
عليها • • فاذا بها تقابلهما وهى تبكى على فراشها ووجهها نحو
الحائط ولا ترد عليهما السلام • • ويتكلم أبو بكر وهو يتمزق
خزنا لالمها • • ويقول باكيا :

— يا حبيبة رسول الله • • والله ان قرابة رسول الله أحب الى
من قرابتي وانك أحب الى من عائشة ابنتي • • ولولدت يوم مات
أبوك ولا أبقي بعده • افترائى أعرفك واعرف شرفك وفضلك
وأمنعك حقك وميراثك من رسول الله • • الا أنى سمعته صلى الله
عليه وسلم يقول : نحن معاشر الانبياء لانورث وما تركناه فهو
صدقة » •

قالت : « أرايتما ان حدثتكما حديثا عن رسول الله تعرفانه

قالا : « نعم » •

قالت : ألم تسمعا قول الرسول : « رضا فاطمة من رضاي
وسخط فاطمة من سخطي » •

قالا : نعم سمعناه •

قالت : أني اشهد الله انكما اسخطتماني وما ارضيتماني ولئن
لقيت رسول الله لاشكوكما اليه • وعادت الى بكائها ••

وخرج الزائران يبكيان من بكائها ••

ولكن القانون هو القانون •• ولا مجاملة في الحق •• وليس
أبو بكر ولا عمر بالذى يستثنى أحدا من القانون •• فلماذا يفعل
أبو بكر ••

لقد فعل ما يفعله أى حاكم ديمقراطى فى عصرنا •• لقد خرج
يطرح الثقة بحكمه •• وجمع الناس وطلب منهم أن يقيلوه من
البيعة •• فاذا بالصحابة رغم حبهم لبنت رسول الله تتغلب عقولهم
على عواطفهم •• ويجددون لابی بكر البيعة والعهد على أن تكون
السيادة للقانون ••

هكذا انتصر القانون فى الاسلام فى أول صدام مع الأحداث
بعد وفاة الرسول مباشرة ••

وهنا •• قد يقول قائل تأخذه الشفقة ببنت رسول الله ••
وماذا كان على أبى بكر لو انه ترك لبنت رسول الله ميراث أبيها ••
الآ يمكن أن نتخطى القانون مرة واحدة ما دام رائدنا هو الخير
والمساعدة واكراما لزعيم هذه الأمة •

وهنا تتجلى لنا روعة الاسلام وعظمة أبى بكر وصحابة
رسول الله والأولين ..

فأى حاكم صالح اذا تخطى القانون ولو مرة واحدة .. وفى
سبيل الخير . فسوف يعطى المثل لغيره ولا بد أن يأتى يوم فيتخطون
القانون فى الشر وفى الاعتداء على حقوق الناس .. والمجاملة فى
الخير لا تقل خطرا ولا شرا عن المجاملة فى الشر ..

ولم يعرف تاريخ الانسانية كله أمة تحرص على سيادة
القانون حتى وهى تبني أماكن العبادة والتقديس كما حدث فى
توسيع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قال عمر حين اتسعت رقعة الاسلام : سمعت رسول الله
يقول :**

« ينبغي أن نزيد فى مسجدنا » . ثم دعا كل صاحب دار حول
المسجد وقال لهم : اختاروا منى بين ثلاث خصال : أما البيع
فأتمن .. وأما الهدية فاشكر .. وأما الصدقة على مسجد
رسول الله .. فأجابوه إلا العباس بن عبد المطلب الذى رفض
إتصال الثلاث .. فغضب عمر وقال له : اذا أهدمها .. قال
العباس : ليس لك ذلك أيضا .. فانطلقا الى أبى بن كعب
يحتكمان . قال أبى :

— انى أحدثكما بحديث سمعته من رسول الله قال : « ان الله
أوصى الى داود ان ابن لى بيتا أذكر فيه .. فخط داود خطة
بيت المقدس فاذا تربيعتها بيت رجل من بنى اسرائيل . فسأله
داود ان يبيعه اياها .. فأبى .. فحدثت داود نفسه ان يأخذها
فأوحى الله اليه .. ان يا داود : أمرتك ان تبني لى بيتا أذكر فيه

فأردت أن تدخل في بيتي الغصب : وليس الغصب من شأني .
وان عقوبتك ألا تبشيه . . قال يارب فمن ولدي . . قال :
فمن ولدك . . وبناء سليمان بن داود . « فلما سمع عمر بحديث
أبي أخذ بمجامعه وسار به حتى دخل المسجد فوقفه على أصحاب
رسول الله . وقال له لا أدعك حتى تأتيني بشهود على هذا الحديث .
فشهد نفر من الصحابة أنهم سمعوه أيضا . قال أبي : يا عمر
أنتهمني على حديث رسول الله . قال عمر : والله يا أبي ما أنتهمتك .
ولكني أردت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهرا وقال :
للعباس : اذهب . فلن أعرض لك في دارك قال العباس : أما إذ قلت
ذلك فاني قد تصدقت بها على المسلمين أوسع عليهم مسجدهم . .
أما وأنت تخاصمني فلا . .

فلننظر الى آثار هذا التشدد في أحكام الدين وكيف كان
العامل الرئيسي في صيانة حقوق الفرد في الاسلام وفي منع الحاكم
المسلم من الجور أو الانحراف أو تخطي القانون . .

ذات يوم رأى عمر بن الخطاب في إحدى جولاته في البادية
امراة على معصية ولم يرد أن يطبق عليها العقوبة الا بمشورة
مجلس الصحابة في حكم الدين . فقال لهم : « ما رأيكم لو أن أمير
المؤمنين شهد امرأة أو رجلا على معصية أتكفي شهادته
لإقامة الحد » .

وهنا يتداول الصحابة . ثم يقولون له وعلى رأسهم
على بن أبي طالب :

« يأتي بأربعة شهداء أو يجلب حد القذف شأنه في ذلك شأن
سائر المسلمين » . فسكت عمر .

فانظر كيف أجمع الصحابة على ان الحاكم حتى وهو يباشر سلطاته المشروعة الا أنه مقيد بالقانون .. واذا تخطى هذا القانون وجب عليه العقاب حتى لو كانت العقوبة هي الجلد فشأنه شأن سائر المسلمين .

ثم انظر بعد ذلك الى أى مدى يصون الاسلام حقوق المواطن حتى لو كان متهما بجريمة أخلاقية طالما لم تتوافر أركان الاتهام .. فما بالك لو أراد هذا الحاكم ان يلصق تهمة باطلة بأحد خصومه السياسيين لكي يتخلص منه .

ننتقل من هذه الواقعة الى واقعة أخرى فى عهد الظلم والاستبداد التى كان الخلفاء يحاولون فيها الاستفادة من الدين فى القضاء على معارضيهم .. وكيف كان موقف الدين ورجال الدين منهم ..

لما أجلى عبد الله بن علي بنى أمية عن الشام جمع فقهاء المسلمين ووضع السيافين خلف رؤوسهم وحاول أن يستصدر منهم فتوى تحل ما صنعه فى بنى أمية من قتل وتشريد ومصادرة الأموال ولكنه فوجئ بالامام الأوزاعي على رأس العلماء لا يحفل بالسيف المسلط على رأسه ..

قال له : ماذا ترى فيما صنعنا من ازالة أيدي أولئك الظلمة (يعنى بنى أمية) عن البلاد والعباد . اجهاد هو (١) ؟

قال الأوزاعي : يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » .

(١) الحسبة فى الاسلام . والتصوف الاسلامى لزكى مبارك وكذلك كتاب « مواقف حاسمة فى الاسلام » دار الفكر ، ص ٥٥ .

قال : ما تقول فى دمه بنى أمية ؟

قال : يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزانى والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

فنكت بسيفه فى صدره وأخذ من حوله يلوحون بسيوفهم فوق رأسه .. وقال له :

— ما تقول فى أموالهم ؟

قال الأوزاعي : ان كانت فى أيديهم حرام فهى حرام عليك أيضا وان كانت لهم حلالا فلا تحل لك الا بطريق شرعى .

فلما استيأس منه بالارهاب أمر بحبسـه ، فأخذ الناس يسألون الامام : ما حملك على ذلك والسيف على رأسك .. ؟ قال : حملنى على ذلك ما أخذ الله على العلماء من المواثيق ليبيننه للناس ولا يكتُمونه .. أو يهلكون دونه ..

فهل هناك حجة بعد ذلك لمن يدعى ان الحكم بالدين أكثر تعرضا للجور والانحراف من الحكم العلمانى .. أو أن الحاكم الدينى قد يستغل الدين فى القهر والظلم .. وكيف يكون ذلك وهذا هو الدين وهذه هى أوامره وقوانينه فاما أن يتبعها الحاكم ويحترمها ويصونها .. بل ويقدهسها .. واما أن تسقط شرعيته ويخسر دينه ودنياه فى وقت واحد .

● الباب الثالث

الاسلام والديموقراطية

● الفصل الأول :

مبدأ الشورى فى مجتمع القرن العشرين

● الفصل الثانى :

ديموقراطية الاسلام

(أ) ديموقراطية نظام الحكم

(ب) ديموقراطية الحاكم

(ج) ديموقراطية الرعية

تقديم

● لماذا تفشت الدكتاتوريات فى العالم الاسلامى أكثر من غيره ؟

فى كل مرة كنت أزور فيها أوروبا وأتحدث هناك عن الاسلام .. كنت أواجه منهم بسؤال ملح لا يملون من ترديده .. وهو لماذا نجد العالم الاسلامى المعاصر بجميع دوله التى تصل الى ٦٦ دولة اسلامية وتحكم شعوبا تقدر بأكثر من ألف مليون مسلم .. أى حوالى ربع سكان الكرة الأرضية .. لماذا نجد هذه المنطقة أكثر مناطق العالم التى تتفشى فيها الدكتاتورية والحكم المفرد .. وهم دائما يخرجون من ذلك بنتيجة أو بسؤال آخر .. هل هذا ناجم عن شىء فى تعاليم دينكم ينمى فى الفرد حب التحكم والاستئثار بالسلطة ويربى الرعية على الخنوع والاستسلام لصاحب السلطة .

وما أكثر ما يظلم الاسلام من أبنائه قبل أعدائه .. وهذه هى حقيقة الاسلام :

الفصل الأول

مبدأ الشورى فى مجتمع القرن العشرين

« الشورى من قواعد الشريعة
ومن تركها فعزله واجب »

الإمام ابن عطية

قصة صغيرة من ماضينا المشرق تبين لك سر انتصاراتنا
بالأمس .

وقصة أخرى من حاضرننا المؤلم تبين لك سر هزائمننا اليوم .
وشتان ما بين الصورتين .

أثناء الفتح الإسلامى لأرض فارس طلب قائد جيش الفرس
ان يلتقى بالقائد العربى قبل المعركة ليتفاوض معه فى حقن الدماء
.. وبعد أن عرض الفارسى مقالته قال العربى : امهلنى حتى
أستشير القوم . فدهش الفارسى وقال : ألسنت أمير الجنده ؟
قال نعم .

قال الفارسي : اننا لا نؤمر علينا من يشاور *
قال له العربي : ولهذا فنحن نهزمكم دائما .. أما نحن
فلانؤمر علينا من لا يشاور (١) *
وهكذا انتصر المتواضع الذي يشاور على المغرور الذي
يستبد برأيه *

ومرت السنوات على هذا الحادث .. أربعة عشر قرنا من
الزمان * ثم جاءت الصهيونية تغزو قلب العالم الاسلامي وهزمت
العرب في ثلاثة حروب متوالية * وتكرر القصة مرة أخرى *
فيقول وزير الدفاع الاسرائيلي في مذكراته (٢) :

انه كان يتعجب من أمر الجيوش العربية .. فبعض
الوحدات كانت تقاتل بشراسة ورجولة حتى آخر رمق وآخر
طلقة .. وبعض الوحدات في نفس الجيش كانت تستسلم دون
طلقة واحدة * ولم يعرف السر في ذلك الى أن استسلم أحد القادة
العرب ومعه جنوده وجميع أسلحته فأخذ يسأله « هل أخذت رأى
زملائك الضباط والجنود قبل أن تأمرهم بالاستسلام لنا » *

فقال في كبرياء « اننا لانستشير من هم دوننا في الرتبة » *
فقال له « لهذا السبب فنحن نهزمكم دائما » *

ثم يستطرد القائد الصهيوني فيقول (٣) :
« ان الضباط اليهودي مهما علت رتبته يأكل مع جنوده
ويعيش بينهم كأحد منهم ويحضر معهم دروس الدين ثم هو بعد
ذلك دائم الاستشارة لهم والتفاهم معهم » *

(١) من كتاب سراج الملوك للطرطوسي *
(٢) من مذكرات موسى ديان عن حرب ١٩٦٧ *
(٣) من كتاب حرب الأيام الستة لراندولف تشرشل *

والحقيقة أننى عندما كنت أقرأ هذا التصريح خيل الى أنه
يصف جيشا من جيوش الاسلام فى عهد ازدهاره لا جيشا من
شراذم اليهود .

وهكذا تغيرت الأوضاع . . فأصبحنا نحن المسلمين ، الأمة
الوحيدة فى التاريخ الذى جاء مبدأ الشورى كجزء من تعاليم
دينها ، أصبحنا نرى غيرنا يطبق هذه التعاليم وينتصر بها علينا
ونحن فى غفلة عن هذا السلاح الرهيب الخطير الذى وضعه الله
بين أيدينا .

واذا كانت هذه هى أهمية الشورى أثناء الحرب التى تقتضى
السرعة والحسم فما بالك بأهميتها وخطورها فى وقت السلم . .
وفى شئون الرياسة والحكم .

بفضل الشورى انتصر المسلمون الأولون وأصبحوا سادة
عصرهم . .

وبإهمالنا للشورى هزمنا وأصبحنا من أواخر الشعوب
تخلفا .

لقد كان من أهم أسباب نجاح الأمة العربية فى عصور
ازدهار الاسلام تمسكهم بمبدأ الشورى فى حياتهم كجزء من تعاليم
دينهم . . ومن عبادة الله وتقواه . . ومن أمثلة ذلك :

كان بنو عباس من القبائل العربية التى اشتهرت بالذكاء
والتفوق فى التجارة والعلم والأعمال . . فنادى الخليفة واحدا
منهم وسأله عن سر نجاحهم فى الحياة . فقال الرجل : نحن
ألف رجل بألف رأى وفيينا حازم واحد . .

هو يسمع لنا فكأنه ألف رأى . .

ونحن نطيعه فكأنه ألف حازم . .

فالشورى بلغة العصر : تعنى كل ما نعرفه فى عصرنا
هذا من مظاهر الحرية السياسية والحكم الدستورى .. والمجالس
الشعبية والنيابية ..

- الشورى تعنى حق الشعب فى انتخاب حكامه .
- وحق محاسبته بالآجهزة النيابية والاعلامية .
- وحق عزلهم حسب قواعد الدستور .
- والشورى تعنى جماعية القيادة : وعدم استئثار فرد واحد أو
فئة معينة أو طبقة بالحكم .
- والشورى تعنى التزام الحاكم برأى الاغلبية .
- والشورى تعنى حرية الرأى السياسى : وحرية الصحافة وكل
وسائل الاعلام وانعدام الرقابة .
- والشورى تعنى حرية تشكيل الجماعات أو الأحزاب التى
هدفها الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو ركن من الشورى .
- والشورى تعنى حرية المعارضة واحترام الحاكم لها .
- والشورى تعنى اخيرا ديمقراطية الحاكم وديمقراطية المحكوم
وديمقراطية النظام .

واذا أردنا ترجمة صادقة وأمينة لكلمة الشورى فى عصرنا هذا
لقلنا انها تعنى الحياة النيابية الحرة السليمة التى يطبقها الغرب
فى ايامنا هذه ولا عجب فى ذلك اذا وجدناهم اكثر منا تطبيقا
لمبادئ الاسلام ..

فقد يما قال الشيخ محمد عبده :

« ذهبت الى اوروبا فوجدت الاسلام ولم اجد المسلمين وعدت
الى الشرق فوجدت المسلمين ولم اجد الاسلام » .

وعندما سئل عن الشورى فى عصرنا هذا قال :

« أن الشورى تعنى كل ما توصل اليه الانسان الغربى فى عصرنا هذا من التنظيمات الديمقراطية الحديثة .. وإذا كان تحقيق الشورى لا يتم الا بها فان وجودها فى الاسلام واجب لان ما لا يتم الواجب ألا به فهو واجب » (١) .

لماذا اختلف الفقهاء حول مفهوم الشورى ؟

برغم وضوح الآيات والاحاديث والتطبيق العملى واجماع الصحابة حول مبدأ الشورى فلا نجد مبدأ من مبادئ الاسلام اختلف فيه الفقهاء والمجتهدون اختلفا بينا وجاءت آراؤهم متفاوتة كل التفاوت كما حدث لمبدأ الشورى بالذات .

فمنهم من يرى أن الشورى غير واجبة .

ومنهم من يرى أنها واجبة وبدونها لا يصبح الحكم شرعيا ويعزل الحاكم .

ومنهم من يرى أن نتيجة الشورى غير ملزمة .

ومنهم من يرى أنه يغير الالتزام ينهدم ركن الشورى من اساسه .

وفى وسائل تطبيق الشورى :

منهم من يقرر وجوب انشاء مجلس معلوم متخصص للشورى .

ومنهم من يقنع بأن يستشير الحاكم أصدقاءه المقربين وبطانته .

ومن أنصار تشكيل المجلس من يرى التشكيل بالانتخاب ومنهم

من يجزم بالتعيين .

وحتى سلطات المجلس اختلفوا حولها أيضا خلافا بينا . فمنهم

من يعطيه كافة الصلاحيات التى لأى مجلس نيابى فى عصرنا الحديث

(١) من مقالات الشيخ محمد عبده فى مجلة (المنار) .

كتقرير الحرب والسلام ومحاسبة الحاكم وعزله . ومنهم من يدعى أن الهدف الوحيد من الشورى هو مجرد تطيب خاطر أعوان الحاكم وبطانته أو تشریفهم . .

ولهذا الاختلاف سبب واضح لا يخفى على كل دارس للتاريخ . . فمبدأ الشورى يمس بطريق سلطات الحاكم . وفى كثير من فترات الاستبداد (١) كان بعض العلماء يضطر الى مجاراة الحاكم واصدار الفتاوى بما يرضيه وخاصة فيما يتعلق بنظم الحكم . . ومن كان يخالف هذه القاعدة كانت كتبه تحرق أو تتلف ولا يصل شيء منها للناس كما أحرق المعتضد الحاكم الأندلسى كتب الامام الفقيه ابن حزم سنة ٤٤٠ هـ أو كان على الأقل لا يصل الى منصبه الافتاء .

والذى يهمنا هنا فى موضوع الشورى أن نثبت الحقائق التالية :

- ١ - أن مبدأ الشورى هو أساس الحياة الاسلامية كلها . . ليس فقط فى الحياة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم بل أيضا فى الحياة الاجتماعية وفى علاقات الأسرة والمجتمع الاسلامى كله .
- ٢ - أن كل حاكم ملتزم بالشورى والا أصبح حكمه غير شرعى ووجب عزله .
- ٣ - أن مجلس الشورى يجب أن يتكون بالانتخاب من الشعب وليس بالتعيين من قبل الحاكم .
- ٤ - أن مبدأ الشورى يحتم وجود معارضة فى المجلس لها حريتها وحقوقها .

(١) هذا عن الدراسات التى صدرت فى فترات الاستبداد فقط وليس فى التاريخ الاسلامى كله .

- ٥ - أن نتيجة الشورى ملزمة للحاكم ولو خالفت رأيه .
- ٦ - سلطات مجلس الشورى هي نفس سلطات أى مجلس نيابى عصرى .
- ٧ - مجلس الشورى يختص بمحاسبة الحاكم وعزله اذا أخطأ .

وهذا هو الدليل الشرعى على كل واحدة من هذه الحقائق .

١ - الشورى هي محور الحياة الاسلامية كلها . سياسيا واجتماعيا واقتصاديا واداريا :

فاذا تأملنا فى آيات القرآن وفى جميع الأحاديث النبويه المتعلقة بالشورى لوجدنا أنها كلها لا تقتصر على العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب بل تشمل كل الحياة الاسلامية .

الشورى فى كتاب الله :

يقول الله تعالى فى سورة آل عمران : « فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين » (آل عمران - ١٥٩) .

ويقول الله تعالى فى سورة الشورى :

(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) (الشورى - ٣٧) .

ومن هذه الآيات نلاحظ الآتى :

١ - أن الاسلام هو الدين السماوى الوحيد الذى جاء الامر بالشورى كواحد من تعاليمه ومبدأ من مبادئه .

٢ - ان الشورى فى الاسلام جاءت مرتبطة بالعبادة وقرنته بالصلاة فقول (وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم) .

٣ - أن تخصيص سورة في القرآن تسمى سورة الشورى هو نوع من التأكيد المقصود من الله تعالى لإظهار أهمية هذا المبدأ وخطره في حياة وكيان الأمة الإسلامية .

٤ - أن الشورى قد جاءت في هاتين السورتين في معنيين مختلفين وموضوعين مختلفين :

الأول : يخاطب كل رئيس أن يستشير مرؤوسيه ومعنى ذلك في عصرنا :

(أ) أن الحاكم يستشير ممثلي الشعب .

(ب) والرئيس في عمل أو مصنع يستشير مجلس إدارته .

والثاني : يطلب من الرعية التشاور فيما بينهم على مستوى الفرد والجماعة :

(أ) فكل فرد عليه في شئونه الخاصة أن يستشير الناس .

فالصديق يستشير صديقه والأب يستشير أسرته وزوجته .

(ب) والجماعة عليهم التشاور فيما بينهم في اختيار الرئيس ونصحه ومراقبة أعماله .

ومن هنا نرى أن الشورى مبدأ واسع شامل يكفل ديمقراطية الحاكم أو الرئيس وديمقراطية الرعية فهو محور الحياة الإسلامية كلها .

٥ - ورغم أن الشورى قد ذكرت من الناحية التشريعية في آيتين اثنتين فقط إلا أن المتأمل في كتاب الله . . الدارس له بعناية وتأن يستطيع أن يستخلص منهما ومن أسباب وظروف نزولهما . . ومن عشرات الآيات الأخرى التي نزلت في تطبيق مبدأ الشورى . .

ومن تطبيق الرسول نفسه وتفسيره يستطيع أن يستخلص من ذلك كله عشرات القوانين واللوائح الدستورية للحكم فى القرن العشرين .

تطبيق الشورى فى القرآن :

من الملاحظ فى القرآن أن الله لم يكتف عند ذكر الشورى فى كتابه الكريم بالنص على الجانب التشريعى فقط . بل أنه قد أورد الكثير من الأمثلة والقصص التى تبين لنا الطريق الأمثل لتطبيق مبدأ الشورى فى نظام الحكم وفى حياة الناس .

(أ) يقول الله فى سورة النمل :

(قالت يا أيها الملأ أفتونى فى أمرى ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون .

قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظرى ماذا تأمرين .

قالت ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون) (٣٠ - ٣٣) .

(ب) ويقول فى سورة النساء :

(وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها) (٣٥) .

ويقول فى سورة البقرة : (فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) (٢٣) .

المثل الأول يبين أسلوب تطبيق الشورى بين الحاكم والرعية فى حوار ديمقراطى رائع وجذاب .

فالحاكم يجمع الشعب أو ممثلي الشعب ويقول لهم « يا أيها
المسألة » .

ثم يطرح الموضوع عليهم في استفتاء عام ويقول لهم
« أفتسوني » .

ثم يعلن مبدأ الالتزام برأي الجماعة فيقول « ما كنت قاطعة
أمرا حتى تشهدون » أي حتى تحضرون وتقررون رأيكم . . ثم يبدأ
بعد ذلك بين الجماعة حوار ديمقراطي هادئ رائع . منهم من يرى
الحرب . . ومنهم من يرى التفاوض والسلام . ويغلب أحد الرأيين
على الآخر . فيتركون للحاكم أمر تنفيذه ويقولون له « والأمر اليك »
أي عهدنا اليك بالتنفيذ .

وفي المثل الآخر وهو واحد من أمثلة أخرى كثيرة يبين الله لنا
أهمية الشورى في مشاكل الحياة الخاصة وخصوصا مشاكل الأسرة
وكيف يجب على الإنسان أن لا يقطع فيها برأى دون مشورة أصحاب
الشأن من الأسرة ومشورة أهل الآخرين من الطرفين وقد بينا أهمية
ذلك في باب ديمقراطية الرعية .

وينصح رسول الله (ص) أمته كلها باتباع الشورى في كل
شأن من شئون حياتهم . . فيقول (ص) :

« استعينوا على أموركم بالمشاورة . اثنان خير من واحد .
وثلاثة خير من اثنين . وأربعة خير من ثلاثة . وعليكم بالجماعة فإن
الله لن يجمع أمة إلا على هدى » (الترمذى) .

ويقول أيضا « ما تشاور قوم قط إلا هداهم الله رشاء أمرهم » .

ومن أقوال عمر بن الخطاب « الرأي الواحد كالخيط المسحيل .
والرأيان كالخيطين . والثلاثة آراء لا تكاد تنقطع » .

وبديهي أن الأمة التي نتربى على مبدأ الشورى وتلتزم به في كل شئون حياتها الخاصة لابد أن تنجب زعماء يفهمون أهمية الالتزام بالشورى والعمل بها في قيادتهم للرعية .

٢ - كل حاكم مسلم ملتزم بالشورى حتى يصبح حكمه شرعيا :

بعد أن أوردنا كافة النصوص من القرآن والسنة على الأمر بالشورى أصبح واضحا أن الشورى واجبة على كل حاكم مسلم ومن لا يطبق هذا المبدأ يصبح حكمه غير شرعى ويتحتم إسقاطه . وفى ذلك يقول الامام ابن عطية :

« الشورى من قواعد الشريعة ومن تركها فعزله واجب »

ان الحاكم المسلم مسئول عن تطبيق الشريعة فى دولته . . وهو حامى الشريعة وحارسها . والشورى فى مقدمة مبادئ الشريعة وبغيرها لا يمكن تطبيق سائر الأحكام الأخرى وعلى سبيل المثال . . . أنه لا يجوز تطبيق الحدود قبل تطبيق الشورى . . فالحدود معناها محاسبة المخطئ والمنحرف من الرعية . والشورى تعنى محاسبة الحاكم اذا أهمل فى إيصال حقوقهم اليهم . . وتدبير معاشهم وذلك حتى لا يضطر بعضهم الى الانحراف أو اللجوء الى طرق غير شرعية لأخذ حقوقهم من الدولة والناس .

كان الرسول (ص) وهو الملهم من السماء يستشير الصحابة فى كل أمر لم ينزل فيه نص من القرآن وكان فى الأمور الصغيرة يأخذ رأى صحابته المقربين مثل أبى بكر وعمر وعلى والزبير . أما فى الأمور الكبيرة فكان يجمع الأمة كلها ويخطب فيهم قائلا :

« أيها القوم أشيروا علىّ فقد أمرنى ربى بالمشورة » .

ويقول ابن عباس (١) :

لما نزل قوله تعالى : (وشاورهم فى الأمر) قال الرسول :
« أما ان الله ورسوله لغنيان عنها ولكن جعلها الله تعالى رحمة لأمته
فمن استشارهم منهم لم يعدم رشداً ومن تركها لم يعدم غيا » .

ويقول أبو هريرة :

« لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله (
(الترمذى) .

وجاء الخلفاء الراشدون من بعد الرسول فكانوا يستشيرون
مجلس الصحابة فى كل ما يتخذونه من قرارات بل كانوا يتشاورون
حتى فى أمورهم الخاصة التى تتعلق بنسائهم وأولادهم .

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الامارة على المدينة فى عهد
الخليفة الوليد بن عبد الملك كان أول ما بدأ به اختيار مجلس (*)
للسورى من عشرة من أئمة العلم والورع والفضل فى المدينة وفى
أول اجتماع له بهم قال لهم :

« انى دعوتكم لأمر تؤجرون عليه . وتكونون فيه أعوانا لى على
الحق . . أناشدكم الله ان رأيتم عدوانا أو باطلا الا أبلغتمونى أمره
وأرشدتمونى الى الحق » .

وكان دائما يقول لأصحاب السورى « ان ملاقاة الرجال تلقيح

(١) راجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ؛ ص ٢٤٩ وتفسير الطبرى ج ٧
ص ٢٤٦ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٢٠ فى تفسير أحكام السورى .
(*) تاريخ الطرى دار المعارف ج ٦ ص ٤٢٧ بعنوان (خبر اماراة عمر
ابن عبد العزيز على المدينة) .

لأفكارها . . وان المشورة والمناظرة باب رحمة ومفتاح بركة لا يضل
معهما رأى ولا يفقد معهما حزم » .

وربما قال قائل اننا لم نسمع فى التاريخ الاسلامى كله أن
أحد الخلفاء قد كون مجلسا للشورى بالصورة العصرية التى
تشاهدها الآن فى البرلمانات الحديثة والتى يتم انتخاب أعضائها من
الشعب مباشرة . . ويقسم الدولة الى دوائر انتخابية وتمثل كل
دائرة بعضو أو أكثر .

ونرد على هؤلاء بأننا يجب أن نميز بين الهدف والوسيلة .
فالهدف هو تحقيق مبدأ الشورى الذى جاء به الاسلام قبل
أن تعرف الدنيا كلها هذا المبدأ بعشرة قرون على الأقل .

أما الوسيلة أو أسلوب التطبيق فهذا أمر آخر تختلف صورته
من عصر الى عصر . . حسب ظروف كل أمة . . وحسب تطورها
وحسب سلوك حكامها . . وحسب وعى الرعية . . فكلما ضعف
الوازع الدينى لدى الحكام . . وكلما قلت الثقة . . كانت الحاجة
الى الرقابة الشعبية المكثفة والمنظمة أكبر .

**٣ - مجلس الشورى يجب أن يتكون بالانتخاب وليس بالتعيين من
الحاكم :**

بعض فقهاء المسلمين فى مختلف العصور يرى التعيين ويحتج
هؤلاء على ذلك :

- ١ - بأن القرآن لم ينص صراحة على التعيين أو الانتخاب .
- ٢ - وأن الخلفاء الراشدين لم يطبقوا الانتخاب فى اختيار
من يستشيرونهم .
- ٣ - وأن الحاكم المسلم ما دام قد نال ثقة الشعب وانتخب
بالأغلبية فمن حقه أن يقوم بنفسه باختيار مجلسه .

وربما كان ذلك مقبولا في العهود الأولى للإسلام عندما كان
الوازع الدينى والثقة المتبادلة بين الحاكم والرعية هى العامل المسيطر
على التشريع . أما فى عصرنا هذا فإن المشرع يجب أن يعتمد على
سلطان القانون وعلى النصوص المكتوبة لا على افتراض ما فى قلوب
الناس .

فالحاكم الذى يترك له أمر تشكيل المجلس قد يختاره من
الشخصيات الضعيفة التى تحسن الطاعة والمجاملة فيصلح حكمه
ديكتاتوريا فرديا وهذا يهدم الهدف الرئيسى الذى من أجله نزل مبدأ
الشورى . هذا من ناحية التطبيق العملى .

الأدلة الشرعية التى ترجع مبدأ الانتخاب :

(أ) الدليل من القرآن : يقول الله تعالى فى سورة آل عمران :
« ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر
لهم وشاورهم فى الأمر » (آل عمران - ١٥٩) .

والسؤال هنا من هم الجماعة الذين يأمر القرآن أن يستشيرهم
الرسول . .

ليس المقصود قطعا فئة معينة من الناس يختارهم الرسول
بنفسه . . ولكن المقصود بالخطاب جماعة المسلمين أى ما يسمى اليوم
القاعدة الشعبية كلها فى الإسلام وترجمة ذلك فى عصرنا الحاضر
أن الحاكم يستشير ممثلى الشعب الذين يختارهم الشعب بنفسه
لا مجرد أصدقائه وزملائه الذين يعينهم ولو كان المقصود فئة خاصة
لكانت الآية « وشاور أصحابك » .

(ب) الدليل من السنة : هناك الكثير من أحاديث الرسول
(ص) التي تنص على الرجوع الى القاعدة الشعبية . فمن ذلك
قوله :

« ان أمتي لا تجتمع على ضلالة . فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم
بالسواد الأعظم » (ابن ماجة) .

والسواد الأعظم هو أغلبية الأمة وجمهور الناس .
ويقول أيضا « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » .
ويقول « ألزموا جماعة المسلمين وإمامهم » (ابن حنبل) .

(ج) الدليل من الشرع : يقول الدكتور عبد الرزاق (١)
السنهوى في كتابه « فقه الخلافة وتطورها » (ان المصدر الثالث
من مصادر التشريع في الاسلام هو اجماع الأمة . وان اعتبار اجماع
الأمة مصدرا للتشريع الاسلامي هو نواة المبدأ الحديث الذي يجعل
ارادة الأمة مصدر السلطات » .

ثم يستطرد الدكتور السنهوى فيبين لنا أن نظام الاجماع الذي
نادى به فقهاء الشريعة منذ عشرة قرون هو أساس النظام النيابي في
الحكم الاسلامي المعاصر . أما طريقة اختيار هذا المجلس فيقول :
« ولا شك أنه يمكن اختيارهم عن طريق انتخابهم بواسطة عامة
المسلمين لأن المسلمين أعلم بمن هو أكثر دراية بشئونهم واحساسا
بحاجاتهم ومصالحهم » (ص ٨٢) .

وقد اتبع الرسول (صلعم) مبدأ الانتخاب في أول مجلس
للسورى يستعين به :

(١) كتاب (فقه الخلافة وتطورها) الهيئة العامة للكتاب طبعة ١٩٨٩ ص ٦٧ .

وتفصيل ذلك أن الأنصار من قبيلتي الأوس والخزرج قد اختاروا وفدا عنهم يتكون من ثلاثة وسبعين (٧٣) رجلا ومعههم اثنتان من نسائهم . فبايعوا رسول الله في العقبة . وبعد البيعة طلب الرسول من أعضاء الوفد أن يخرجوا اليه (أى ينتخبوا من بينهم اثني عشر نقيبا لكي يمثلوهم ويتولوا أمرهم ويكونوا الصلة بينهم وبين الرسول .

وقال في ذلك : « أخرجوا الى اثني عشر نقيبا يكونوا كفلاء على قومهم » .

وحرصا من الرسول على أن يكون التشكيل صادقا ودقيقا فقد طلب منهم أن يكون التمثيل في المجلس بنسبة تعداد كل قبيلة وأن يكون النقباء (أو النواب) تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس . وبهذا الأسلوب الانتخابي تم تشكيل أول مجلس شورى في الاسلام .

أما من يقولون : ان رسول الله لم يتبع قاعدة الانتخاب كما نفهمها نحن اليوم في تشكيل مجلس الصحابة كله . . والرد عليه ان الرسول قد بدأ في مكة داعية ولم يبدأ حاكما . . ومن طبيعة الداعي أن يضم الى مجلسه كل صاحب ايمان وعلم ورأى وشجاعة وكل سباق الى دعوته وكل من يسندها ويقويها . .

أما في المدينة فقد كانت للرسول صفتان في وقت واحد :

صفة الداعي : الذي يفتح صدره ومجلسه لكل الناس .

وصفة الحاكم في المدينة بين سكانها الأصليين . . وبهذه الصفة الأخيرة قد اتبع أسلوب الانتخاب الحر الذي ذكرناه . . .

أما القول بأن الخلفاء الراشدين لم تبعوا مبدأ الانتخاب كما

ان المبدأ لم يعرف فى جميع عصور الخلافة التى جاءت بعده فهناك أكثر من رد عليه :

١ - فالحكم بعد فترة الخلفاء الراشدين كان ملكا عضوضا ولا يعتبر حجة على الاسلام .

٢ - أما الخلفاء الراشدون فقد كانوا دائما يرجعون الى القاعدة الشعبية فى الأمور الكبيرة والصغيرة أيضا .

(أ) فقد كانوا يستدعون فى كل ما يمس الدولة رؤساء القبائل وشيوخ البطون وكانت تقاليد المجتمع العربى منذ أقدم العصور تعتبر زعيم القبيلة المتحدث باسمها ، ولو كانت انتخابات عامة لما جاءت بأحد غير هؤلاء النقباء .

(ب) وكثيرا ما كان الخلفاء الراشدون يلجأون الى نوع من الاستفتاء (١) الشعبى المباشر بدعوة الشعب الى المسجد والتشاور معهم . . . وعندما كان المسجد لا يكفى الناس فقد كانوا يدعونهم خارج المدينة كما فعل عمر عند اختلافه مع بعض الصحابة فى تقسيم أرض العراق وهل توزع غنيمة على الفاتحين أم تترك لأهلها ويكتفى منهم بالجزية والخراج .

وأخذ عمر يستشير المهاجرين والأنصار فلما اختلفوا فى رأى كون لجنة تحكيم من عشرة منهم . ولا بد لنا هنا أن نذكر خطاب تكليف هذه اللجنة كما قاله لهم عمر لأنه خير مثل على الحكم الديمقراطى والدستورى السليم .

قال عمر رضى الله عنه : « انى لم أزعجكم الا لأن تشتركوا فى أمانتى فيما حملت من أموركم وانى واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقرون

(١) كتاب نظم الحكم فى الاسلام للدكتور محمد العربى ص ٧٨ .

بالحق . . خالفني من خالفني ووافقني من وافقني . ولست أريد أن
تتبعوا هذا الذي أهواه فمعكم من الله كتاب (١) ينطق بالحق . .

وكم أتمنى لو توضع هذه الكلمات بحروف كبيرة في كل مجلس
نيابي في كل بلد مسلم وفوق منصة كل رئيس أو زعيم بل وأن
تودع في هيئة الأمم المتحدة كأول وثيقة عرفها الإنسان للحكم
الديمقراطي السليم .

وكان الخلفاء الراشدون يحرصون على الرجوع الى القاعدة
الشعبية حتى في الأمور الصغيرة التي يمكن أن يقررها مجلس
الصحابة وحده . من ذلك ما فعله أبو بكر في فرض راتب له حتى
يتفرغ لشئون الخلافة .

فقد لقيه عمر في الطريق متوجها الى السوق ومعه قماس
ليبيعه لينفق منه على أسرته . . فطلب منه أن يرجع (٢) . واجتمع
مجلس الصحابة وتشاورا مع الخليفة في الراتب الذي يكفيه هو
وأسرته بعد أن تعطلت تجارته بسبب أعباء الخلافة . . وبرغم أن
الراتب الذي طلبه أبو بكر وأقروه له ثلاثة دراهم في اليوم الواحد
منذ خلافته حتى مماته فبرغم ذلك فقد أصر على جمع المسلمين في
المسجد وعرض عليهم هذا الأمر قائلا : « أيها الناس ان عمر وعليا
قد ارتضيا لي رزقا من بيت المال ثلاثة (٣) دراهم في اليوم أفرضيتهم
بهذا » .

(١) كتاب (الأموال) ، لأبي عبيد القاسم بن سلام وكتاب (الحراج)
لأبي يوسف .

(٢) حياة أبي بكر الصديق لمحمد حسين هيكل ، طبعة دار المعارف .

(٣) نجد تفاصيل هذه القصة على خلاف بسيط في كتابين « ذو النورين عثمان
ابن عفان » ص ١٨٥ وفيه يذكر عباس محمود العقاد أن راتب الخليفة ثلاثمائة دينار
في العام كله . وفي كتاب الأنافة في معالم الخلافة للقلقشندي وفيه يذكر أن الراتب
كان ٣ دراهم في اليوم .

قالوا : « اللهم نعم .. نعم قد رضىنا . وهنا صاح أعرابي من
جانب المسجد . قال : لا ، والله مارضىنا .. قال : « لم يا عبد الله » .
قال : « لان أهل البادية غير ممثلين في هذا الجمع » .
وهنا يتشاور الصحابة في الأمر ويقررون أن فيهم من يمثل
الغائبين من أهل البادية وأنهم في جمعهم هذا يمثلون رأى الأمة
كلها . فانظر الى أى مدى كانت دقتهم فى التمثيل النيابى .
ونفس الشئ فعله عمر فى مسألة خاصة به فقد اختلف عمر
مع زوجته أم كلثوم حول العقد (١) الذى أهدته اليها زوجة هرقل ،
وهل هو من حقها أم هو من حق بيت مال المسلمين .. فعرض الأمر
على الصحابة ..

والملاحظ هنا أن مجلس الصحابة قد أفتى بأن العقد من حق
زوجته باعتبار أنه جاء ردا على هدية شخصية كانت أم كلثوم قد
اشتريتها بدينار من مالها الخاص وأرسلتها الى الملكة . وبرغم ذلك
الحكم فقد ظل عمر يلاحق زوجته ويحايلها ويقول لها : « الآن وقد
حكموا لك فلو أخذت العقد فقد ظلمتك .. ولان يقول الناس عمر
ظلم زوجته من أجل صالح المسلمين خير من أن يقال عمر ظلم المسلمين
من أجل زوجته » . فسلمته العقد عن طيب خاطر .

من هذا كله نرى أن الاسلام يطالبنا دائما بالرجوع الى القاعدة
الشعبية فى كل شئون الحكم ، وترجمة ذلك فى عصرنا الحاضر
تكوين مجلس للشورى منتخب من الشعب ويمثله تمثيلا صادقا ..
والذى نراه مناسبا لعصرنا وظروف مجتمعنا ، وفى الوقت نفسه
مستمدا من تعاليم ديننا ومبادئه أن يكون هناك مجلسان للشورى :

(١) « تاريخ الطبرى » سيرة عمر بن الخطاب ج ٤ طبعة دار المعارف .

(أ) مجلس منتخَب انتخاباً مباشراً من قِبَل الشعب وتكون له كافة صلاحيات المجالس النيابية .

(ب) ومجلس آخر معين من قِبَل الحاكم يضم العلماء والفنيين والمتخصصين ويكون عمله تقديم المشورة الفنية للمجلس الشعبي دون أن تكون له صفة الالتزام أو التدخل في شئون الدولة .

ولشرح هذه الفكرة نقول : ان أعضاء المجالس الشعبية كثيراً ما تعرض لهم مسائل فنية وعلمية لا تدخل في اختصاصهم وعلمهم . . . مثل الموافقة على صفقة تجارة أو معاهدة قانونية أو بناء مفاعل ذري أو أى مسألة أو مشروع يحتاج الى رأى فنى متخصص أولاً . . .

ولما كان أهل العلم والتخصص لا وقت لديهم للاشتغال بالسياسة أو الاتصال بال جماهير لكى تكون لهم قاعدة شعبية توصلهم الى المجلس النيابى . . .

لذلك فبتكوين مجلسين للشورى أحدهما شعبى منتخَب والآخر فنى معين نجمع بين القاعدة الشعبية والكفاءة العلمية فى آن واحد . . . فلا نخسر أحدهما لحساب الأخرى . . .

٣ - نتيجة الشورى ملزمة للحاكم ولو خالفت رأيه :

بعض المجتهدين فى العصور المختلفة كان يرى عدم التزام الحاكم بنتيجة الشورى . ولم نجد فى القرآن أو السنة أى سند يؤيد هذا الرأى . . . ويحتج هؤلاء بأن الحاكم طالما كان معيناً من قِبَل الشعب ومسئولاً أمامه عن تصرفاته فليس من العدل أن نقيده برأى غيره ويستشهد هؤلاء بأن أبا بكر قد استشار الصحابة فى حروب الردة فأشاروا عليه بالقعود وعدم محاربة المرتدين ولكنه لم يعمل بالمشورة وحارب . . .

وردا على هذه الحجج نقول : ان الحاكم فى أى بلد ديمقراطى غير مسئول وحده عن القرارات التى تتخذ برأى الجماعة ولكنه مسئول عن طريقة تنفيذها . واذا اختلف الحاكم مع المجلس فى رأى فعليه أن يحاول اقناعه أولا . . فاذا لم يقتنع المجلس فعليه تنفيذ رأيهم لا رأيه الشخصى لأن رأى الجماعة أصوب من رأى الفرد دائما . .

ومن تجارب التاريخ نجد أن أى حاكم لا يلتزم برأى الجماعة يتحول الى حاكم فردى مستبد . وهذا هو الخطر الذى نريد أن نجنب أى حاكم مسلم من التردى فيه . .

أما الاحتجاج بما حدث فى حرب الردة فهو حجة فى غير موضعها ودليل ضد أصحاب هذا الرأى . . فالذى حدث أن أبا بكر قد أخذ يخطب فى الصحابة ويجادلهم حتى اقتنعوا جميعا برأيه ولو لم يقتنعوا لما حاربوا معه ولم تكن له عليهم سلطة أو قوة سوى قوة المنطق والإقناع . ولو نظرنا فى خطاب أبى بكر فى هذه المناسبة التاريخية لوجدناه أعظم دليل على التزام الحاكم بنتيجة المشورة .

قال أبو بكر : « لقد علمتم أنه كان فى عهد رسول الله اليكم المشورة فيما لم يمض فيه (١) أمر من نبيكم ولا نزل به كتاب عليكم وان الله لا يجمعنكم على ضلالة وانى أشير عليكم وانما أنا رجل منكم تنظرون فيما أشرته عليكم وفيما أشرتكم به فتجمعون على أرشد ذلك فان الله يوفقكم . . أما أنا فأرى أن نشد على عدونا ، ولو منعوا عقابا لرأيت أن أجاهدهم عليه حتى آخذه من أهله وأرفعه الى مستحقه . فاتمروا يرشدكم الله . وهذا رأى » .

وأخذ المؤتمرون يتشاورون بين معارض ومؤيد . وأخيرا استقر رأيهم على رأي الخليفة وقالوا له :

(١) كتاب دولة القرآن للأسناد طه عبد الباقي سرور .

« نعم الرأى رأيت .. وعلى بركة الله .. » فواعجبا لمن يدعى بعد ذلك كله أن أبا بكر قد خالف الرأى ولم يلتزم بنتيجة الشورى . ولصالح من يغير التاريخ وتحرف مبادئ الاسلام لصالح فرد واحد لا حول له ولا قوة ..

وكيف يتصور انسان أن الشورى غير ملزمة فى حين ان رسول الله نفسه وهو الرسول الملمهم يأتية الأمر من السماء كان اذا استشار التزم بالرأى والمشورة حتى لو خالفت رأيه . وقد أعلن ذلك فى أكثر من مناسبة وتقييد به .

— فالرسول يقول لأبى بكر وعمر :

« لو اتفقتما على مشورة لما خالفتكما » (ابن حنبل) .

— ومما يقطع بأن الشورى ملزمة ما يذكره على بن أبى طالب بكرم الله وجهه من أنه عندما نزلت الآية (وشاورهم فى الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله » جاء للرسول يسأله عن معنى كلمة (اذا عزمتم) فقال الرسول مفسرا لها : « مشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم » .

— وقد طبق الرسول مبدأ الالتزام بالمشورة فى أكثر من مناسبة .

ومن المشورات التى نفذها الرسول برغم مخالفتها لرأيه ما حدث فى أحد :

فقد كان الرسول يرى أن يتحصن فى المدينة ويقاتل الكفار فيها ..

ولكن رأى الأغلبية من الشبان كان الخروج لملاقاتهم خارجها . قال لهم محمد : « انى أخاف عليكم الهزيمة » فأبوا مع ذلك الا الخروج فلم يكن له الا أن نزل على رأيهم . وكانت الشورى أساس

نظامه لهذه الحياة فلم يكن لينفرد بأمر الا ما أوحى اليه من عند الله (١) .

وذهب الرسول الى بيته ثم خرج متوشحا بعدة الحرب .. وكانوا قد بدأوا يحسون بأنهم قد أكرهوا الرسول اكرها فقالوا : « ما كان لنا يا رسول الله أن نخالفك فاصنع ما بدا لك وما كان لنا أن نستكرهك والأمر الى الله ثم اليك » .

فقال لهم الرسول : « قد دعوتكم الى (٢) هذا الحديث فأيتم .. والآن ما ينبغي لنبي اذا لبس لأمته أن يضعها حتى يحكم الله بينه وبين أعدائه .. فتوكلوا على الله .. » .

وهكذا وضع رسول الله مبدأ الشورى موضع التنفيذ فى آكمل صورة ..

(أ) استشار أصحابه جميعا فى أمر القتال .

(ب) وحاول أن يقنع المخالفين منهم بحجته ورأيه قدر جهده .

(ج) فلما وجد رأى الأغلبية مخالفا لرأيه اتبع رأيهم وعمل به .

ولابد لنا هنا من تكملة لهذه القصة تبين روعة القرآن والأهمية الحقيقية لمبدأ الشورى فى الاسلام .

لقد عمل رسول الله برأى الجماعة والتزم بنتيجة الشورى وكان رأى الجماعة خاطئا وكان رأيه هو الصواب .. وقد أدى رأى الجماعة

(١) كتاب « حياة محمد » للدكتور محمد حسين هيكل ص ٢٩٢ . طبعة دار المعارف الخامسة .

(٢) سيرة ابن هشام « غزوة بدر » .

الى الهزيمة فى معركة أحد .. ولكن هل هذه النتيجة تغير من نظرة الاسلام لمبدأ الشورى .. وهل قال له الله لا تطعهم بعد اليوم ؟ .. كلا .. فالقرآن لم ينزل من أجل محمد وحده ولا لأيام محمد وحدها .. بل نزل لآلاف الأجيال والقرون من بعده .. ولذلك نراه بعد معركة أحد يعيد التأكيد على مبدأ الشورى ويطلب من الرسول العفو عن أصحابه وحسن معاملتهم .. ثم أيضا لا يتخلى عن مشاورتهم فيقول الله تعالى :

« فيما رحمة من الله لنت لهم .. ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك .. فاعف عنهم واستغفر لهم .. وشاورهم فى الأمر » *

وهكذا صدق الامام الشيخ محمد عبده فى تعليقه على من يقولون ان الشورى غير ملزمة بقوله :

« فما معنى الشورى ولماذا أمرنا الله بها اذا كان الحاكم لا يتبعها أو يلتزم بها ؟ » *

٤ - مبدأ الشورى يحتم وجود المعارضة فى المجلس فى أى شكل من أشكالها :

فلا معنى للشورى ولا قيمة لها اذا لم تكن هناك آراء متضاربة ومختلفة ولا بأس اذا حاول كل فريق أن يأتى بالحجج والبراهين لاثبات صحة رأيه .. فاختلف الآراء هو الذى يظهر الحقيقة ويعطى الفرصة لتمحيض الأهوار والقرارات .. ولا خير فى مجلس يستشيره الحاكم فيجد كل أعضائه من الموافقين على رأيه .. أو اذا كانوا امعات يهتمهم معرفة ما يريد صاحب السلطة ولو دون أن يصرخ به ثم يعملون بما يريد .. وكم من مرة اختلف الصحابة فى رأى أمام الرسول وكل منهم يأتى بالحجج التى تؤيد رأيه وهو صلى الله عليه

وسلم يستمع اليهم ويجد في اختلافهم رحمة وعلامة صحة بل كثيرا ما كانوا يعارضون قراراته ويقولون له :

« يا رسول الله • ان كان هذا أمرا من السماء أمرك الله به فعلينا السمع والطاعة أما اذا كان هذا هو الاجتهاد والمشورة والرأى فليس هذا رأينا » •

لقد حدث هذا في بدر وفي أحد وكثير من الغزوات فماذا كان موقف الرسول من تلك المعارضة ؟ كان يقول لهم : « لو كان أمرا من السماء لما شاورتكم فيه ولكنه رأى » •

ويقول : « انما أنا بشر ، اذا أمرتكم بشيء من أمور دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأى فانما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن » (رواه مسلم وابن حنبل) •

فالأمر بالشورى لم ينزل على الرسول لمجرد تطيب خاطر الصحابة أو لمجرد تشریفهم باشعارهم ان لهم شأنًا ورأيا •• بل نزل لكي يقولوا رأيهم ويعارضوا كيف يشاؤون فيما لم ينزل فيه نص قرآنى •• وفى هذا يقول الامام الفقيه الحنفى الجصاص فى كتابه (أحكام القرآن) : « وغير جائز أن يكون الأمر بالمشاورة على جهة تطيب نفوس الصحابة ورفع أقدارهم (كما ذهب بعض الفقهاء) لانه لو كان معلوما عند المستشارين أنهم اذا استفرغوا جهدهم فى استنباط الحكم الذى يستشارون فيه لم يكن معمولا به ولا متلقى بالقبول ، فلم يكن فى ذلك تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل فيه ايحاشهم واعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة ولا معمول بها » (ج ٢ ص ٤٩) •

ومن عجب أن بعض الحكام فى عصور الاستبداد يعتبرون أنفسهم فوق مستوى رسول الله فلا يقبلون معارضة من أحد •• ولا يستشيرون أحدا ••

واذا استشاروا فمن باب (تطيبب الخاطر) - كما يذكر الامام
الجصاص أو من باب الروتين والمظهر الدستوري بلغة عصرنا وهم
لا يريدون الا الموافقة التامة على آرائهم . .

هـ - سلطات مجلس الشورى هي نفس سلطات أى مجلس نيابى
عصرى :

.. فهو الذى يقر إعلان الحرب أو الصلح . وهو الذى يبين
أوجه التشريعات ودستور الدولة وهو الذى يختص بمراقبة
الحكومة .

(أ) فى إعلان الحرب : نرى أن الغزوات كانت تتم بقرارات
من مجلس الصحابة . فقبل معركة بدر أصر الرسول على أخذ رأى
صحابته واستشارتهم . . ووقف يقول : « أيها الناس أشيروا على
فقد أمرنى ربي بالمشورة » (١) .

وتكلم المهاجرون وكان عددهم ١٠٦ وعلى رأسهم أبو بكر وعمر
فوافقوا على الحرب .

ثم اتجه الرسول الى الأنصار وكانوا ٢٠٧ محاربين . . فقال
لهم : « أيها الناس أشيروا على » فرد عنهم زعيمهم سعد بن معاذ
وقال : « والله لكأنك تريدنا يا رسول الله . . » قال : « أجل » .
فقال سعد قولته المشهورة : « والذى بعثك بالحق لو استعرضت بنا
هذا البحر لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد » .

(ب) وفى ابرام اتفاقيات الصلح أيضا كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يستشير صحابته الا فيما يتلقى من الله فيه أمرا أو
وحيا . . وكان الرسول لا يغضب من معارضيهِ .

(١) اقرأ حياة محمد : معركة بدر .

وهذا هو أقرب الناس إليه عمر بن الخطاب يعلن المعارضة
فى (١) صلح الحديبية .. فيقابل أبا بكر ويقول له انه لا يوافق
على الصلح الذى أبرمه الرسول .. ويحاول ان يستميل أبا بكر
الى جانب رأيه .. ولكن أبا بكر يعلن انه موافق على الصلح ..
فيذهب عمر وحده ويقابل الرسول قائلا :

يا رسول الله .. الست برسول الله .. قال الرسول :
بلى .. قال : أو ليسنا بالمسلمين .. قال : بلى .. قال : أو ليسوا
بالمشركين .. قال : بلى ..

قال : فعلام نعطى الدنيا من ديننا . ولم تسكت معارضة عمر
عن الصلح الا عندما قال له الرسول :

« أنا عبد الله ورسوله .. لن أخالف أمره ولن يضيعنى » .
وهنا فقط فهم عمر ان الرسول قد تصرف بوحى من الله لا من
اجتهاده الشخصى فسكت .

وقصة أخرى أعظم دلالة : هل يتصور أحد فى عصرنا ان
حاكماً يقدم الى مجلسه مشروع اتفاق مع دولة أجنبية فبرفضه
المجلس ويمزق الاتفاق فيقبل الحاكم عن طيب خاطر قرار الأغلبية
ويستحب مشروعه دون أن يغضب ..
لقد حدث ذلك مع رسول الله :

ففى غزوة الأحزاب اتفق الرسول مع شيوخ غطفان على ان
ينفضوا ويفكوا حصارهم (١) عن المدينة وكتب معهم وثيقة ان
يعطيهم ثلث ثمار المدينة مقابل ذلك .. وطلب الرسول قادة
الأصنام يشاورهم فى الأمر ويعرض عليهم بنود الاتفاقية . قالوا له :

(١) راجع فى هذه القصة كتاب « من توجيهات الإسلام » للإمام الشيخ محمود
شلتوت ص ٥٣٠ وكتاب « مقارنة الأديان والإسلام » جزء ٣ للدكتور أحمد شلبى
ص ١٧٨ وكتاب « الديمقراطية عند العرب » لمحمود الشرقاوى ص ٣٩ .

هل هذا شيء أمرك الله به لابد لنا من العمل به .. أم هو شيء تصنعه لنا من رأيك .

فقال الرسول : لو كان أمرا من الله لما شاورتكمما .. ولكنه من رأيي وقد أردت ان أكسر شوكة الناس عنكم » .

فقالوا له : لقد كنا واياهم في الشرك ولا نعطيهم منه الا بيعا .. ابعده ان أعزنا الله بك وأكرمنا بالاسلام نقطعهم أموالنا .. والله لا نعطيهم الا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم .

فقال لهم الرسول : انتم وذاك (أى أنتم أحرار) ثم أخذ سعد بن معاذ صحيفة الاتفاقية من الرسول ومزقها بيديه .. فأى ديمقراطية أروع من هذه ..

- اننا نرى في القرن العشرين الكثير من الحكام المستبدين الذين يعلنون الحرب باسم شعوبهم والشعوب لا تعلم من الأمر شيئا .. ويجبرونها الى مغامراتهم العسكرية كما تجبر النعاج الى المذبحة وهم لا يملكون من الأمر شيئا .

ومن يعارض يقصونه من الحكم أو يرمونه في السجون .. فأين هذا من ديمقراطية الحكم في الاسلام .

وبعد ان قبض رسول الله كان مجلس الصحابة يختص بتفسير القرآن وأخذ ما يلزم منه لوضع التشريعات في كل ما يعرض لهم من المشاكل . ولم يكن الخليفة يجزأ على الاستئثار بهذا التفسير وحده مهما كانت مكانته الدينية والعلمية ..

يروى سعيد بن المسيب انه سأل رسول الله قائلا :

« يا رسول الله .. الأمر ينزل بنا بعدك بما لم ينزل فيه قرآن ولم يسمع منك فيه شيء فماذا نفعل » فقال الرسول : « اجمعوا له العالمين من امتي ، واجعلوه بينكم شورى ولا تقضوا فيه برأى واحد » .

وكان الخلفاء الراشدون يحرصون على هذه القاعدة أشد
الحرص :

ومن هذه الأمثلة ان عمر رضى الله عنه قد رأى احجام شباب
المسلمين عن الزواج بسبب ارتفاع مهر النساء . . ورأى حلاً لذلك
أن يحدد للمهور حداً أعلى وما زاد على ذلك تأخذه الدولة كضريبة
ويضاف الى بيت مال المسلمين . . ووقف عمر يعلن رأيه على المنبر .
فتصور من الذى عارض الخليفة وأعلن انه بذلك يتعدى على سيادة
القانون (وهو القرآن) لقد تصدت له امرأة فى المسجد وقالت له :

— ليس لك ذلك يا عمر . . فان الله سبحانه وتعالى يقول

(وآتيتهم اعداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) (سور:
النساء - آية ٢٠) .

وهنا يعلن الحاكم خطأه على الملأ فى تواضع ويسحب مشروعه
من المجلس ويقول : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » .

ومرة أخرى أراد عمر أن يقيم حد الزنا على امرأة وكانت حبلى
من الزنا . . فاستشار مجلس الصحابة . .

فقالوا له : ان كان لك سبيل على ظهرها فلا سبيل لك على
ما فى بطنها . فأفاق عمر الى خطئه وقال : « لولاكم لهلك عمر » .

٦ - حق مجلس الشورى فى خلع الحاكم :

لمجلس الشورى ان يسحب الثقة من الحاكم وان يسقطه أو
يعزله :

فرسول الله يقول : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما
أحب وأكره الا ان يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . (أحمد .

والطبراني) ومعنى هذا الحديث ان الرعية عليها طاعة الحاكم الا اذا انحرف وأفسد في الأرض فللمرعية ان تسحب منه بيعتها له وتمتنع عن السمع والطاعة وهو ما يسمى في عصرنا الحديث بسحب الثقة .. والحاكم المسلم اذا سحبته منه البيعة أصبح حكمه غير شرعى وعليه ان يستقيل ويترك الحكم لأنه لا حكم بغير بيععة صحيحة على السمع والطاعة .

ويديهي ان كلمة المعصية هنا لا يقصد بها المعنى المحدود للكلمة ..

فهى مثل كلمات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقصد بها المعنى العام لكل مفاهيم الخير والشر وكافة الخدمات فى الدولة .

وليس من المعقول ان يفسر الحديث على ان سحب البيعة من الحاكم لا يتم الا اذا ضبط مبتليسا بالسرقه أو الزنا مثلاً لأن العقوبة فى هذه الحال لا تكون بمجرد سحب الثقة لكن بالجلد أو قطع اليد شأنه فى ذلك شأن عامة المسلمين .. واذا ..

— فالاستبداد بالحكم وظلم الرعية معصية ..

— وتعطيل مبدأ الشورى الذى هو ركن من أركان الاسلام معصية ..

— والتغاضى عن الفساد والرشوة ومشاكل الروتين معصية ..

— وإهمال مرافق الدولة وعدم تزويد الرعية بالخدمات معصية ..

— وحرمان الأكفاء من أبناء الأمة من فرض العمل والمشاركة فى الحكم محاباة للأقارب والمحاسيب والشلل معصية ..

وفى ذلك يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري (١) أن الحاكم إذا اتهم بالفسق تسقط ولايته لأن الفسق يفقده صفة العدالة التي هي أحد شروط الولاية .

والفسق نوعان : نوع ظاهر بالمعنى المعروف . . أما النوع الثانى الذى يهمنا فيصبح الخليفة فاسقا اذا خرج فى ممارسة ولايته عن الأصول الشرعية أى اذا تجاوز سلطته أو أساء استعمال ولايته . .

— وقد كانت التهمة التى وجهها أبناء الصحابة الى الخليفة عثمان رضى الله عنه هى تعيينه لأقاربه فى المناصب وعدم محاسبته لولاياته على الأقاليم . . فسحبوا البيعة منه وطلبوا منه أن يتنحى وظلوا يحاصرون بيته ثلاثة أيام حتى يتنازل عن الخلافة لأنهم ظنوا أن عمله ذلك عصيانا لكتاب الله . .

نخرج من هذا بحقيقة هامة . . وهى أن الاسلام يتيح لأهل الشورى بصفاتهم (أولى الأمر) أن يعزلوا الحاكم اذا أفسد أو انحرف أو ظلم . .

وفى هذا يقول الأمام الغزالى (٢) :

« ان السلطان الظالم عليه ان يكف ولايته وهو اما معزول أو واجب العزل وهو على التحقيق ليس بسلطان » . .

وهذا أمر طبيعى ولا خلاف فيه . . فمن القواعد المقررة ان من يعطى السلطة يستطيع أيضا سحبها . . والشعب فى الاسلام هو وحده الذى يعين الحاكم ويعطيه السلطة ولذلك فمن حقه أن يسحبها .

وفى هذا يقول الشيخ محمد نجيب مفيتى الديار المصرية سابقا :

(١) كتاب فقه الخلافة ، مصدر سابق صفحة ٢٤٦ .

(٢) كتاب احياء علوم الدين جزء ٢ من ١٢١٠ .

« ان كتب الكلام متفقة على أن الخليفة أو الامام هو وكيل
لأمة وانهم هم الذين يولونه السلطة وانهم بذلك يملكون خلعه
يعزله » (١) .

ويقول الشيخ محمد عبده في الوالى المسلم (٢) :

« فالأمة (أو نواب الأمة) هى التى تنضبه والأمة هى صاحبة
الحق فى السيطرة عليه وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها
فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه » .

ويبقى هنا سؤال آخر يثيره ما جاء فى قرار لجنة الدستور
التونسي التى شكلت ١٩٥٥ وقررت أن الاسلام لا يصلح مصدرا
للدستور بحجة (٣) « ان القرآن لم يأت بنصوص دستورية محددة
وواضحة تتيح محاكمة الخليفة أو عزله مما اضطر الناس الى قتل
عثمان وما تبع ذلك من فتنة وانقسام » .

والسؤال الذى يثيره قرار اللجنة :

هل حقا ان الاسلام لم يأت بنصوص تتيح محاكمة الخليفة أو
عزله ..

فلنفرض ان الخليفة اختلف من مجلس الشورى فى أمر هام
ورأى أن الخليفة بمخالفته هذه أصبح يستحق العزل أو المحاسبة فهل
فى القرآن نص يبين لنا نوع التصرف الإسلامى فى هذه الحالة ..
ونقول نعم :

(١) كتاب « حقيقة الاسلام وأصول الحكم » ص ١٧ . للشيخ محمد بن خيت .

(٢) من كتاب الاسلام والنصرانية ص ٥٩ مرجع سابق للشيخ محمد عبده .

(٣) كتاب القومية والغزو الفكرى « جلال كسكس » .

يقول الله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) • (النساء ٥٩) •

فالحل الذى يراه القرآن لهذا النوع هو تحكيم القرآن والسنة وترجمة ذلك عمليا هو أن ننشئ لجنة أو هيئة من المحكمين • وقد تكون هذه اللجنة مستقلة كمجلس الشيوخ فى بعض البلاد الديمقراطية أو تكون لجنة قضائية أو لجنة فرعية من مجلس الشورى نفسه وتنظر هذه اللجنة فى نوع المخالفات الدستورية التى يرتكبها الحاكم ثم ترفع رأيها الى مجلس الشورى الذى له أن يقرر بناء على هذه التوصية سحب الثقة أو عدمه •

والآن يقودنا هذا الحل الاسلامى الى سؤال آخر :

— ما هو حكم الشرع فى الحاكم المسلم الذى تجمع أكثرية ممثلى الشعب فى مجلس الشورى على سحب الثقة منه ثم لا يقبل ان يتنحى أو يلغى لجنة التحكيم أو يحل مجلس الشورى نفسه ثم يستبد بالحكم ويلقى بالمعارضة فى السجن •

ويجيب رسول الله على ذلك بقوله :

« **إِذَا كَانَ رَحَى الْإِسْلَامِ دَائِرَةً فَدُورُوا مَعَ الْإِسْلَامِ حَيْثُ دَارَ ••**
إِلَّا إِنْ الْقُرْآنَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ فَلَا تَفَارِقُوا الْكِتَابَ •• **إِلَّا أَنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ مُضِلُّونَ يَقْضُونَ لَأَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَقْضُونَهُ لَكُمْ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ » •**

قالوا : « **وَمَا نَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ** » •

قال : « كما صنع أصحاب عيسى نشروا على المناشير وحملوا
على الخشب . والذي نفس بيده لموت في طاعة الله خير من حياة في
معصية الله » (رواه اسحق (١) وأحمد بن منيع) .

وهكذا يقر الشرع معارضة الحاكم الفاسد حتى الموت . . . وصدق
رسول الله ص الله عليه وسلم اذ يقول : -

« خير الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر » رواه النسائي
وقوله « خير الشهداء رجل قام الى امام جائر فامر به ونهاه
فقتله » الترمذي والحاكم

- وتحضرنا هنا حادثة مقتل عثمان رضي الله عنه حين قال
لمن حاصروه :

« لا تقتلوني . فانه لا يحل قتل الا ثلاثة : رجل زنى بعد
احصائه ، أو كفر بعد اسلامه ، أو قتل نفسا بغير نفس . . » .
قالوا له : اننا نجد في كتاب الله غير الثلاثة (٢) الذين سميت
قتل من سعى في الأرض فسيادا وقتل من بغى ثم قاتل على بغيه
وقتل من حال دون شيء من الحق ومنعه ثم قتل دونه وكابر عليه .
وقد بغيت ومنعت الحق وحلت دونه وكابرت عليه . وتأبى ان
تقيد من نفسك (أى تحاسب نفسك) .

(١) الطالب العاليه بإسناد الزوائد الثمانية للحافظ ابن حجر مطبعة وزارة
الأوقاف الكويت ، كتاب الفتن - ج ٤ ص ٢٦٨ .

(٢) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٩٦ . طبعة دار المعارف الطبعة الرابعة .

وقد تمسكت بالامارة علينا ونحن لها كارهون ورسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : من أم جماعة وهم له كارهون فعليه
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » •

وليس معنى ذلك اننا نوافق قتلة عثمان على فعلتهم ...
ولكننا أوردنا هذه الحادثة للتبرير على حق الرعية في عزل الوالى اذا
استبد بالأمر •

الفصل الثانى

ديموقراطية الاسلام

(أولا) ديمقراطية نظام الحكم فى الاسلام

لا وراثه .. ولا تعيين .. ولا طبقية .. ولا كهنوت ..
ولا انفراد بالسلطة .. ولا وصاية على الأمة .

١ - اختيار الحاكم المسلم كأحدث الطرق الدستورية
والديمقراطية فى العالم :

فى أمريكا زعيم الديمقراطية يجتمع قادة كل حزب ويرشحون
واحدا منهم لمنصب رئيس الجمهورية ، ثم يعرض هذا الشخص على
الأمة فى استفتاء عام . فاذا فاز أصبح رئيسا للدولة .. وممثلا
لجميع أفراد الشعب .

ونفس النظام والاسلوب يحدث في كل بلد متمدن في القرن العشرين مع فروق شكلية ومظهرية طفيفة . . ففي بريطانيا مثلا وفي ألمانيا الديمقراطية يختار كل حزب رئيسه ثم يتقدم كحزب للانتخابات العامة والحزب الفائز يصبح رئيسه بالتالي رئيسا للحكومة والمسئول عن سياسة الدولة . . وما الملكية الوراثية في بعض البلاد الديمقراطية كإنجلترا الا منصبا فخريا لا سلطة له على الشعب ولا تدخل له في شئون الحكم . .

هذا في الغرب الديمقراطي في القرن العشرين . .

فكيف كان اختيار الحاكم في العهود الاسلامية الاولى . .

— عندما توفي رسول الله قام سباق طيعي بين المهاجرين والأنصار على من يخلفه . واجتمع الفريقان الكبيران في سقيفة بني ساعد . فرشح المهاجرون أبا بكر للخلافة وطالب الأنصار بترشيح واحد منهم . . ودار بين الفريقين حوار ديمقراطي لا يختلف عما يحدث في عصرنا هذا بين أي حزبين سياسيين . . ويقف أبو بكر يشرح حجته في أحقيته بالمنصب وفي صالح الأمة في اختياره حتى اقتنع الفريقان وقاموا اليه يبايعونه . . ثم توالى القبائل الأخرى الواحدة تلو الأخرى حتى تمت له البيعة من المسلمين جميعهم . .

— وعندما حضرت المنية أبا بكر بعث الى كل واحد من الصحابة وأهل الحزم والمشورة يسألهم رأيهم فيمن يرشحه للخلافة بعده . . ويطلب منهم رأيهم في عمر . فاتفقت آراؤهم حوله . ثم خرج عثمان بن عفان ليعلم على المسلمين ان الرأي قد استقر على ترشيح عمر . . وسألهم اذا كانوا يريدون مبايعته فاقبلوا على بيعته وعندما حضرت المنية عمر بن الخطاب طلب منه نفر من الصحابة أن يستخلف من بعده ولده (عبيد الله بن عمر) لما عرف عنه من العقل والحكمة والفقه في الدين . فأبى عمر حتى لا تؤخذ سنة لمن بعده في توريث أبنائهم

كيف نحكم بالاسلام — ٢٢٥

وقال في ذلك « يحسب آل عمر أن يحاسب واحد منهم (١) ويسأل
عن أمر أمة محمد » .

وطلبوا منه أن يختار (بالمشورة) مرشعا آخر كما صنع
أبو بكر عندما اختاره . ولكن عمر أثر أن يصنع كما فعل الرسول
إذ لم يحدد خليفته ولم يفرض أحدا على الناس ورشح عمر ستة من
الصحابة ليتفقوا فيما بينهم على واحد منهم فاختاروا عثمان .
ولكن خلافة عثمان لم تتم الا ببيعة عامة من الشعب .

وخلاصة لذلك نجد أن أسلوب اختيار الحاكم في الاسلام هو
نفسه الاسلوب الذي تتبعه أوروبا الديمقراطية في القرن العشرين
وحسب أحدث دساتير العالم . .

فالحاكم يرشح أولا من حزبه أو جماعته أو (أهل الشورى في
الاسلام) . ولكن هذا الترشيح لا يصبح تعيينا نافذ المفعول الا
بعد انتخابات عامة (أى بالبيعة في الاسلام) . .

ومن الملاحظ هنا :

(أ) ان الرسول وخلفاءه الراشدين قد رفضوا مبدأ التعيين
وان اختيار أبى بكر لعمر لم يكن تعيينا كما يدعى البعض بل كان
ترشيحا . وللناس ان ترفضه أو تقبل به حسب الشورى . .

(ب) وان الحاكم المسلم لا يتولى السلطة الا بعد بيعة وانتخاب
أى يرضى الناس ورغبتهم ومن يأخذ الحكم قهرا أو قسرا أو بانقلاب
عسكرى . أو من يأخذ لنفسه البيعة وهو فى قمة السلطة يعتبر
حكمه غير شرعى .

(١) تاريخ الطبرى ج ٤ ص ٢٢٨ دار المعارف الطبعة الرابعة .

وقد أكد عمر بن الخطاب على هذه الحقائق في خطاب القاء على
الأمة قائلا :

« أيها الناس قد بلغني ان بعض الناس يقول ، والله لو قد
مات عمر بن الخطاب لقد بايعت فلانا . . فلتعلموا ان من بايع رجلا
من غير مشورة من المسلمين فإنه لا بيعة له . . وهو والذي بايعه
أحق ان يقتل » (١) .

(ج) وعندما آل ملك بنى أمية الى الخليفة انصالح عمر
بن عبد العزيز بالوراثه دخل المسجد فخطب الناس قائلا : . أيتها
الناس اني قد ابتليت بهذا الأمر (أى وراثه الحكم) على غير رأى
منى ولا طلبية له ولا مشورة من المسلمين . وانى قد خلعت ما فى
أعناقكم من بيعتى فاختاروا لأنفسكم » (٢) . فهو لم يأخذ البيعة
لنفسه وهو فى السلطة والحكم . بل خلع نفسه أولا . . ولم يقبل
الحكم بعد ذلك الا بعد بيعة حرة . .

٢ - سلطات الحاكم المسلم غير مطلقة وهى أقرب الى الحكم
الدستورى العصرى : يقول الله تعالى مخاطبا رسوله : (فذكر انما
أنت مذكر عليهم بهسيطر) ويقول : (وما أنت عليهم بجبار) .
ويقول تعالى : (وشاورهم فى الأمر فاذا عزمت فتوكل) هذه هى
سلطات الحاكم فى كتاب الله .

ومن أقوال الخلفاء :

(١) الديمقراطية عند العرب . محمود الشرقاوى ، ١٢٤ .

(٢) ابن الجوزى (سيرة عمر بن عبد العزيز) ص ٥٣ مطبعة المؤيد القاهرة
سنة ١٣٣١هـ تحقيق محب الدين الخطيب . « وتاريخ الخلفاء » للسيوطى ص ١٥٣
ادارة المطبعة النبوية سنة ١٣٥١هـ .

عندما ولي أبو بكر الخلافة قال كلمته المشهورة : « أطيعوني ما أطعت الله فيكم فان عصيت فلا طاعة لي عليكم » فقال له بعضهم : « والله لو عصيت لنقومنك بسيوفنا هذه » .

— وعندما ما بويح عمر وقف يخطب وكأنما يقسم يمين الولاء للشعب :

« والله ما أنا بملك يملك فاستعبدكم بملك أو جبرية وما أنا إلا أحدكم منزلتي منكم كمنزلة والى اليتيم منه ومن ماله » .

وقال عمر بن عبد العزيز فى خطاب بيعته :

« انما أنا واحد منكم غير ان الله جعلنى أثقلكم حملا » .

وفى الفقه الاسلامى :

يقول الشيخ محمد عبده فى كتابه «الاسلام (١) والنصرانية» :

« الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة ولا يخصه الدين بجزية فى فهم الكتاب والعلم بالأحكام ولا يرتفع به الى منزلة خاصة . ثم هو مطاع ما دام على الحجة والنهج والسنة والمسلمون له بالمرصاد . فاذا انحرف عن النهج أقاموه عليه واذا اعوج قوموه . فالأمة أو نواب الأمة هى التى تنصبه والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها وهو حاكم مدنى من جميع الوجوه » . الى ان يقول : « ليس فى الاسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة وهى سلطة خولها الله لأدنى المسلمين » .

(١) « الاسلام والنصرانية » الشيخ محمد عبده من ص (٦٥ ، ٦٧) .

ويقول أيضا الشيخ محمد بخيت المطيعي (١) مفتي الديار المصرية الأسبق في كتابه « حقيقة الاسلام وأصول الحكم » : — ان منصب الخليفة انما يكون بمبايعة أهل الحل والعقد وان الامام انما هو وكيل الأمة • وان أفرادها هم الذين يولونه السلطة فمصدر قوة الخليفة هو الأمة • وهو انما يستمد سلطانه منها • والمسلمون هم أول أمة قالت بأن الأمة مصدر السلطات •

ومن المعروف ان الحكم في الاسلام يعتمد على الشورى والا ففقد شرعيته •

ويقص علينا الامام ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » ان الامام العالم أبا مسلم الخولاني دخل على معاوية بن أبي سفيان فقال :

« السلام عليك أيها الأجير » فاستنكر ذلك جلساء الخليفة وقالوا له : قل السلام عليك أيها الأمير • فأعاد : السلام عليك أيها الأجير • قالوا : بل قل أيها الأمير • فقال في اصرار : بل السلام عليك أيها الأجير • • »

وهنا فطن معاوية الى قصده وقال : دعوا أبا مسلم فانه أعلم بما يقول • •

فقال : انما أنت أجير استأجرك رب هذه الأمة لرعايتها فان أنت داويت مرضاها وشفيت جرحاها وحبست أولها على آخرها وفك سبيلها أجرك وان أنت لم تفعل عاقبك سيدك •

وام تكن هذه النظرة الى الحاكم المسلم قاصرة على عهد الخلفاء الراشدين وحدهم • فحتى في عهود الاستبداد والحكم الموروث

(١) كتاب « حقيقة الاسلام وأصول الحكم » للشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية الأسبق •

والحفاظ الدولة الإسلامية كان الحاكم يعتبر نفسه أجيرا لدى الشعب . وهذا هو أبو العلاء المعري ينعى على الولاة في عهده ظلمهم ويقول :

هل المقام فكم أشاهد أمة

آمرت بغير صلاحها أمراؤها

ظلموا الرعية واستجازوا كيدها

وعلموا مصالحها وهم اجراؤها

وقد ظل جميع المشتشرقين في الغرب حتى يومنا هذا يتعجبون من روعة هذا التشريع الاسلامي الذي كان في القرن السادس الميلادي يعتبر الحاكم مجرد أجير يمكن عزله أو قبض الراتب عنه أو سحب التوكيل منه . في حين كان الحكام في أوروبا اذ ذاك يعاملون كانصاف آلهة . .

ضمانات الاسلام لعدم استبداد الحكام :

وبعد هذا الاستدلال والاستفاضة في الشرح لابد ان هناك من سيعترض قائلا لقد تحققت العدالة والحرية على عهد رسول الله وخلفائه الراشدين عندما كانت الأخلاق والضمير والوازع الديني هي العامل المسيطر لمنع الاستبداد . . ولكن التاريخ يروي لنا ان بعض من تبعوا هذه المرحلة من الخلفاء قد فجروا واستطروا واستغل الدين سيفاً في يده يتحكم في رقاب العباد . فاتهمهم بمارضية بالكفر أو بالخروج على اجماع الأمة ، ونصب المشائق والصليبان باسم الدين . فما هي الضمانات القانونية التي يقدمها الاسلام لصيانة الحكم من مثل هذا الانحراف . .

ونقول رداً على ذلك :

ان الضمان الحقيقي والأساسى لعدم استبداد أى حاكم على ظهر الأرض لا يكمن فى المجالس النيابية ولا النوائج الدستورية ولا التسم الذى يتعهد به الحاكم على نفسه بالعدل وعدم الاستبداد . . . ولكن الضمان الحقيقى الفعال هو وعى الأمة وقيامها لحقوقها وواجباتها وهذه هى النقطة انفعالة التى اهتم بها الاسلام ونجح فى تحقيقها . . .

فمهما بلغت الضمانات السابقة من انقوة والاحكام حسب الطرق العلمية الحديثة فان الحاكم اذا وجد من شعبه جيلا وغفلة وتهاونا فى حقوقهم انقلب الى دكتاتور مستبد دون ان يجد فى تلك الضمانات القانونية ما يعوقه أبدا . . . فكم من حاكم له مظاهر الحاكم الدستورى العصرى : فله مجلس نيابى منتخب ولديه حزب حاكم ولديه عدد لا يحصى من اللجان المنتخبة : ولا يمكن ان يؤخذ على حكمه أى عيب دستورى ولكنه هو فى الواقع صاحب الأمر والنهى وهو مصدر كل السلطات طالما شعبه غافل عن حقوقه متساهل فى مطالبه . . .

واذا أردنا المقارنة بين نوعين من الحكم المستبد : أحدهما يحكم باسم الدين والآخر يحكم بالقوانين الوضعية لما وجدنا بينهما farkا فى الاستبداد الا من ناحية الوسيلة فحسب . الأول يستغل الدين ورجاله لاستبداده والثانى يستغل القانون ورجاله فى طغيانه . . .

فكم من حكم علمانى أو دستورى اشتهر فى التاريخ بالمحاكمات الصورية ومحاكم التفتيش والمخبرات وأحكام السجن والاعدام بالجملة . . . وكل هذا باسم القانون وتحت سلطانه .

ومن غير الحكمة ولا المنطق فى مثل هذه الأحوال ، أن نتهم أيا من القانون أو الدين بأنه يهين الفرصة للاستبداد والحكم الفرادى . . . ولكنها غفلة الشعوب وجهلها وتهاونها فى حقوقها التى

تهيء الفرصة للحاكم الضعيف الشخصية . (لا القوى الشخصية
كما قد يعتقد البعض) الى الاستبداد والعنف عندما يعجز عن
مواجهة معارضية بالعمل الصالح والحجة المقنعة . لذلك نجد أن
أول خطوة يتبناها الحاكم الذي يريد الاستبداد حتى يؤمن لنفسه
حكما مطلقا لا ينازعه فيه أحد : هي حرمان الشعب من كل وسائل
التوعية التي تنبئه الى حقوقه ومطالبه ، وأول هذه الطرق هي
السيطرة التامة على وسائل الاعلام .

وهكذا نعود الى الضمان الحقيقي لعدالة الحكم . . ألا وهو :
وعى الرعية .

ورسول الله يقول : كما تكونوا يولى عليكم . .

وعند الحديث عن واجبات الرعية المسلمة التي نص عليها
الاسلام فسوف نوفى هذه النقطة بحثا . .

عهد الوالى

أو خطاب العرش فى الاسلام

بعد أن بويع عمر بن الخطاب بالخلافة وقف يخطب خطبة
المبايعة فى المسجد ويعطى العهد للناس لسياسته فى الحكم فقال :

« لكم على ألا أجتبى شيئا من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم الا
من حقه ولكم على اذا وقع فى يدي الا يخرج مني الا بحقه . »

- ولكم على أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم ان شاء الله وأسد
ثغوركم .

- ولكم على ألا أقيكم فى المهالك ولا أحبسكم فى ثغوركم .

- - وإذا غبتم في البعوث فأنا أبو العيال حتى ترجعوا اليهم •
- - فاتقوا لله عباد الله • وأعينوني على أنفسكم يكفها عني •
- - وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واحضاري النصيحة فيما ولاني الله من أمركم •
- - ألا ... وإن أمير المؤمنين أخو المؤمنين فإن لم يكن أخا المؤمنين فهو عدو المؤمنين » •

(ثانيا) ديمقراطية الحاكم المسلم

(وأخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين)

(قرآن كريم)

- الحاكم المسلم لا يملك إلا أن يكون ديمقراطيا ••
- لأن الاسلام والاستبداد لا يلتقيان ••
- وعليه أن يختار بين أحدهما •
- فلكى يصبح الحكم شرعيا فى الاسلام ولكى يلتزم الشعب نحوه بالطاعة •
- - فلا بد للحاكم المسلم أن يصل بالبيعة الحرة من الرعية أى بالانتخاب •
- - وأن يتقيد بالشورى أى بالمجالس النيابية •
- - وأن يلتزم بنتيجة الشورى أى يحترم رأى الأغلبية •
- - وأن يرفض المدح الكذاب الذى يضلل الحكام •
- - ويتقبل النصيحة والرأى أى المعارضة والنقد •

- ١٠ - وأن يحترم المعارضة ويُمكنها من تأدية رسالتها ..
- ١١ - وأن يقيم العدل والمساواة : مع معارضيه قبل أنصاره ..
- ١٢ - وفتح البعيد قبل القريب ومع العامة قبل الخاصة ..
- ١٣ - وهو محاسب أمام الله والرعية حتى عن ملبسه ومسكنه وطعامه وحياته الخاصة .
- ١٤ - وهو مسئول عن اختيار مجلسه واحترام مجالسيه .
- ١٥ - ومسئول عن اختيار وزرائه وولاته وأعوانه مسئول عن مراقبة أعمالهم .
- ١٦ - والحاكم المسلم مسئول عن إيصال الحقوق الى كل مواطن من رعاياه في البيوت والحقول والعمل حتى يتفرغوا للانتاج والعمل .
- ١٧ - وعليه أن يسهل للرعية مقابلاته لرفع ظلامتهم ..
- ١٨ - وعليه أن يحل مشاكلهم قبل أن يطالبوه بها . ويعرف حاجات مواطنيه قبل أن يفصحوا عنها ..
- ١٩ - هذه هي بعض شروط الحاكم المسلم حتى يصبح حكمه شرعياً ودستورياً .. فبغير البيعة الحرة - والشورى الملزمة - والعدل العام - والمساواة بين الرعية وإيصال الحق وسماع النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من المعاني التي جاء بها الإسلام والتي تسمى في عصرنا الحديث بالديمقراطية، بغير هذه أو باختلال بعضها يفقد الحكم شرعيته وتسقط بيعة الناس له أي تسحب الثقة منه ..

ويتميز الحاكم المسلم الحق عن أى حاكم مدنى بعدد من الصفات الديمقراطية التى نحتاجها فى عصرنا الحاضر .
فمن ذلك :

١ - الحاكم المسلم معلم ومربى قبل ان يكون حاكما أو رئيسا
وهذا هو نوع الحاكم الذى نحتاج اليه أمتنا فى مرحلتها
الراعنة ..

فأمتنا الاسلامية تمر اليوم بمرحلة تخلف رهيب ..

والانسان العربى والمسلم بحاجة الى اعادة بناء كيانه وتفكيره
ووجدانه وتربيته وايمانه ..

وبكلمة واحدة انه فى مرحلة بعيدة عن خلق القرآن .
ويحتاج الى بعث اسلامى جديد ..

- وليس هذا عمل حاكم عسكرى يأمر فيطاع ويحكم
بالشرطة والقوة والمراسيم ..

- ولا زعيم سياسى يعيش بين المكاتب وخلف الجدران
وتحت سقف الروتين ..

- ولا دبلوماسى ماهر تملأ صوره وتصريحاته صفحات
الجرائد وعواميد الأنباء ..

- ولكنه عمل مدرس عقائدى .. ومربى شعبى ..

يعيش بين الناس كائى واحد منهم ، فيصبح بأفعاله وأقواله
خير قدوة لهم . يبدأ من الصفر .. فيخلق جيلا ويربى أمة ..

وبذلك يسير فى نفس الطريق التى رسمها معلم الانسانية
الأول محمد بن عبد الله حين كان يقول : « لقد بعثت معلما ورسولا »
ويقول : « بعثت لأتهم مكارم الأخلاق » .

لقد ابتداء رسول الله يعلم أمته كل شيء في الحياة .

— ابتداء من غسيل الوجه والقدمين وآداب المائدة والطعام .
.. ثم انتقل من ذلك الى تعليمهم آداب التعامل بين الناس ورعاية الأسرة وحماية المجتمع ثم وصل بعد هذا الى تعليمهم معاملة الشعوب والمعاهدات الدولية وأسرى الحرب ونظم الحرب والسلام .

— كان رسول الله يحب النظافة والطيب وخصوصا اذا دخل المسجد .

وذات يوم دخل مسجده فوجد أعرابيا يتبول على الأرض وقد ثار الصحابة في وجهه وكادوا ان يفتكوا به .. فنهاهم الرسول عنه وقال لهم :

« لا تقطعوا عليه بولته » أى لا تفزعوه فيحتبس البول عنه .
فلما أتم الرجل بولته ناداه الرسول في رفق .. وأخذ يرشده وكأنه يربى ولده أو معلم يثقف تلميذه ويقول له :

« ان هذه المساجد لاتصلح لشيء من هذا البول والقذر ،
وانما هي لذكر الله عز وجل وقراءة القرآن » متفق عليه .

ثم أمر الرسول بدلو ماء وأخذ مع الرجل يطهر المكان .
ورأى رسول الله يوما رجلا يبصق على الأرض فقال له :
« البصق على الأرض في المسجد خطيئة وكفارتها ردمها » .
رواه النسائي وابن حنبل .

وهكذا ابتداء الرسول يعلم الناس ابتداء من الصنفر .
ابتداء من البصق والتبول . فلم تمض سنوات قلائل حتى كان

تلاميذه وصحابته يهزون أركان الدنيا ويفرضون الجزية على من لم يتبع تعاليمه في آسيا وأفريقيا وأوروبا .

وهذا هو أول ركن من أركان ديمقراطية الاسلام . .

وهو أحدث أسلوب علمي في تربية الشعوب وقيادتها .

أن تعلم الناس الطريق وترشدهم اليه . .

وأن تجعل من نفسك قدوة حسنة لهم ومثلاً أعلى يحتذونه بدلاً من الاكتفاء بإصدار الأوامر والقرارات وسن العقوبات على المخالفين .

ولهذا السبب لانجد بين صفات الحاكم المسلم التي وردت في كتب التاريخ كلمة الرئيس أو المدير أو الملك . .

ولكنه يسمى الخليفة لأنه يخلف الرسول . . أو الامام لأنه يؤم الجماعة ، أو يسمى المعلم أو المرشد أو الوالي . .

وهذا بخلاف القائد العسكري المسلم الذي وظيفته الأمر والنهي فقد كان لذلك يسمى (الأمير) .

٢ - وإذا كان من واجبات الحاكم المسلم تربية الشعب وتعليمه . . فهو أكثر من هذا ملتزم بتربية الجيل الجديد تربية عقائدية واثابة الفرصة للشباب والدم الجديد ليتولى مناصب الحكم والمسؤولية الى جانب الجيل القديم . . وللإسلام في هذا المضمار شواهد عديدة لم يسبقه اليها أى نظام آخر . .

لقد كان رسول الله مهتماً بالشباب فى مجلسه لأن الشباب أكثر مرونة وقابلية للدعوة الجديدة والدين الجديد . . وهم حكام المستقبل وحملة الرسالة والشعلة . . وكان الرسول يضع الشباب فى أعلى المناصب فى الدولة تشجيعاً لهم على تحمل المسؤولية وأمر

للجيل القديم باحترام بحق الجيل الجديد وافساح الطريق أمامه ..
وتخير مثل نصرته في هذا المجال ان الرسول في آخر غزوة له
قد ولي على قيادة الجيش شابا يافعا لا يزيد عمره عن ثمانية عشر
عاما هو الصحابي أسامة بن زيد رضي الله عنه ..

ومن العجب أن هذا الجيش كان يشمل كبار الصحابة
وشييوخهم وكبار فرسانهم : فكان فيه أبو بكر وعمر وعلي وكان
فيه معاوية وخالد وعمرو وجاء الكثير من الصحابة الى الرسول
ليختار لقيادة الجيش واحدا من كبار شيوخهم أو من مشاهير
فرسانهم بدلا من أسامة .. ولكن رسول الله كان يرمى الى هدف
أبعد وغاية أنبل وأعظم من مجرد اختيار قائد قوى محنك ...
كان يرمى الى تعليم الأمة الإسلامية والعرب بالذات الدين لم يتعودوا
على احترام الزعامة الا على أساس السن والشبهة وحدها ..
أن يعلمهم أن الشباب له حقه في القيادة وله دوره الذي يجب
أن يتدرب عليه ويمارسه ويجب على الجيل القديم ألا يحرمه منه ..

فانظر الى الفارق الكبير بين تربية الاسلام وديمقراطيته
ومراعاته للشباب والدم الجديد .. وبين ما نراه في عصور
الانحلال والحكم المدني من سيطرة الجيل القديم على شئون السياسة
والحكم وحرمانه الدم الجديد من المشاركة في المسئولية .. وبذلك
تتجمد كل مرافق الدولة .. وتذب في أوصالها مظاهر الشيخوخة
.. ثم اذا تولى الجيل الجديد الأمر كان بلا خبرة ولا تجربة فوقع
في الأخطاء وأساء التقدير ..

٣ - ومن صفات الحكام المسلم أنه يحكم بالمحبة والرحمة
والاقتناع والوازع الديني أكثر مما يحكم بالسلطة والشرطة
والمراسيم ..

فالشعوب لا يمكن تغييرها تغييرا جذريا وتربيتها تربية عقائدية واكتساب تعاونها وحساسيتها للتغيير . . . بكثرة القوانين ولا بالخوف من السلطة والعقاب . فهذه وسيلة الحاكم العاجز . والبشر ليسوا كالأغنام تجر جرا وتساق سوقا أو تدفع دفعا . . . انما البشر عقل وعواطف ووجدان . . . والمحبة والاقناع تفعل بهم الأعاجيب وتقودهم الى المعجزات . . . وهذا هو رسول الله وخلفاؤه الراشدون من بعده لم تكن لديهم شرطة ولا مخابرات ولا سجون بل لم تكن لديهم جيوش نظامية دائمة فكان اعتمادهم الرئيسى على محبة الناس لهم واقناعهم بعدالتهم وعلى الوازع الدينى وهذه هى وحدتها قوة القانون فى الاسلام . . . وهى أعلى مراتب الديمقراطية .

دات يوم طلب الرسول من الصحابة التجهيز لاحدى الغزوات واستجاب له المؤمنون والصحابة الا ثلاثة أخذوا يتعللون بشتى الأعذار . . .

وفى ظروف الحكم المدنى فان الممتنع عن التجنيد يحكم عليه بالسجن والغرامة . . . وقد توجه اليه تهمة الهرب من الخدمة وقد يتعرض للاعدام .

أما فى الاسلام فلننظر ماذا يحدث . . .

لقد نزلت الآيات القرآنية فى سورة التوبة وكأنها سوط عذاب على المتخلفين والقاعدين . . . فكانت تقضح ما فى قلوبهم . . . وتتهم كل متخلف عن الجهاد بالنفاق وتأمّر المسلمين بمقاطعتهم عقابا لهم وتمنع الرسول من الصلاة على من مات منهم . . .

وقد بلغ من قوة الوازع الدينى فى هذا المجتمع الاسلامى أن قاطعت المدينة كلها هؤلاء الثلاثة حتى زوجاتهم هجرنهم فى الفراش .

ولم يعد أحد من الناس يكلمهم أو يبيع لهم . . وجاؤوا إلى الرسول
فيكون ويستغفرون فقال لهم : « اني لا أملك لكم من الأمر شيئاً » .

وكان هذا العقاب أقسى على نفوسهم من السجن والجلد بل
وموت الأعدام . . . فقاموا ينفذون العقوبة على أنفسهم . . فانقطعوا
في الفلاة بعيداً عن الناس وعن المجتمع ليكون حظهم ويبتهلون إلى
الله أن يغفر لهم . . وظلوا كذلك بضعة أيام يلباليها حتى كادوا
يهلكون ثم نزلت رحمة الله بهم في سورة التوبة .

وعفا الله عنهم بقوله تعالى (وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا
ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا
أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب
الرحيم) (سورة التوبة آية - ١١٨) .

ومن واجبات الحاكم المسلم :

٤ - رفض المدح

٥ - وتقبل النقد

٤ - فالحاكم المسلم الحق هو الذي يرفض المدح والثناء
حتى لو كان عن حق لأن كثرة المدح للحاكم تضلله عن سبيل
الحق . . وتبعده عن سبيل الله . .

- وقف رجل يمدح الخليفة عثمان رضى الله عنه . فقام
أحد الصحابة وأخذ حفنة من التراب ثم ألقاها في وجه المدايح . .
فغضب الخليفة عثمان وقال له : ما شأنك . . فقال الصحابي
« إن رسول الله يقول » إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم
التراب « رواه مسلم . وكان الرسول إذا سمع رجلاً يمدح آخر
قل له « ويحك قطعت عنق صاحبك » .

وقف رجل يمدح الرسول ويقول له « أنت سيدنا وابن سيدنا » فغضب صلى الله عليه وسلم وقال له « لا يستهوينكم الشيطان فما أنا سديد أحد إنما أنا عبد الله ورسوله » الدارمي وابن خنبل .

ودخل رجل على الخليفة عبد الملك بن مروان فقال له : انى أريد أن أسر اليك شيئا . . فقال عبد الملك لأصحابه : اذا شئتم فنيضوا وانصرفوا من المجلس فأراد الرجل الكلام فقال له الخليفة - قف : لاتمدحنى فأنا أعلم بنفسى منك . ولا تكذبنى فانه لا رأى لكذوب . ولا تغتب عندى أحدا . . فقال الرجل يا أمير المؤمنين أفتأذن لى فى الانصراف . فقال له : ان شئت . .

- وسمع الخليفة عمر بن الخطاب أن أحد ولاته يجمع الشعراء (*) حوله ليمدحوه فعزله عن عمله وقال له « ان كانوا قد مدحوك بما فيك فأنت أعلم الناس به . . وان كانوا قد مدحوك بما ليس فيك فذلك مدعاة لهم للكذب والنفاق ومدعاة لك للغرور » .

٥ - والحاكم المسلم الحق هو الذى يتقبل النقد ويوسع صدره للمعارضة فلا يغضب ولا يحقد حتى لو أساء صاحب الحق فى عرض قضيته أو ظلامته فالله يقول (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) (سورة النساء آية - ١٤٨) .

ومعنى الآية أن المظلوم اذا لعن أو أساء التصرف من ضيق خلقه فإن الله يغفر له ذنبه الى أن تقضى حاجته . وقد كان حلم الرسول والصحابة مع معارضيه م ضرب الأمثال .

(*) هذا الوالى من القائد العظيم خالد بن الوليد وكان واليا على قيسرين فلم يشفع له ماضيه من المحاسبة ونجد تفصيلا لهذه القصة فى كتاب تاريخ الطبرى ج ٤ ص ٦٦ طبعة دار المعارف الطبعة الرابعة .

- وقف الرسول يوزع مال الله على الناس فاستقل اعرابي نصيبته وجذب الرسول من طوق ثيابه جذبا عنيفا وقال « يا محمد زدنى فليس المال مالك ولا مال أبيك فغضب عمر حتى استل سيفه صائحا - دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال الرسول : دعه يا عمر ان لصاحب الحق مقالا ..

- ومرة أخرى اقترض النبي من يهودى مالا ثم جاءه اليهودى قبل موعد السداد يتحرش به وجذبه من ثوبه وقال له بوجه غليظ - يا محمد ألا تقضىنى حقى فوالله ما علمتكم يا بنى عبد المطلب الا مماطلين . فغضب عمر واستل سيفه وقال - اتقول هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم يقول اليهودى : ونظر الى رسول الله فى هدوء وقد روعنى عمر بسيفه . ثم قال لعمر « يا عمر أنسا وهو كنا أحوج الى غير هذا .. أن تأمرنى بحسن الأداء وتأمره بحسن المطالبة .. اذهب به يا عمر فأعطه وزده عشرين صاعا مكان ما روعته » فاستغرب اليهودى وقال : ما هذه الزيادة يا عمر ؟ قال أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أزيدك لأننى روعتك وأخفتك » .

ووقف عمر ذات يوم يخطب فى الناس قائلا : « أيها الناس اسمعوا وأطيعوا » فقال أحدهم : لاسمع ولا طاعة يا عمر .. فقال عمر بهدوء : لم يا عبد الله .. قال لأن كلا منا أصابه قميص واحد من القماش الذى ورد من الشام وأنت أطول منا فكيف يكفى القماش ليستر عورتك . فقال له الخليفة : مكانك ثم نادى ولده عبد الله بن عمر .. فشرح عبد الله أنه قد أعطى أباه نصيبه من القماش ليكمل به ثوبه . فاقتنع الصحابة وقال الرجل فى احترام وخشوع : الآن السمع والطاعة .

وبمثل هذه المثل العليا التي ضربها الرسول وصحابته في الديمقراطية والعدل أصبح الحاكم المسلم مطالباً بالحلم والصبر أكثر ممن سواه من البشر ومن عامة الناس .

ويحكى أن الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك شتم أعرابياً في لحظة غضب فقال له الأعرابي : أما تستحي من الله أن تشتمني وأنت خليفة رسول الله في الأرض .

فدعر الخليفة لخطئه وقال للرجل : اقتص مني ..

فقال الرجل : إذا شتمتك فأنا مثلك . قال : خذ مني عوضاً من المال . قال : ما كنت لأقبل الصدقة . قال : فهبها لله .. قال : هي لله ثم لك فقال هشام : والله لا أعود لمثلها أبداً . قال الرجل : اللهم فاشهد .

ولا يحق للحاكم المسلم أن يسكت صاحب حق أو مظلمة عن عرض قضيته ..

بلغ الخليفة هشام عن رجل كلام غليظ فأحضره فلما وقف بين يديه جعل الرجل يتكلم فقال هشام : وتتكلم أيضاً ؟ فقال الرجل : يقول الله عز وجل « يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها » فنجادل الله تعالى جدالاً ولا نكلمك كلاماً ؟ فاستحي هشام منه وقال - ويحك . تكلم بحاجتك كما تشاء .

- وجاء رجل إلى مجلس عمر بن الخطاب فقال له « اتق الله يا عمر » فغضب بعض المتملقين من قوله وأرادوا أن يسكتوه عن الكلام .. فقال عمر « لا خير فيكم إذا لم تقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

ولم يكن الخلفاء الراشدون يكتفون بالسماح لمن شاء من الناس بانتقادهم .. بل كانوا يطالبون الناس بأن يتقيدوهم اذا أخطأوا :

دخل حذيفة على عمر بن الخطاب فرآه مهموماً النفس فسأله : ماذا يا أهير المؤمنين . فأجاب عمر : انى أخاف أن أخطىء فلا يردنى أحد منكم تهييأ منى يقول حذيفة ، فقلت له : والله لو رأيتك خرجت عن الحق لرددناك اليه فيرد عليه عمر : الحمد لله الذى جعل لى أصحابا يقوموننى اذا اعوججت ..

وصعد عمر بن الخطاب المنبر يوماً وقال مستحثاً المسلمين على نقده :

« يا معشر المسلمين : ماذا تقولون لو ملت برأسى الى الدنيا هكذا ؟ » ..

فقال رجل من الجماعة : اذن نقول لك بسيوفنا هكذا ..

فيسأله عمر : اياى تعنى بقولك ؟

فيقول الرجل : نعم اياك أعنى بقولى يا عمر ..

فيجيب عمر : رحمك الله .. والحمد لله الذى جعل فيكم من يقوم عوجى ..

ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الخلفاء الراشدين وحدهم .. بل ان كل حاكم مسلم مصلح فى تاريخ المسلمين كان يسأل النصيحة والموعظة والرأى من الناس ... وكانوا اذا قابلوا عالماً أو فقيهاً يقولون له « عطنى وانصحنى » مقتدين فى ذلك بخلفاء رسول الله الراشدين ..

٦ - والاسلام يحرم على الحاكم المسلم تجريح معارضيه
أو التشكيك في نيتهم وذمتهم وضمائرهم وفي ذلك يقول (ص)
« اذا ابتغى الأمير الريبة في الناس أفسدهم » أبو داود . وجاء في
تفسير هذا الحديث أن الحاكم اذا اتهم رعيته وجاهرهم بسوء
الظن أداهم ذلك الى ارتكاب ما ظن فيهم . وقد كان الرسول (ص)
يقبل النقد حتى من الجاهل والمنافق :

ذات يوم كان رسول الله يوزع الغنائم على الجنود . . فجاءه
أعرابي يقول له - اعدل يا محمد فان هذه قسمة ما أريد بها
وجه الله . .

فثار الصحابة على الرجل . . فنهاهم الرسول عن التعرض له
وأخذ يقنعه ويقول له : « ويحك فمن يعدل إن لم أعدل . . خبت
وخسرت ان لم أعدل » . ولم تحتل أعصاب خالد بن الوليد أن
توجه هذه الإهانة أمامه الى الرسول فجاءه يقول له « يا رسول الله
لم تمنعنا أن نضرب عنق هذا المنافق » فقال الرسول « وما يدريني
لعله يصلي » فقال خالد « يا رسول الله كم من أناس يصلون وقلوبهم
مليئة بالنفاق » فقال الرسول في حزم « اننى لم أؤمر أن أثقب
قلوب الناس أو أفتح بطونهم » فانظر الى عظمة هذا الدين الحنيف
واحترامه لحرية الرأي حتى للمنافق طالما لم يثبت نفاقه . .
فرسول الله يقول (وما يدريني لعله يصلي) والمقصود بالصلاة
هنا أنه رغم سوء أدبه ربما كان يعتقد أنه في رأيه على حق وأنه
عندما أعلن رأيه هذا لم يكن منافقا حتى نتهمه بسوء النية . .
فنحن لا نعلم ما في قلوب الناس حتى نحكم على ما في ضمائرهم
واذا كان كل حاكم سيئتهم معارضيه بأنهم يقصدون الهدم
ويعارضون لسوء النية لا للمصلحة العامة فان هذا يجعلهم يتهيبون
النقد والمعارضة ويلوذون بالصمت والسلبية خوفا من الانتقام
والتجريح . .

٧ - والحاكم المسلم ملتزم **بالعدل والحق حتى مع خصومه السياسيين** . قاله تعالى يقول (**ولا يجر منكم سفنان قدوم على الا تعدلوا** . . **اعدلوا هو اقرب للتقوى**) . وقد جاء الى عمر بن الخطاب رجل كان قد قتل أخاه في حروب الردة فقال له عمر (**والله انى لا أكرهك** . . **والله انى لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المسفوح**) فقال الرجل للخليفة « **هل يمنعنى ذلك حقاً لى** » فقال عمر « **لن يمنعك ذلك حقاً لك** » فقال الرجل مستهيناً بمشاعر الخليفة « **اذن لا ضير انما يأسى على إحب النساء** » .

٨ - ومن واجبات الحاكم المسلم العمل على **اكتساب محبة الرعية وثقتها** :

« **لأن رضى الناس من رضى الله** » .

ورسول الله يقول « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم » الترمذى .

وكسب المحبة فى الاسلام لا تكون بزلاقة اللسان وحسن البيان واللجب بالخطب الرنانة وبعواطف الجماهير . . ولكن بالسهر على راحتهم وخدمتهم ومساعدة ضعيفهم ومحتاجهم . . قاله تعالى لا ينظر الى أقوال الناس ولكن الى أعمالهم . .

٩ - والحاكم المسلم ملتزم **باختيار الناس فى مجلسه فيجالس أهل العلم والحكمة والرأى والمشورة ولا يجالس أهل الطرب والتسليه والمداحين والمنافقين** .

فمسئوليات الدولة وقيادة الأمة أعظم وأخطر من أن يضيع الحاكم وقته بين من يسليه ومن يطربه . . كما أن دينه يمنعه من مجالسة المداحين والمتملقين حتى لا يضلوه ويغروه وله فى ذلك

القدوة المحسنة في رسول الله الذي كان مجلسه وصحابته من خيرة
أهل المشورة والرأى وأهل الشجاعة والحرب وأهل العلم والفقة .

وعندما علم الخليفة عمر بن الخطاب أن خالد بن الوليد واليه
على منسهرين يجالس الشعراء والمداحين ويجزل لهم العطاء بدلا من
تقريب أهل العلم والتقوى والرأى وأهل الحاجة والمسألة في مجلسه
عزله من ولايته . . وقال له : - « ان كانوا يمدحونك بما فيك
فأنت أعلم منهم به . . وان كانوا يمدحونك بما ليس فيك فهذا
أدعي لهم بالكذب والنفاق وأدعي لك بالغرور والضلال » .

ورسول الله يقول : « طوبى لمن تواضع في غير منقصة . .
وذلك نفسه في غير مسألة . ورحم أهل الذلة والمسكنة . وخالط أهل
الفقه والحكمة » متفق عليه .

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الحكم كان أول ما فعله إبعاد
أهل الطرب والمداحين والمتملقين والشعراء من مجلس الخلفاء الذين
سبقوه واختار مجلسا جديدا من خيرة فقهاء وعلماء مملكته .

« وكان رحمه الله يقول لمجالسه : « من صحبنا فليصحبنا
بخمسة » . .

١ - يرفع إلينا حاجة من لا يستطيع رفعها .

٢ - ويعيننا بجهدنا على أمرنا .

٣ - وينهانا عن الشر .

٤ - ويحثنا على الخير .

٥ - ولا يغتابنا أحدا . .

ومن أقوال الخليفة أبي جعفر المنصور :

« ما أحوجنى الى أربعة لا يقضى الملك الا بهم » :

« الأول قاض لا تأخذه في الله لومة لائم .. والثاني صاحب شرطه ينصف الضعيف من القوى .. والثالث صاحب خراج لا يظلم الرعية .. والرابع .. ثم عرض على بنائه وقال : أه .. ثم أه .. قالوا ما هويا أمير المؤمنين .. قال : صاحب بريد يكتب إلى بخبر هؤلاء على الصحة ... لا يزيد ولا ينقص .. »

١٠ - وعلى الحاكم المسلم ان يحترم من هم دونه في المنصب والوظيفة .. وأن يرفع الكلفة بينه وبينهم .. وبذلك يستطيعون أن يفضوا اليه بأسرار دولته وأخبارها ويعاونوه في مهمته بإخلاص وأمانة .. وقد دخل زائر أجنبي على خليفة عباسي فوجده يرفع الكلفة مع أصحابه في مجلسه فقال له « أما يهابونك » فقال الخليفة « انما يهابنا أعداؤنا » .

وكان أبو بكر الصديق ينصح ولاته وقواده قائلا « واسمر في أصحابك تأتيك الأخبار وتكشف الأسرار وتعرف الأخبار والأشعار » .

وكان رسول الله يحترم كل من في مجلسه حتى الغلام الصغير وذات يوم أراد أن يوزع شرابا على المجلس .. ولما كان من تقاليد الاسلام ان يبدأ في توزيع الشراب على الجالس عن يمينه (الأيمن فالأيمن) .. فقد نظر الرسول عن يمينه فرأى غلاما صغيرا .. ونظر عن يساره فاذا أشياخ من كبار الصحابة .. فقال للغلام في احترام وتوقير : « آتأذن أن أعطي هؤلاء الأشياخ الكبار قبلك » فقال الغلام « لا يارسول الله .. والله ما أنزل لأحد غيري عن حق منك أبدا » فلم يغضب الرسول واعتبر ذلك حقا من حقوق الصبي .. وابتدأ به عن رضى وطيب خاطر ..

وتلك آية أخرى من آيات ديموقراطية الحكم الاسلامي ..
« وصدق الرسول الكريم الذي قال »

« ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ويامر بالمعروف وينهى عن المنكر » أحمد والترمذى .

١١ - وعلى الحاكم المسلم ان لا يجعل بينه وبين رعيته حجابا .
ولست أقصد هنا ان يفعل كالخلفاء الراشدين يسير في الطرقات دون حراس . . ولكن القصد من ذلك هو ان لا ينطوى عن الرعية أو يعيش في عزلة أو في صومعة . . بل عليه ان يسهل لأصحاب الحاجات مقابلته شخصيا في المشاكل التي يعجزون بكنز الطرق المعروفة عن حلها . . . وعليه ان يقوم بنفسه بجولات في المدن والقرى والأقاليم ليتعرف على مشاكل الناس ومطالبهم غير مكثف في ذلك بأجهزة النولة المتخصصة .

فلاسلام يحرم احتجاج الحاكم عن الناس « ورسول الله يقول « من ولى أمرا من شئون المسلمين ثم احتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله تعالى دون حاجته وفقره وخلته يوم القيامة » أبو داود والترمذى .

١٢ - وعلى الحاكم المسلم ان يحصل مشاكل الرعية قبل ان يطالبوه بها أو ينتظر حتى تبلغه شكواهم .

وقد دخل عمر على امرأة عجوز في خيمتها وسألها عن جالها فقالت له « لاجزى الله عمر عنى خيرا » فقال لها عمر « ولم أصلحك الله » فشكت اليه انها لم تتلق منه عونا منذ ولى الخلافة . . فقال لها عمر « ما يدري أمير المؤمنين بأمرك وأنت لم تبلغيه بشكواك » قالت له « ما حسبت ان أحدا يلى أمر المسلمين الا ويعلم بين مشرقها ومغربها » فجعل عمر يبكى ويقول « ويحك يا عمر كم أضعت من حقوق المسلمين » وذهب واحضر لها كل حقها من بيت مال المسلمين . . وبينما هي تتسلم حقها اذ مر جماعة من الصحابة وقالوا : « السلام عليك يا أمير المؤمنين » فصاحت المرأة وقالت :

« واسوأناه سببت أمير المؤمنين في وجهه وقد أكرمني » . فقال لها
عمر : « لا تغليك » .

١٣ - واختيار الوزراء والولاة والمسؤولين من أخطر مهام الحاكم
المسلم .

(أ) فهو ملتزم بحسن اختيار عماله ووضع الرجل المناسب
في المكان المناسب :

وفي هذا يقول رسول الله : « إذا أراد الله بالأمر خيرا جعل
له وزير صدق إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه » . وإذا أراد به شرا
جعل له وزير سوء إذا نسي أم يذكره وإذا ذكر لم يعبه » .
أخرجه أبو داود والنسائي .

ويقول الرسول :

« من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى الله منه
فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » الطبراني والحاكم .

- وجاء رجل يسأل رسول الله : متى تقوم الساعة ؟

فقال : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » . قال : وكيف
أضاعتها ؟ قال : « إذا وسد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة » .

(ب) وعلى الحاكم أن يختار الناس حسب كفاءتهم وأحقيتهم
لا حسب صلة القرابة أو الصداقة الشخصية أو الوساطة
والحسوية .

فرسول الله يقول : « من ولي من أمور المسلمين شيئا فأمر
عليهم أحدا بحجابه فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
حتى يدخله جهنم » .

ويقول أيضا « من ولي من أمر المسلمين شيئا ، فولي رجلا وهو يحد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله » .
رواه الحاكم .

ويقول أيضا : « من ولي من أمر المسلمين شيئا فولي رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله » الحاكم .

(ج) وكثيرا ما يحتج بعض الحكام بأنه قد اضطر الى تعيين أقاربه أو أصدقائه لأن هؤلاء هم وحدهم الذين يعرفهم ويشق بهم .
ولا يقبل الاسلام هذا المنطق أو يعترف به . . .

لأن الحاكم المسلم مطالب بأن يعرف أكبر عدد من رعاياه وان يدرس شخصياتهم ويصادقهم ويحبهم في الله . . ولا يقبل الاسلام من الحاكم ان ينعزل عن الناس أو يحتجب عن لقائهم مهما كانت مشاغله أو دوافعه . . لأن التقاءه بجماعة المسلمين جزء من عمله ورسالته . ورسول الله يقول :

« ثلاثة لا يغفل عليهن قلب امرئ مؤمن :

اخلاص العمل لله . . والمناصحة لائمة المسلمين ، ولزوم جماعتهم فان الله يحيط من ورائه . ويقول أيضا « المؤمن الذي يخالف الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجرا عند الله من الذي لا يخالفهم ولا يصبر على أذاهم » رواه أحمد والبخاري ومسلم .

(د) وكثير من الحكام يبحث عن الشخصيات القوية في بلد ، وأجنيب الكفاءات العالية ويجعل كل همّة ان يخطبهم ويعزائهم سياسيا حتى لا ينافسوه وفي الرقت نفسه يبحث عن ضعاف الشخصية والذين يحسنون الموافقة والطاعة لكي يقلدهم مناصب الدولة معتقدا انه بذلك يؤمن نفسه .

وهذا أمر يتنافى مع روح الاسلام وأواصره .

فالحاكم المسلم الحق هو الذي يبحث عن الرجل القوي
وصاحب الكفاءة لكي يقوى به حكمه ويقوى به الاسلام . . .
وحقيقة ان حكم الأقوياء أصعب من حكم الضعاف . . . ولكن
الوطن الذي يعتمد على الشخصيات الضعيفة يصبح وطنًا ضعيفًا
أمام الأعداء . . .

وخير للحاكم ان يكون ضعيفًا أمام مواطنيه قويًا على أعدائه .
من ان يكون جبارًا على مواطنيه ذليلاً أمام أعدائه .
وصدق الله العظيم الذي قال :

(أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) .

ولقد كان رسول الله يبحث عن الرجل القوي ليسبغ به
رسالته . . .

وكان يقول : « اللهم انصر الاسلام بأحد العمرين » . . .

وكان أحدهما هو الرجل القوي الشخصية القوي البأس عمر
بن الخطاب . وكان الرسول لا يغضب من معارضة عمر ولا شدته
بل كان يعتبره سنداً له ولرسالته . . .

(هـ) وعلى الحاكم المسلم ان يراقب أعمال وزرائه بنفسه . . .

فقد كان عمر بن الخطاب يقول : « ايما عامل لي ظلم أحداً
وبلغني مظلومته فلم أغيرها فأنا ظلمته » . ويقول : « أرايتم اذا
استعملت عليكم خير من علمت ثم أمرته بالعدل أكننت قضيت ما علي
» . قالوا : نعم ، فقال : « لا حتى أنظر عمله اعمل بما أمرته أم لا » .
وكان عمر يتابع سيرة ولاته في دقائق حياتهم . فقد كتب
الى عمرو بن العاص والى مصر يقول له : بلغني انك تتكئ في
مجلسك ، فاذا جلست فكن كسائر الناس » .

وكان عمر بن الخطاب يجمع ولائه على كل الأقاليم الاسلاميه اجتماعا دوريا ويحذرهم من أى ظلم وانحراف . . ومن احدى خطبه فيهم :

« ما أرسلتكم لتضربوا ابشار الناس ، ولكن أرسلتكم لتعلموهم أمر دينهم ، والله لا أوتى بوال ضرب رعيته من غير حد الا ضربته . »
وقد نفذ عمر انذاره هذا حرفيا فى أكثر من وال :

فقد جاء فتى قبطى من مصر يشكو اليه ان ابن عمرو بن العاص ضربه لأنه سبقه فى سباق وقال له عندما ضربه « خذها وأنا ابن الأكرمين » . فأحضر الخليفة عمرو وولده . . وأمر القبطى ان يضرب الابن حتى اشتفى لنفسه . ولم يكتف الخليفة بذلك بل أزاح عماية عمرو وقال : « اضرب صلعة عمرو فباسمه ضربك ولده . . » ثم قال كلمته التى ما زالت الدنيا ترددها حتى اليوم منذ أربعة عشر قرنا : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » .

وكثير من الحكام فى العصور المختلفة تفوته هذه النقطة الحساسة والمبدأ الخطير . . فيجامل أعوانه ويتغاضى عن سيئاتهم اذا ما أساءوا مدعيا انه مشغول بغير ذلك من عظام الأمور . . أو مدعيا انه قد اجتهد واختار أحسن من يعلم للمنصب . وان مسئوليته تنتهى عند ذلك . .

وبعض الحكام يكتفى بأنه هو نفسه لا يسىء ولا ينحرف . . ولكنه يتغاضى عن سيئات أعوانه . وقد يكون ذلك بسوء نية لكى تظهر حسناته بين سيئات الآخرين ، وقد يكون بحسن نية ولجورد الخوف من ان ينشقوا عليه . . وفى كلتا الحالتين لا يكون أهلا لحكم الرعية المسلمة . . لأنه اذا كان سيىء النية أصبح فاسدا ولا يصلح للحكم . . واذا كان عن خوف فهو ضعيف ولا يصلح أيضا للحكم . .

(ثالثا) ديمقراطية الرعاية المسلمة

(المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)

(قرآن كريم)

تتجلى ديمقراطية الرعاية فى أمرين :

(أ) صلة الرعاية بحكامها وتعاملها معهم .

(ب) صلتهم ببعض وتعاملهم فيما بينهم .

● علاقة الرعاية بالحكام فى الاسلام أو ديمقراطية الرعاية نحو
حكامها .

من أعظم الحكم السياسية وأكثرها واقعية قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم « كما تكونوا يولى عليكم » .

فالشعب هو المدرسة التى تخرج القادة والحكام . . وكل ابناء
بما فيه ينضج . .

فإذا كان الشعب لا يعرف معنى التراحم والمحبة والاتحاد
والتعاون والعدل . بحيث يحترم القوى حق الضعيف ويعطف الغنى
على الفقير ويوقر الصغير شيبة الكبير . اذا لم يتصف الشعب بهذه
الأخلاق فكيف نتوقع ان يخرج منه قادة يفهمون معنى الديمقراطية
ويعطونه حقوقه السياسية .

وما أصدق الخليفة الأموى الذى وقف يخطب قائلا :

« يا معشر الرعاية انصفونا من أنفسكم . تريدون منا سيرة
كسيرة أبى بكر وعمر وأنتم لا تفعلون كرعيتهم » .

والرعاية الجاهلة المتخلفة تحرق حكامها وتفسد حتى الصالحين
منهم وذلك :

— اما بالخضوع الزائد والتقديس المضلل والسكوت عن الأخطاء :

— واما بتقديم سوء الظن وعدم التعاون والنقمة الهوجاء ..
وكلا الأمرين ينهى عنه الاسلام .

فمن روائع الاسلام انه يحدد صلة الرعية بحكامها بأربع قواعد أساسية :

أولا : عدم تقديس الفرد .

ثانيا : الالتزام بنصحه ونقده .

ثالثا : الالتزام بمنزاهة النقد .

رابعا : الالتزام بالطاعة والمناصرة في الحق ..

وهذا هو الدليل على كل واحدة من هذه :

أولا : الاسلام ينهى عن تقديس الفرد سواء كان ملكا أو حاكما
أو زعيما .. فما بالك وقد نهى الاسلام عن تقديس الأنبياء ..

ومعنى التقديس هنا هو رفع الفرد فوق منزلة البشر واعتبار
كل أعماله منزهة عن الخطأ ، أو تقديم الخضوع الزائد له .. اما
رهبة منه وادبا طمعا فيه وتملقا له . فرسول الله يقول : « من جلس
الى ذى جاه فتضعف له لدنيا تصيبه ذهب ثلثا دينه ودخل النار » .
ابن ماجه .

ويعتبر الاسلام من يرضى على نفسه الذلة تملقا أو طمعا في
الحاكم خارجا عن جماعة المسلمين . فرسول الله يقول : « من أعطى
الذلة من نفسه طائعا غير مكره فتيسر لنا » . الترمذى .

— وتلثم رجل في حضرة الرسول من هيئته فقال له الرسول :
« هون عليك انما انا عبد الله آكل كما يأكل العبد واجلس كما
يجلس العبد » .

ودخل رسول الله يوما على بعض صحابته فقاموا له احتراماً
وهيبة فقال الرسول : « اجلسوا ولا تفعلوا كالأعاجم يعظم بعضهم
بعضاً » . متفق عليه .

وقد طبق خلفاء الرسول سنته من بعده . . فكانوا يمنعون
الرعية من الخضوع لا حد أو تملق أحد . . وقد رأى عمر بن الخطاب
أحد زعماء القبائل يسير في الطريق وخلفه وحوله فريق من أتباعه
يوقرونه ويوسعون له فعلاه بدرته على رأسه وقال له :

— ما شاء الله يا ابن عبد . .

ثم فرقهم بدرته وقال لهم : « اياكم ان تعودوا مثلها فانها فتنة
للمتبوع وذلة للتابع » .

وجلس رجل في مجلس الخليفة عمر فلاحظ عمر انه يؤمن
على كل كلمة يقولها ويؤيده مع المبالغة ، فضاق صدر الخليفة العادل
بهذا التملق . . وقام الى الرجل وعلاه بدرته قائلاً : « انك ما تفعل
ذلك لوجه الله » . .

— وتقبيل يد الحاكم مكروه في الاسلام . . وكان عمر ابن
عبد العزيز يقول :

« قبلة اليد من المسلم ذلة ومن اللمى خدعة ولا حاجة لنا ان
نذل أحداً أو يخدعنا أحد » .

— ومدح الحكام مكروه في الاسلام . فرسول الله يقول .
« احثوا التراب في وجوه المذاحين » مسلم .

وقد غضب رسول الله من رجل لأنه قال له : « انت سيدنا وابن سيدنا » .

وقال له : « لا يستهوينكم الشيطان فما أنا سيد أحد ..
انما عبد الله ورسوله » متفق عليه .

ثانيا : الرعاية المسلمة مطالبة بالنصح للحاكم :

والنصح هو ما يسمى في عصرنا بالنقد النزيه البناء .. وهذا النوع من النقد النزيه ملزم ويعتبر شرطا من شروط كمال الدين .. فرسول الله يقول : « الدين النصيحة » قالوا : « لمن يا رسول الله » قال : « لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » متفق عليه .

ولا يحل لمسلم ان يمتنع عن اسداء النصح والنقد تهييا للحاكم أو خوفا منه . فرسول الله يقول : « الا لا يمنع رجلا هيبة أحد ان يقول بحق اذا علمه » .

واذا كانت النصيحة واجبة للحاكم العادل فهي للحاكم الظالم أوجب . فالرسول يقول : « خير الشهداء حمزة ثم رجل قال كلمة الحق أمام سلطان جائر فقتله » الترمذى والحاكم .

والاسلام ينهى المسلم عن ان يكون امعه يوافق الحاكم اذا وافقه الناس بل عليه ان يقول ما يعتقد انه الحق والصواب . فرسول الله يقول :

« لا يكونن أحدكم امعة يقول اذا احسن الناس أحسنت وان أسأؤوا أسأت ولكن ليوطن نفسه اذا احسن الناس ان يحسن واذا أسأؤوا ان يتجنب اساءتهم » .

ثالثا : الاسلام يحرم النقد الهادم أو المغرض .

ففى نفس الوقت الذى يأمرنا الاسلام فيه بعدم تقديس القادة وعدم تملقهم وبالتمسك بحرية النقد وشجاعة النقد فانه يأمرنا أيضا بنزاهة النقد .

وكل نقد لا يقصد به وجه الله ووجه الحقيقة واصلاح شأن الرعية فهو نقد باطل يرفضه الاسلام . فالله تعالى يقول :

« لا خير فى كثير من نجواهم الا من أمر بصدقه أو معروف أو اصلاح بين الناس ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما » (سورة النساء - ١١٢) .

ولا يكتفى الاسلام بالحث على نزاهة النقد العلنى فى ممارسة الآراء السياسية . . بل حتى فى المجالس الخاصة وفى دخيلة النفس يجب ان لا يكون النقد باطلا أو مغرضا أو فى معصية الله . . فالله تعالى يقول :

« يا أيها الذين آمنوا اذا تناجيتم فلا تناجوا بالاثم والعدوان ومعصية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذى اليه تحشرون » (المجادلة - ٩) .

ويكره الله المبالغة فى الخصومة السياسية والنقد . فرسول الله يقول :

« ان ابغض الناس الى الله الاله الخصام » .

وعلى الرعية المسلمة ان لا تسىء الظن بحكامها أو تستسلم للاشاعات الباطلة أو التشكيك فيهم . فرسول الله فيقول :

« اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » متفق عليه .

وكان رسول الله يغضب اذا سمع شائعة سوء عن أصحابه ويقول :

« لا يبلغني منكم عن أحد من أصحابي شيئاً فإني أحب أن أخرج إليكم وأنا منشراح الصدر » .

وكان صلى الله عليه وسلم يقول : « إيما رجل أشاع على رجل مسلم كلمة وهو منها برىء يشينه بها في الدنيا كان حقاً على الله أن يذيقه يوم القيامة في النار حتى يأتي بنفاذ ما قال » .

والرعية المسلمة مطالبة بالتسامح مع الحاكم وتقديم حسن الظن به إذا اجتهد في أمر فأخطأ عن غير عمد . فرسول الله يقول : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » أخرجه الشيخان وأبو داود .

رابعاً : والرعية المسلمة ملزمة بمناصرة الحاكم ما دام على حق . . . وعدم الوقوف منه موقفاً سلبياً . . بل يؤيدونه ويساعدونه في تأدية مهمته .

فرسول الله يقول : « اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبث أسود رأسه كزبيبة ما دام يعمل بكتاب الله » أخرجه البخاري .

ويقول : « من أطاعني فقد أطاع الله » ومن عصاني فقد عصي الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » الشيخان .

فكما أن الإسلام يضع أشد القيود على الحاكم حتى لا يتجرف أو ينفرد بالسلطة . . فهو في مقابل ذلك يطلب من الرعية حماية الحاكم الصالح من الطامعين في السلطة ووقفهم عند حدهم . فرسول الله يقول : « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » أخرجه مسلم .

ولقد كان الخلفاء من بعد الرسول يبدأون خطبهم بهذه الجملة التقليدية :

« أيها الناس .. أطيعوني وأعينوني ما أطعت الله فيكم » .

ديمقراطية الرعاية المسلمة فيما بينها

لقد خلقت تعاليم الاسلام جيلا من البشر لم تشهد له الدنيا مثيلا في صفاته الديمقراطية .. وصدق الله تعالى اذ يقول فيهم :

(كنتم خير أمة أخرجت للناس) .

ومن تلك الصفات : التراحم - والتناصر - والتناصرح - والتشاور - والاتحاد - وخدمة العامة - هذا الى جانب حب الخير والايجابية والكرم والصفح والعفة والعزة والأمانة والصدق

هذه الصفات كلها وكثير غيرها هي التي تشكل ديمقراطية المجتمع الاسلامي والرعية المسلمة في تعاملها فيما بينها ..

الصفة الأولى هي التراحم : وقد سبق الحديث عنها بأسبها .

الصفة الثانية هي التناصر :

والتناصر : فريضة على المسلمين فيما بينهم .. أي ينصر بعضهم بعضا في الشدة والمحن . ويتحدوا مع الضعيف في وجه الظالم ولا يتركوه حتى يوصلوا اليه حقه ويرفعوا الظلم عنه .. قاله تعالى يقول :

« وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر » (الأنفال - ٧٢)
ويقول : (الا تنصروه فقد نصره الله » (التوبة - ٤٠) .

والاسلام لا يكتفى في مبدأ التناصر بمجرد اظهار العواطف مع المظلوم .. ولكنه يصل في ايجابيته الى حد جث الرعاية على الثورة في وجه الظالم . قاله تعالى يقول :

« والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون » .

ويعد الله من يجاهد من أجل الحق . . ويشور في وجه ظالمه
بالنصر فيقول :

« ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل »
(الشورى - ٤١) .

والاسلام في تقريره لمبدأ التناصر يجعله في منزلة العبادة .
بينما كان ابن عباس عاكفا يتعبد في مسجد رسول الله اذ
رأى رجلا مكتشيا حزينا يجلس في ركن من المسجد . فترك عبادته
وأقبل على الغريب يسأله فلما علم ان له مظلمة عند بعض الناس
عرض عليه أن يسعى له في حلها . . وخرج فورا معه . فقال له
الغريب :

« أتترك عبادتك من أجلى » . فدمعت عينا ابن عباس وقال :

سمعت صاحب هذا القبر (والعيد به قريب) يقول :

« من مشى في حاجة أخيه وبلغ فيها كنى خيرا له من اعتكاف
في مسجدى هذا عشر سنين » . .

ومن أحاديث رسول الله عن التناصر قوله :

« انصر أخاك ظالما أو مظلوما » . . قالوا : « قد علمنا كيف
ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما » قال : « تخبره عن ظلمه فذلك
نصره » متفق عليه .

ويقول أيضا : « من مشى مع مظلوم حتى يشبث له حقه ثبت
الله قدمه على الصراط حين تزل الأقدام » .

ويقول الرسول : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يذلّه . .
من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة

عن كرب الدنيا فرج الله عنه كرب من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة « متفق عليه .

والاسلام يزيد ضريبة التناصر على القادر والقوى وصاحب الجاه . ويعتبر ذلك ضريبة مفروضة عليه مقابل النعمة التي أولاه الله اياها . فرسول الله يقول : « ان لله عند اقوام نعمة اقرها عندهم ما كانوا في حوائج المسلمين ما لم يملوهم فاذا ملوهم نقلها الله الى غيرهم »

وقد بلغ من دقة الاسلام في الخدمة العامة والتناصر أن ينظمها ويجعلها بدون أجر أى لا يحق للقوى القادر اذ استخدم نفوذه في خدمة من يستنصره على حاجته ان يتقاضى منه على ذلك اجرا أو هدية فذلك يعتبر رشوة يحرمها الله . وفي هذا يقول الرسول : « من شفع شفاعة لأحد فاهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الكبائر » رواه ابن حنبل .

والاسلام في تقريره لمبدأ التناصر لا يتركه اختيارا وتطوعا بل انه يعتبره التزاما وفريضة على كل مسلم . ومن يخذل مسلما في الدنيا في محنته يفضحه الله يوم القيامة وينتقم منه فرسول الله يقول : « يقول الله . . وعزتي وجلالي لا نتقم من الظالم في عاجله وآجله ولا نتقم من رأى مظلوما فقدر أن ينصره فلم يفعل » . أبو داود .

ويقول أيضا « ما من مسلم يخذل مسلما في موضع تنتهك فيه حرمة وينتقم فيه من عرضه الا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته . . وما من امرئ ينصر مسلما في موضع ينتقم فيه من عرضه وتنتهك فيه حرمة الا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته » أبو داود .

ومبدأ التناصر من أهم أركان الديمقراطية ومن ضمانات الحرية .

فالمستول أو الرئيس الذى يحس بأنه لو ظلم أحدا من مرؤوسيه أو حرمه حقا من حقوقه لثارت الجماعة كلها فى وجهه فانه لن يقدم على ذلك . . والرعية التى تتغاضى وتتهاون عن ظلم فرد واحد فتلك بداية لظلم أمة بأسرها . .

ثالثا : التناصح والتشاور بين الرعية .

لقد ذكرنا فى باب الشورى ان الله تعالى لم يجعل هذا المبدأ قاصرا على العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس . ولكن أيضا بين الأقران والأصدقاء وبين أفراد الأسرة الواحدة وعلى مستوى الجماعات . . فرسول الله يقول : « نصف رأيك مع أخيك فاستشره » وقد كان رسول الله يأخذ البيعة من صحابته ان يعطوا النصيحة لكل مسلم . عن جرير رضى الله عنه قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم » .

وكما ان المشاورة أى طلب الرأى ملزم فى الاسلام فان النصيحة أى تقديم الرأى ولو بدون طلب ملزم للمسلم . فالرسول يقول : « ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرئ مؤمن ، اخلاص العمل لله ، والمناصحة لأئمة المسلمين ، ولزوم جماعتهم فان دعاءهم يحيط من ورائهم » .

ومن روائع ديمقراطية الرعية المسلمة ان كل مواطن مسلم : مطالب بقبول النصيحة والرأى من أخيه المسلم بصدق ورحب ونفس طيبة فلا يغضب ولا يحقد ولا يضمن فى نفسه شيئا ولو قليلا من الشك نحو أخيه الذى ينصحه أو ينتقده لوجه الله . . وليقدر ان النصيحة واجبة على كل أخ نحو أخيه وان ممارستها كاحدى شعائر

الدين كالعبادة سواء بسواء لأن رسول الله في أخذ البيعة يجعل النصيحة واجبة ومرتبطة بالصلاة والزكاة فهي عهد أمام الله ..

ولكى يؤكد رسول الله مبدأ قبول النصيحة والنقد بصدر رحب فقد وقف يطبقه على نفسه ويعلنه على الملأ قائلاً لمن يريد محاسبته من رعيته :

« ولا تخشوا الشحناء من قبلى فليست الشحناء من خلقى ..
الا ان فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة » .

ومعنى الحديث ان رسول الله يطمئن كل ناقد أو ناصح أو مطالب بالحق الى انه لن يغضب منه أو يضر له العداوة .. وانه صلى الله عليه وسلم يهتم ان يكفر عن خطئه في دنياه ويصلحه فذلك خير من أن يكفر عنه في آخرته لأن فضيحة الدنيا أهون من فضيحة الآخرة ..

ولو ان كل نصيحة قوبلت من الناس بالشك أو الضيق لا تمتنع عنها صاحبها وتخرج منها خوفاً من فقد الأصدقاء ولو حدث ذلك فى أى مجتمع لانطوى الناس على أنفسهم ولما تمت معانى التراحم والتعاون بين أفراد المجتمعات لأنها ركن أساسى من أركان الاسلام .

ودا كان أصدق عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما رأى بعض الناس يغضب من محاسبته لهم وشدة عليهم فى النصيحة والمحاسبة فكان يقول « باحق ما تركت لى صديقاً » .

فقالوا له : « يا عمر لو خففت قليلاً من شدتك » .

قال : « أهنى فى الحق أم فى الباطل » .

قالوا : بل هى فى الحق !!

قال : « اذا اللهم زدنى عليهم شدة ما دمت على حق » .

وقد بلغ من أهمية التناصح والنصيحة في الاسلام ان رسول الله يحذر من التخلي عنها ويعتبر ذلك بداية لانقيار الأمم واصابتها بالمحن والنكبات والهزائم .

نادى أحد الحكام المسلمين فقهاء عصره وطلب منهم الدعاء الى الله لينصر جيشه على الأعداء فلما هزم الجيش أخذ يعاتبهم قائلا : « انكم لستم أهل تقوى وصلاح والا لما رد الله دعاءكم خائباً » .

فقال له أحدهم :

« ليس العيب فينا نحن وحدنا ولكنه فيك انت ايضا » .

فذهل الحاكم وقال له : « لم ؟ » قال العالم :

« لأن رسول الله يقول : « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشك ان يسلط الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم » فانت نشرت الفساد والظلم ونحن قصرنا في النصيحة والرأى ، وهذه الهزيمة هي غضب الله علينا أجمعين . »

وليس القصد من النصيحة مجرد اصلاح الخطأ وحسن التوجيه فحسب وان كان هذا المطلب حيويًا لذاته . . ولكنها نوع من الممارسة الديمقراطية وتعويد للمواطن العادي منذ نشأته على طلب المشورة وقبول النصيح . . وبذلك اذا أصبح هذا المواطن مسئولاً كبيراً أو حاكماً في دولته فلن يتخلى عن تلك المبادئ التي تعود عليها منذ الصغر . فما الحاكم الا واحد من أفراد الرعية اذا لم يتعود على قبول النصيح والنقد وهو بعيد عن السلطة فلن يقبلها وهو في قمة السلطة . .

الصفة الرابعة هي الاتحاد والوحدة : ولكي يخلق الاسلام هذا النوع من الاتحاد والوحدة بين رعاياه فقد جعلهم جميعاً على منهج واحد من العبادات الاجتماعية والخلقية والطبائع والتقاليد :

« وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » • وبذلك أصبحت الأمة الإسلامية كلها مهما اختلفت بيئاتها وتباعدت أوطانها أمة واحدة في الفكر والرأى والسياسة العامة ..

وتأتى أهمية مبدأ الوحدة من أنها الدعامة الرئيسية لتكوين رأى عام قوى يقف فى وجه الظلم والطغيان .. كما انها الدعامة الرئيسية لمبدأ التناصر للحق والتضامن على الباطل .. ومن آيات الله التى تحت على الاتحاد قوله تعالى : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) (سورة آل عمران - ١٠٥)

ويقول أيضا :

(وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) (سورة الأنعام - ١٥١)

وكان رسول الله يوصى المؤمنين بالاتحاد فيقول :

« الشيطان يهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلاثة لم يهم بهم » رواه الموطأ •

وكان الرسول يكره تفرق المسلمين حتى فى السفر والطريق • فقد نزل الصحابة منزلا فتفرقوا فى الأودية والشعاب كل يريد شيئا من العزلة فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « ان تفرقكم هذا من الشيطان فانضموا بعضكم الى بعض حتى لو بسط عليكم الشوب لعمكم » •

الصفة الخامسة للرعية المسلمة هى : الإهتمام بالخدمة العامة والصالح العام :

فالاسلام يختلف عن غيره من الأديان في انه ليس دين رهبانية بل هو دين للحياة والمجتمع . والمسلم الصادق ليس ذلك العابد العاكف في المساجد . وليس المنطوى على نفسه لجرد ان يكفى الناس شره أو يتفادى شرهم . ولكنه دين الايجابية والخدمة العامة والنجدة والمرؤة والتضحية في سبيل الغير . . . وفي سبيل المجموع وفي سبيل الله . . فرسول الله يقول : « المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم » الترمذي .

فالمؤمن الحق لا يعتبر مسئولا عن نفسه وأهله وحدهم .

بل هو مسئول عن كل ضعيف ومسكين ومحتاج ومسئول عن جيرانه حتى سابع جار . . هو أب اليتامى وملجأ المظلوم ومنقذ المبتلى والمصاب . بل هو عون للانسانية كلها . .

وكل عمل من أعمال الخدمة العامة له صدقة عند الله مهما كان هذا العمل تافها فرسول الله يقول : « من كبر الله وعزل حجرا عن طريق الناس أو شوكة أو عظما عن طريق الناس وأمر بمعروف أو نهى عن منكر فانه يمشي وقد زحزح نفسه في النار » مسلم .

— ولا يوجد مذهب في الدنيا يقدس الخدمة ويعتبرها عبادة وصدقة يتقرب بها الانسان الى الله كما يفعل الاسلام .

حتى ابتسامة الموظف للمراجعين له في العمل تحسب له صدقة ، وارشاد المواطن لأخيه في الطريق يحسب له صدقة . وان يساعد الأعمى والأعرج والطفل على عبور الطريق صدقه . وفي هذا كله يقول رسول الله :

« تبسمك في وجه أخيك صدقة
 وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة
 وإرشادك الرجل في أرض الضلال صدقة
 وإماطتك الأذى والشوك والعظم عن الطريق لك صدقة
 وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة
 وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة » الترمذی .

وقد قسم رسول الله شرار المواطنين عدة طبقات ومنازل وجعل
 أكثرهم شرا ذلك الذي يعتزل الناس ولا يرجي منه نفع لأمة
 ولمجتمعه . ذلك في الدرك الأسفل من الشر . فرسول الله يقول :
 « ألا أنبئكم بشراركم »

قالوا : ان شئت يا رسول الله .

قال : « ان شراركم الذي ينزل وحده ويجلد عبده ويمنع
 رقبته » .

ثم قال : « ألا أنبئكم بشر من ذلك » . قالوا : ان شئت
 يا رسول الله .

قال : « الذي يبغض الناس ويبغضونه » .

ثم قال : « ألا أنبئكم بشر من ذلك » . قالوا ان شئت يا رسول
 الله .

قال : « شر منه الذين لا يقبلون عثرة ولا يقبلون معذرة
 ولا يغفرون ذنبا » .

ثم قال : « الا أنبئكم بشر منه » .. قالوا : ان شئت
يا رسول الله .

قال : « من لا يرجي خيره ولا يؤمن شره » الطبراني .

ان الكثيرين جدا من المواطنين في عصرنا هذا يعيشون في
مجتمعهم وكأنما لا تربطهم بأوطانهم ولا مواطنيهم أى رابطة رحمة
أو صلة محبة .

— فاذا رأى شيئا للحكومة ينهب أو يتلف قال ليس هذا مالى
ولست أبالى ..

— واذا رأى مواطنا ضعيفا يضرب أو يهان قال ورائى مشاغلي
وأعمالى ..

— واذا شاهده منكرا أو باطلا أدار وجهه حتى لا يرى
ولا يعلم ..

ومثل هذا الانسان قد عدم الوطنية وعدم الاحساس . وقبح
هذا كله قد مات فى قلبه الاسلام وديمقراطية الاسلام .

كانت هذه هى بعض الصفات التى تشكل ديمقراطية الرعاية
المسلمة .

— ديمقراطيتها نحو حكامها .

— وديمقراطيتها فيما بينها .

وأمة تتصف بهذه الصفة خليفة بأن تكون :

(خير أمة أخرجت للناس) .

كلمة ختام

هذه الرسالة أقدمها الى كل أخ مسلم ينادى بالعودة الى تطبيق الاسلام في القرن العشرين .. كحل لكل مشاكل تخلفنا الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والسياسي .

ان في العالم الاسلامي اليوم صحوة كبيرة تنادي بالعودة الى الاسلام . وان من يرفعون شعار « الاسلام هو الحل » من خير أبناء هذه الأمة اخلاصا ووفاء وحباً للخير .. ولكن حسن النية وحده لا يكفي لكي تنتصر دعوتهم وتكسب الأنصار والمؤيدين وتحقق الأهداف .

يجب أن يتدارسوا ما يدعون اليه . وأن تكون لديهم رؤية واضحة ومحددة وغير مبهمّة عن منهج الاسلام في الحكم والحياة . وأن يقدموا الاسلام للناس عن فهم صحيح وعصري ومنتور لهذا الدين . وأن لا يشغلوا أنفسهم بالشكليات دون الجوهر . فالاسلام أعظم من أن يدور الكلام عنه حول الجلباب واللحية والنقاب . انه رسالة الله لتغيير الانسانية كلها الى الأفضل . وفيه علم اجتماع وعلم اقتصاد وعلوم عسكرية وانسانية وحضارية .. والله الموفق .



كتب وأعمال للمؤلف

١ - كتاب « إسرائيل كما عرفتھا » :

يشرح خبرة المؤلف حول إسرائيل عن طريق محاربتهم في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ وفترة الاعتقال في « عتليت » ويبين أخلاق وعقائد شعب إسرائيل وخطر إسرائيل على العروبة والإسلام « يطلب من المؤلف » القاهرة - المعادى الكورنيش أبراج عثمان برج ١٤ شقة ٢٤٢ .

٢ - كتاب « الجولة الحاسمة بين العرب وإسرائيل » :

يبين كيفية الانتصار على إسرائيل في جولة حاسمة بالعقيدة الإسلامية وبالأعداد المعنوية والاقتصادى وبالديمقراطية والحرية السياسية .

٣ - كتاب « الحرية السياسية » :

دراسة عن أهمية « الحرية السياسية » في نهضة الأمم وتلافى الأخطار وإصلاح الاقتصاد مع دراسة واقعية لتلافى عيوب الحرية المطلقة .

٤ - كتاب « الحكم بالإسلام في دولة عصرية » :

يبين نظام الحكم في الإسلام المبني على الديمقراطية والشورى وحرية الرأي والنصيحة .. ويصحح مفهوم بعض الناس حول مفهوم الحكم الإسلامى .. ثم يقدم دراسة لتطبيق الحكم الإسلامى فى القرن العشرين كيف يكون .

٥ - كتاب « الطب الوقائي فى الإسلام » :

الهيئة العامة للكتاب بمصر ، يبين تعاليم الاسلام للوقاية من الأمراض واقامة مجتمع صحى منيع ضد الأوبئة ويشرح هذه التعاليم فى ضوء التكنولوجيا المعاصرة والطب الحديث .

٦ - الاسلام فى حياتنا العصرية :

(تحت الطبع) يشرح اقامة مجتمع عصرى اسلامى مثالى فى القرن العشرين .

٧ - الاختلاط ... فى التاريخ والدين وعلم الاجتماع :

الهيئة العامة للكتاب . .

٨ - العلوم الاسلامية ٣ اجزاء بالصور الملونة :

مؤسسة الكويت للتقدم العلمى .

٩ - الاسلام والحياة الجنسية :

دار عالم الكتب - ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت *

١٠ - « النقاب » فى الدين وفى التاريخ وفى علم الاجتماع :

الهيئة العامة للكتاب .

سلسلة التمثيليات :

(دار القلم الكويت - القاهرة)

١ - « خولة بنت الأزور » فarsة الاسلام .

٢ - « سراقه بن مالك » الصحابى المتوج .

٣ - « رفيدة » الممرضة الأولى فى الاسلام .

- ٤ - « شروق الاسلام في مصر » .
- ٥ - « عمر بن عبد العزيز » خامس الراشدين .
- ٦ - السابقون الى الاسلام .
- ٧ - سلمان الفارسي « الباحث عن الحقيقة » « دار عالم الكتب »

المقالات والأبحاث :

- ١ - فضل الاسلام على الطب « مؤتمر الطب الاسلامي » .
- ٢ - الحرية السياسية في اسرائيل . وفضلها في انتصاراتها العسكرية مجلة العربي .
- ٣ - خط بارليف « شاهد عيان » مجلة العربي .
- ٤ - المرأة المسلمة ودورها في معارك الاسلام (مجلة العربي) .
- ٥ - الاعجاز الطبي في القرآن « مقالات في الوعي الاسلامي » .
- ٦ - علماء المسلمين في العلوم التطبيقية . . سلسلة مقالات في مجلة التقدم العلمي تقدم لأول مرة الاختراعات والأبحاث الرائدة لعلماء المسلمين مزودة بالوثائق العلمية .

أعمال تليفزيونية واذاعية وفنية :

- ١ - مسلسل « قصة الحضارة الاسلامية » ٣٠ حلقة تليفزيونية تبين بالصور والوثائق فضل المسلمين على الحضارة (جميع التليفزيونات العربية) .
- ٢ - مسلسل خولة بنت الأزور « تليفزيون الكويت » .
- ٣ - مسلسل « السابقون الى الاسلام » « انتاج خاص » .
- ٤ - مسلسل سراقه بن مالك « تليفزيون الكويت » .

- ٥ - المسلسل الاذاعي « عمر بن عبد العزيز » (٣٠ حلقة) .
- ٦ - المسلسل الاذاعي « الأسرة المسلمة في العصر الحديث » اذاعة القرآن الكريم بالكويت (٣٠ حلقة) .
- ٧ - نتيجة علمية اسلامية مصورة بعنوان التراث العلمي الاسلامي تصدرها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي صدر منها :
 - (أ) الطب الاسلامي لعام ١٩٨٣ .
 - (ب) العمارة الاسلامية ١٩٨٤ .

مراجع الكتاب

(أ) المراجع الدينية الثابتة :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأحاديث الشريفة : البخارى ومسلم .
- ٣ - الفقه على المذاهب الأربعة .
- ٤ - فقه السنة « الشيخ سيد سابق » .
- ٥ - الموسوعة الفقهية : (وزارة الأوقاف - الكويت) .

(ب) مراجع من انتشارات في نظم الحكم والسياسة في الاسلام :

- ١ - المطالب العالمة « للامام الحافظ بن حجر » .
- ٢ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية « ابن القيم الجوزية » .
- ٣ - الأحكام السلطانية « الماوردى » .
- ٤ - سراج الملوك « أبو بكر الطوانسى » .
- ٥ - المنهج المسلموك في سياسة الملوك « عبد الرحمن بن عبد الله » .

- ٦ - السياسة المدنية « أبو نصر الفارابى سنة ١٩٠٠ م » .
- ٧ - الأناقة فى معالم الخلافة « للقلقشندى » .
- ٨ - السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية
« لابن تيمية (طبعة دار الكتب العربية) » .

(ج) مراجع عن التاريخ الاسلامى القديم :

- الرسول صلعم « سعيد حوى » .
- « حياة محمد - حياة الصديق أبو بكر - حياة الفاروق عمر »
للدكتور محمد حسين هيكل
- « حياة محمد » واشينجتون ارفنج
- « مواقف حاسمة للعلماء فى الاسلام » على شحاته وأحمد
رجب .
- تاريخ الطبرى طبعة دار المعارف الطبعة الرابعة .
- « ذو النورين عثمان بن عفان » للعقاد
- « ملامح الانقلاب الاسلامى فى خلافة عمر بن عبد العزيز »
للدكتور عماد الدين خليل
- « الطبقات » لابن سعد و « السيرة » لابن هشام .

● مراجع فى نظام الحكم فى الاسلام :

- ١ - « منهاج الاسلام فى الحكم » (محمد أسد) نقله الى
العربية منصور محمد ماضى سنة ١٩٦٤ .

- ٢ - « نظام الحكم فى الاسلام » تقى الدين النبهانى
- ٣ - الدولة ونظام الحكم فى الاسلام حسن السيد بسيونى
- ٤ - فقه الخلافة وتطورها للدكتور عبد الرزاق السنهوري
طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٥ - « نظم الحكم فى الاسلام » للدكتور محمد العربى
- ٦ - « من توجيهات الاسلام » للامام الشيخ محمود شلتوت
- ٧ - « حقيقة الاسلام وأصول الحكم » للشيخ محمد بخيت
- ٨ - « أم القرى » للشيخ عبد الرحمن الكواكبي
- ٩ - « القضاء فى الاسلام » دكتور عطية مصطفى مشرفة
- ١٠ - « المشروعية فى النظام الاسلامى » د. مصطفى كمال
وصفى
- ١١ - النظام السياسى فى الاسلام د. عبد الكريم عثمان
(دار الارشاد)
- ١٢ - « نظرية الاسلام السياسية » و « تدوين الدستور
الاسلامى »
- ١٣ - « الشورى فى الاسلام » مقال للشيخ محمد أبوزهرة
« مجلة حضارة الاسلام » ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .
- ١٤ - الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية « كتاب الهلال .
د. محمد عمارة
- ١٥ - « الشورى وأثرها فى الديمقراطية » د. عبد الحميد
اسماعيل الأنصارى .

١٦ - معالم الدستور الاسلامى « أحمد صفى الدين عوض ،
« سلسلة معالم الاسلام »

١٧ - الشورى بين التأثير والتأثر « الدكتور عبد الحميد
اسماعيل الأنصارى » « جامعة قطر » .

١٨ - نظام الاسلام « تقى الدين النبهانى »

١٩ - الاجتهاد « الدكتور عبد المنعم النمر »

٢٠ - القرآن والسلطان « فهمى هويدى »

● مراجع فى الاقتصاد الاسلامى :

(الحرية الاقتصادية فى الاسلام) :

١ - المدخل الى الاقتصاد الاسلامى • للدكتور محمد شوقى
الفنجري الأستاذ بجامعة الأزهر (كلية الحقوق
والتجارة)

٢ - الاقتصاد الاسلامى والاقتصاد المعاصر • للدكتور محمد
عبد الله المغربى

٣ - التشريع الاقتصادى الاسلامى • رسالة دكتوراه للدكتور
محمد فاروق النبهان

٤ - اشتراكية محمد - اشتراكية عمر - اشتراكية أبى بكر :
محمود شلبى

٥ - الاسلام والأصول الفكرية للاشتراكية العربية :
عبد الغنى سعيد

٦ - الاسلام والرأسمالية : « رودنسون مكسيم » ترجمة
نزيه الحكيم

● المراجع العامة :

مراجع فى علم السياسة :

١ - الموسوعة البريطانية

٢ - مدخل الى علم السياسة « دكتور بطرس بطرس غالى »
مراجع فى الحريات السياسية :

١ - وثيقة حية للحقوق « وليام دوجلاس »

٢ - العلم والحرية الشخصية « د. فؤاد زكريا » مقال فى
مجلة عالم الفكر عدد ٤

٣ - الحرية والتنظيم « برتراند رسل »

٤ - الحرية عند العرب « ابراهيم حداد »

٥ - فى المكتبة التورية « موريس دو فرجيه »

٦ - الحرية ونقد الحرية « د. لويس عوض » ترجمة د. هشام
متولى .

٧ - الحرية فى المذاهب السياسية المختلفة « د. يحيى
الجميل » مقال فى مجلة عالم الفكر يناير سنة ١٩٧١

٨ - الحريات العامة بين المذهبين الفردى والاشتراكى
« د. طعيمة الجرف »

٩ - الحرية فى الاسلام « للشيوخ محمد الغزالي »

١٠- الاسلام والاستبداد السياسى « للشيوخ محمد الغزالى »

١١- الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم « دكتور محمد البهى

مراجع فى حقوق الانسان :

١ - ميثاق حقوق الانسان

٢ - حقوق الانسان فى الاسلام : للدكتور على عبد الواحد وافى

٣ - حقوق الانسان : « مجلة عالم الفكر » المجلد الاول العدد الرابع

(أ) الاسلام وحقوق الانسان : للشيوخ زكريا البرى (مقال) فى المجلة السابق ذكرها

(ب) الحرية فى المذاهب السياسية المختلفة : دكتور يحيى الجمل (مقال) فى نفس المجلة

٤ - حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام وعلان الأمم المتحدة : محمد الغزالى

مراجع فى الديمقراطية فى الاسلام

١ - الديمقراطية عند العرب : محمد الشرقاوى

٢ - الديمقراطية عند العرب : على حداد

الفهرس

تمهيد ٥

الباب الأول

الفصل الأول : لماذا الحكم بالاسلام ١١

الفصل الثاني : - كيف يتصور المسلمون اليوم الحكم

بالاسلام ٢٠

- من أين الطريق الى حكم اسلامى عصرى ٣٥

الفصل الثالث : أسئلة وأجوبة حول الحكم بالاسلام ٤٤

١ - الاسلام والمعارضة ٤٦

٢ - الاسلام والأحزاب السياسية ٥٠

٣ - الاسلام والحكم برجال الدين ٥٦

٤ - حين يتعارض الرأى العلمى مع الرأى

الدينى ؟ ٥٩

٥ - تطبيق الحدود الاسلامية فى الدولة

العصرية !! ٦٣

٦ - دولة الاسلام والعلاقة بدول العالم

والكتلة الشيوعية ٧٢

٧ - دولة الإسلام والفن !! ٧٤

٨ - دولة الإسلام وعصر الحرملك . ٧٩

٩ - ضرب الناس في الشارع

الإسلامي !! ٨١

١٠ - وضع الأقليات غير الإسلامية ؟ . ٨٨

١١ - دولة الإسلام ونظام البنوك !! . ٨٩

١٢ - دولة الإسلام والسياحة . . ٩٢

الفصل الرابع : الدستور الإسلامي . .

حاجتنا الى وضع الدستور الإسلامي من الآن . . ٩٨

الفصل الخامس : نموذج للدستور الإسلامي . . . ١١١

١ - الوطن الإسلامي .

٢ - من هو المواطن المسلم

٤ - نظام الخلافة في القرن العشرين .

٣ - رئيس الدولة .

٥ - نظام الحكم .

٦ - الحريات العامة .

٧ - الحرية السياسية .

٨ - حقوق المرأة السياسية .

الباب الثاني

الفصل الأول : مفهوم العمل السياسي في الإسلام . . ١٣٧

الفصل الثاني : ضمانات حرية الرأي في الإسلام . . ١٥٠

الفصل الثالث : حرية الفرد وسيادة القانون . . ١٧٠

الباب الثالث

١٨٩	الفصل الأول : مبدأ الشورى فى مجتمع القرن العشرين
٢٢٤	الفصل الثانى : ديمقراطية الاسلام
٢٢٤	(أ) ديموقراطية نظام الحكم
٢٣٣	(ب) ديموقراطية الحاكم
٢٥٤	(ج) ديموقراطية الرعية
٢٧٠	كلمة ختام
٢٧٤	كتب وأعمال للمؤلف
٢٧٨	مراجع الكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢١٨٧/١٩٩٠

ISBN ٤ - ٢٣٧١ - ٠١ - ٩٧٧ -



- هذا الكتاب يقدم فكراً ودراسة وخطة علمية .. لتطبيق الحكم بالإسلام في دولة عصرية . ويجب على الكثير من الأسئلة الحائرة .. والقضايا المعلقة التي تخطر ببال كل مسلم معاصر يتمنى العودة إلى الحكم بالإسلام . في دولة ديموقراطية ناهضة متطورة .
- موقف الإسلام من الديموقراطية والحرية الشخصية .
- الشورى في مجتمع القرن العشرين .
- الإسلام والمعارضة والأحزاب السياسية .
- دولة الإسلام والعلاقة بدول العالم الغربي والشيوعي .
- الحكم بالإسلام لا يعنى الحكم برجال الدين .
- تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشارع الإسلامى .
- الحدود والعقوبات من منظور عصى وعلمى .
- دولة الإسلام وحقوق المرأة السياسية والاجتماعية .
- دولة الإسلام والبنوك المعاصرة ونظام الفائدة .
- الاسلام والأقليات غير المسلمة .
- الفن والعاطفة في دولة الإسلام .
- الدول المعاصرة التي طبقت الاسلام : أين الخطأ والصواب في التطبيق . هذه وكثير غيرها هي بعض القضايا التي يطرحها كتاب « كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية » ويجب عليها بأسلوب يجمع بين لغة العلم بدقته وإيجازه . وبين الفقه في الدين .